الأصناف والمهن في العصر العباسي

نشأتها وتطورها



الدكتورة صباح الشيخلي

الأصناف والمهن في العصر العباسي

نشأتها وتطورها

الأصناف والمهن في العصر العباسي

نشأتها وتطورها

بحث في التنظيمات الحرفية في المجتمع العربي الإسلامي

الدكتورة صباح إبراهيم سعيد الشيخلي

* اسم الكتاب: الأصناف والمهن في العصر العباسي ـ نشأتها وتطورها
* المؤلفة: الدكتورة صباح إبراهيم سعيد الشيخلي
* الطبعة الأولى لشركة بيت الوراق للنشر المحدودة، 2010 .

* تصميم الغلاف: جبران مصطفى.

WWW.alwarrakbooks.com

التوزيع

Alwarrak Publishing Ltd.
26 Eastfields Road
London W3 0AD - UK
Fax: 0044 208-7232775
Tel: 0044 208-7232775
warraklondon@hotmail.com

الفرات للنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ طابق سفلي أول
ص. ب 6435-113 بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961-1-750054
فاكس: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

بيت الوراق
للطباعة والنشر والتوزيع
بغداد ـ شارع المتنبي ـ تلفون: ٠٠٩٦٤٧٧٠٢٧٤٩٧٩٢ ـ ٠٠٩٦٤٧٨٠١٣٤٧٠٧٦

المحتوى

المقدمة

نطاق البحث والمصادر

تتجلّى أهمية دراسة الأصناف العربية الإسلامية في كونها موضوعاً بكراً لم يؤلف فيه أي كتاب مستقلّ شامل، وأن جميع البحوث التي كُتبت عنه لا تتعدّى المقالات، في الوقت الذي أولى التنظيم النقابي المزيد من اهتمام المفكرين في العصر الحديث بسبب ارتباطه بحياة المواطنين، ولكونه دليلاً على رقيّ المجتمع وحضارته. كما أن مثل هذه الدراسة تتصل بتنظيم اجتماعي واقتصادي أثّر تأثيراً بالغاً في الحياة العامة في المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى. ولمّا كانت النظم مستمرة وما زالت بقاياها في حياتنا المعاصرة، فإنه ليبدو من الطريف أن نتعقّب هذه الآثار بالنسبة للأصناف، لا سيما أن بعضاً من تقاليدها ورسومها موجودة حتى العصر الحديث في المجتمعات الإسلامية. وقد عرفت أوروبا الوسيطة التنظيم النقابي، ويبدو للباحث وجود علاقة بين التنظيمين الإسلامي والأوروبي تستحق العناية والبحث. ولهذا وجدت دوافع قوية حفّزتني إلى اختيار هذا الموضوع.

إن جذور وامتدادات هذا الموضوع تجعل من الصعب حصره في نطاق زمني ومكاني محدّدين. فقد أُجبرت في كثير من الأحيان إلى أن أرجع إلى فترات متأخرة من التاريخ الإسلامي لمحاولة استكمال الصورة الصحيحة لموضوع البحث. ولذا حاولت أن يكون البحث شاملاً العصر العباسي كله،

وتوقّفت عند الفترة التي تبنّت فيها الأصناف نظم ومراسيم الفتوّة، بأعتبارها تبلوراً حاسماً للتنظيم الحرفي.

وجاء البحث على أربعة فصول، ناقشت في الفصل الأول العوامل الممهدة لنشوء الأصناف. حيث كان للتطوّر الذي حصل في المجالات الاقتصادية - زراعية وتجارية وصناعية - في المجتمع العربي الإسلامي الوسيط، أثر كبير في ظهور الأصناف. إن التطور الزراعي وما رافقه من نشوء الملكيات الزراعية الواسعة وظهور طبقة ثرية مترفة من أصحاب الأراضي، ساعدت على تزويد الصناعة برؤوس الأموال، وبالتالي توفير الحاصلات الزراعية المتنوّعة التي اعتمدت عليها كثير من الصناعات الإسلامية. ومن جهة أخرى كانت نهضة التجارة وما صاحبها من ارتقاء النظام المصرفي الإسلامي وكثرة العملة الذهبية والفضّية، عاملاً في تكدّس رؤوس الأموال وظهور فئات ثرية احتاجت إلى منتجات الصناعة ووسائل الترف، فكان لذلك أثر في خلق نهضة صناعية وتوسّع الطبقة العاملة وتكتّل واسع في صفوف الصنّاع.

ويُظهر تخطيط المدينة العربية الإسلامية اهتماماً بالغاً بالمهن والحرف، فقد جعل لأهل كل مهنة وحرفة مكاناً واحداً، مما ساعد على تكتّلهم ونشوء روابط متينة بينهم. ويعكس هذا التخطيط اهتماماً كبيراً وواضحاً بالسوق، فقد تنوّعت الأسواق، وجُعل لها نظام وشروط خاصة، وهو أمر ذو أهمية في التمهيد لنشوء الأصناف.

رفع الإسلام من شأن العمل وأحترم الحرف اليدوية. وكان من نتائج الحركة الفكرية فيما بعد أثر في تغيّر النظرة إلى العمل والصنّاع بالدعوة إلى ممارسة الحرف والمهن المختلفة. ومن ثم نجد الأصناف العربية الإسلامية ترتبط ارتباطاً عضوياً ومباشراً بالحركات الاجتماعية العنيفة كالحركة الإسماعيلية - القرمطية، تلك الحركة التي كسبت أنصاراً كثيرين من بين صُنّاع المدن وفلاحي الريف أملاً في تحقيق العدل الاجتماعي. إن التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية جلبت ثروة ونفوذاً لبعض وبؤساً للآخرين، فكان لها

أثر فعّال في تطوير الأصناف العربية الإسلامية. ويبدو للباحث أن تنظيم الأصناف من جانب أهل الحرف كان ردّاً على التمايز الاجتماعي ومحاولة لتحسين مستواهم المعيشي.

وقد ناقشت اهتمام إخوان الصفا بالصُّنّاع، ورفعهم من قيمة العمل، ومحاولتهم نشر الثقافة والمعارف بين العامة. ولم أغفل أثر الأفكار الصوفية في الأصناف حيث تسرّبت كثير من أفكار التصوّف بين ذوي الحرف والمهن، كما وجدت تشابهاً بين بعض تنظيمات الأصناف والصوفية مما يدلّ على التأثير المتبادل بينهما.

وبحثت في الفصل الثاني، تسميات الصنف المختلفة: حرفة وكار، وخَنْطة، ونقابة. وناقشت أثر التراث البيزنطي والساساني في التنظيمات الحرفية العربية الإسلامية التي مثّلت منذ نشأتها الأولى ملامح اجتماعية جديدة، حتى عزا الكثير من المستشرقين قيام الأصناف إلى التراث البيزنطي والساساني في هذا المجال. غير أن هؤلاء لم يقدّموا الأدلة الكافية لإثبات افتراضهم، وبخاصة أن المعلومات عن التنظيمات الحرفية قبل الفتح الإسلامي البيزنطية والساسانية ـ تكاد تكون معدومة. لذا أصبح البحث عن الجذور التاريخية للأصناف العربية الإسلامية أمراً صعباً.

وبحثت البدايات الأولى لظهور الأصناف، كتجمّع أهل الحِرف والمهن في أسواق ومحال متخصصة مما ساعد على تكتّلهم وشعورهم بروح الجماعة، ورُقيّ التخصص الحرفي الذي وصل إليه المجتمع العربي الإسلامي. ووجدت من الطريف، وأنا أبحث في تنظيمات الصُّنّاع، أن أتناول بالبحث شيئاً عن حالتهم الاجتماعية، كأعدادهم، وأجورهم، وطعامهم، ولباسهم، وأخلاقهم.

وكرّست الفصل الثالث لبحث واجبات الأصناف، كتنظيم الحرفة، والحفاظ على مستويات الصنعة، والاهتمام بمصالح أعضاء الصنف، والعناية بالمواد الأولية والنظافة. وقد تناولت التنظيم المتدرّج في رتب الصنف، كرتبة الشيخ، والأستاذ، والخلفة، والصانع، والمبتدىء، ورتبة النقيب التي ظهرت

في عصور متأخرة في مجال الأصناف. وناقشت صلاحية كل رتبة وعلاقتها بالرتب الأخرى وبالصنف.

وتناولت في هذا الفصل رسوم وتقاليد أهل الأصناف، فقد كان لكلّ صنف ولي، يُعتبر واضع تلك الصنعة ومبتكرها، وقد قدّسه أهل ذلك الصنف وأعتبروه الدليل على أصالة حرفتهم. كما اقتضى الانتماء إلى الصنف شروطاً والتزامات معيّنة وإقامة حفل تجري فيه مراسيم خاصة أهمها عملية الشدّ، التي تناولتها بشيء من التفصيل، وبحثت في الدستور، وهو مجموعة من العادات والقواعد تدوّن في كتب صغيرة يسير على هديها أهل الصنف. وكانت المواكب من تقاليد أهل الأصناف، حيث يشتركون في المناسبات العامة بصفتهم المهنية. ومن تقاليدهم، التسمّي بالمهن، ووراثتها، والتعصّب لها، والتعاون بين ذوي المهن، وغير ذلك.

وتضمّن الفصل الرابع دراسة علاقة الدولة بالأصناف التي تصدّت إلى التدخّل في شؤونها وتوجيه فعالياتها، وأعتبرت الحسبة أبرز الأجهزة الرسمية ذات العلاقة المباشرة بتنظيم الأصناف، حيث يُشرف المحتسب على شؤون أرباب الصنائع في المدينة العربية الإسلامية، يساعده أعوان وغلمان، أهمهم العريف.

كذلك فرضت الدولة الضرائب على أهل الأصناف، وتدخّلت بالأسعار، وأحتكرت بعض الصناعات لا سيما التي تحتاج إلى منتجاتها. وضمّنت هذا الفصل بحثاً عن نشاط الصنف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

وعقدت دراسة مقارنة بين الأصناف العربية الإسلامية والنقابات الأوروبية الوسيطة ووجدت بينهما أوجه تشابه كبيرة، بالإضافة إلى أوجه الاختلاف مما قادني إلى القول بتأثّر النقابات الأوروبية بالأصناف العربية الإسلامية.

وكانت خاتمة البحث عن تبنّي الأصناف أخلاقيات ومراسيم جمعيات

الفتيان التي نشرتها الدوائر الرسمية العليا ممثلة بالخليفة الناصر، والتي آتبعت في عضويتها وانتمائها وتقاليدها ما كان متّبعاً بين أهل الأصناف، وظلّت الأصناف على هذا الحال حتى اضمحلت في المجتمع العربي الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر وفقدت دورها الإيجابي في تنظيم الصنّاع ورعاية شؤونهم.

إن تعقّد الموضوع وتشعّبه وقلّة المادة وتشتّتها في بطون الكتب على اختلاف أنواعها يستلزم من الباحث الإحاطة بمختلف الكتب التاريخية والفقهية والأدبية والجغرافية، ليستطيع التوصّل إلى الصورة الواضحة لموضوع البحث.

فكتب التاريخ لا تحتوي سوى معلومات قليلة ومتناثرة ومبعثرة يلاقي الباحث جهداً كبيراً في جمعها والتأليف بينها لكي يخرج بصورة متكاملة منها. ومن هذه الكتب «تاريخ اليعقوبي» لليعقوبي (ت282هـ/ 985م)، و«تاريخ الرسل والملوك» للطبري (ت310هـ/ 923م)، و«مروج الذهب» للمسعودي (ت346هـ/ 956م)، و«تجارب الأمم» لمسكويه (ت421هـ/ 1030 م)، و«المنتظم» لابن الجوزي (ت597هـ/ 1201م)، و«الكامل في التاريخ» لابن الأثير (ت630هـ/ 1233م)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (ت774هـ/ 1372م).

غير أن هذه المعلومات تكملها كتب الحسبة التي بحثت في الصناعات وتنظيمها وإشراف الدولة عليها. وقد زوّدتنا بقوائم تفصيلية عن مختلف الصناعات في المجتمع العربي الإسلامي، وأحكام السوق وآدابه، وواجبات كل صنف، وبعض رسومه وتقاليده، ولا بد من الإشارة إلى وجود تشابه كبير بين هذه الكتب، مما يدلّ على أن ما جاء فيها كان أمراً متعارفاً عليه بين أهل الأصناف. وأقدم كتاب وصلنا من كتب الحسبة هو كتاب «أحكام السوق» ليحيى بن عمر الأندلسي (ت289هـ/ 901م)، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة والأجوبة عن مشاكل السوق وأحكامه، ومن كتب الحسبة «نهاية الرتبة في طلب الحسبة» للشيزري (ت589هـ/ 901م)، و«معالم القربة في أحكام

الحسبة» لابن الأخوة (ت729هـ/ 1338م)، و«نهاية الرتبة في طلب الحسبة» لابن بسام المحتسب. وكتاب «الرتبة في الحسبة» لابن الرفعة والذي لا يزال مخطوطاً (توجد نسخة مصوّرة منه في المكتبة المركزية، جامعة بغداد رقم 85). ومن كتب المغرب الإسلامي في الحسبة «رسالة في القضاء والحسبة» لابن عبدون، و«رسالة في آداب الحسبة والمحتسب» لابن عبد الرؤوف، و«رسالة في الحسبة» للجرسفي. وقد نشر هذه الرسائل ليفي بروفنسال في كتابه «ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب». وكتاب «في آداب الحسبة» للسقطي.

وقدّمت لنا الكتب الفقهية وكتب التصوّف معلومات عن النظرة الإسلامية للعمل متمثلة بنظرة الشريعة والفقهاء والعلماء والصوفية، ككتاب «الأم» للشافعي (ت204هـ/ 819م)، و«مختصر المزني» و«الهداية في شرح صحيح البخاري» للقسطلاني (ت923هـ/ 1517م)، و«إحياء علوم الدين»، للغزالي (ت505هـ/ 1111م)، و«الرسالة القشيرية» للقشيري (465 هـ/ 1073م).

أما كتب الأدب ـ وخير مثال لها ـ مؤلفات الجاحظ (ت255هـ/ 869م) فقد قدّمت لنا حقائق طريفة وقيّمة عن الصنّاع وعاداتهم ورسومهم وحالتهم الاجتماعية كـ «البيان والتبيين» و«البخلاء» و«الحيوان» و«البلدان» و«الرسائل». ومن الكتب الأدبية التي أفدت منها كتب الثعالبي (ت430هـ/ 1038م) «يتيمة الدهر» و«خاص» و«ثمار القلوب» و«لطائف المعارف». وكتاب البيهقي (ت320هـ/ 932م) «المحاسن والمساوىء» وكتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي (ت380هـ/ 990م).

وآستعنت بالكتب الجغرافية لمعرفة تخطيط المدينة الإسلامية ومراكز التجمّع فيها، ومعرفة حاصلاتها الزراعية، ومنتجاتها الصناعية، منها: كتاب «البلدان» لليعقوبي، وكتاب «البلدان» لابن الفقيه الهمداني (ت289هـ/ 902م)، الذي ما يزال مخطوطاً في مكتبة مشهد، و«أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» للمقدسي (ت375هـ/ 985م) و«صورة الأرض» لابن حوقل

(ت779هـ/ 1377م)، و«رحلتي» ابن جبير (ت164هـ) و«ابن بطوطة» (ت799هـ/ 1377م).

وقد أفدت من مخطوطة «الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف» لمؤلف مجهول، وهي نسخة فريدة محفوظة في مكتبة غوتا رقم 903 عربيات، وأستطعت الحصول على نسخة مايكرو فلم للمخطوطة من مكتبة غوتا بعد جهود مضنية. تتكوّن المخطوطة التي يعود تاريخ نسخها إلى سنة 1105هـ، من 197 ورقة، تحتوي على قوائم بأسماء أولياء أهل الحِرف والجذور والأبيار (الأصول والفروع)، وقائمة بأسماء النقباء الأول، وشجرة لأبيار أهل الأصناف. كما تحتوي على التعاليم التي تلقن لذوي الحرف والمراسيم والشعائر التي تتبع لدى انخراط الفرد في سلك المهنة، لا سيما عملية الشدّ بتفصيل وافٍ. والشيء الذي يمكن تأكيده أن هذه المخطوطة على الرغم من كونها متأخرة لكنها تحتوي على معلومات تعود إلى زمن الحسن البصري، وإلى أيام هارون الرشيد، وفيها تأكيد على أن ما بها من رسوم وتقاليد قديمة، فحين يتكلّم مؤلفها عن أولياء الأصناف يقول: «واعلم أيها الطالب أن هذه السلسلة رتّبوها على ما كانت عليه من الأصل السابق». وعندما يتكلم عن الإجازة يقول: منذ عهد الحسن البصري «إلى يومنا هذا» لا يُسمح لشخص بأن يمارس مهنة ما «إلّا إذا كان معه تذكرة من شيخ صناعته». فكانت أمثال تلك الإشارات هي التي دفعتني للاعتماد على هذه المخطوطة في تفصيل رسوم وتقاليد الأصناف، خصوصاً وأن المصادر التأريخية لا تقدّم أية معلومات عن مثل هذه الأمور.

كما أفادتني مجموعة من المخطوطات المتشابهة، في مكتبة المتحف العراقي، عن عملية الشدّ عند الفتيان وعن الرسوم والتقاليد الموجودة عندهم والتي تشابه ما نجده بين أهل الأصناف، ومن هذه المخطوطات «الفتوة» و«كتاب الفتوة والشدّ» و«رسالة في علم المشدود» و«فتوّة طريق» وكلها لمؤلف مجهول.

أما الدراسات الحديثة، فتأتي مقالات وبحوث ماسنيون في مقدّمتها كمقالة «الصنف» ومقالة «الشدّ» في دائرة المعارف الإسلامية. ومقالة «الأصناف الإسلامية في دائرة المعارف الاجتماعية»، ومجموعة بحوثه المنشورة تحت عنوان (Opera Monora) ومقالة برنارد لويس «الأصناف الإسلامية» المنشورة في مجلة التاريخ الاقتصادي 1937، والتي نجد فيها تشابهاً مع مقالات ماسنيون، وغيرها من الكتب والمقالات العربية والأجنبية.

إن نظرة إلى ثبت المصادر والمراجع في نهاية الرسالة تعطي فكرة عن وفرة هذه المصادر القديمة والحديثة التي اعتمدت عليها، مع ملاحظة أنني لم أذكر في قائمة المصادر جميع ما رجعت إليه من مصادر ومراجع أثناء البحث، بل اكتفيت بذكر ما استفدت منها بصورة مباشرة.

وأخيراً لا بدّ لي في هذا المقام من تسجيل كلمة عرفان لأستاذي الفاضل الدكتور فيصل السامر الذي تعهّد هذا البحث بالرعاية والتشجيع، فلقد هوّنت وقفته من المصاعب التي لقيتها وسهّلت ما استغلق عليّ في دروب البحث ومتاهاته.

كما لا أنسى ما لاقيته من معونة صادقة من أساتذتي الآخرين وزملائي، فإليهم جميعاً أعرب عن تقديري، وأقدم شكري الخالص لما قدّموه من مساعدات مشكورة أثناء البحث.

الفصل الأول

عوامل نموّ الحرف
في المجتمع العربي الإسلامي الوسيط

أولاً ـ التطور الاقتصادي:

1 ــ تطور الزراعة:

1 ـ توسّع الملكيات الزراعية:

قامت سياسة الدولة العربية الإسلامية تجاه ملكية الأراضي الزراعية على مبدأ اعتبار الأراضي المفتوحة ملكاً عاماً للدولة على أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها يزرعونها ويدفعون عنها الخراج. وقد أصرّ عمر بن الخطاب (رض) على أتباع هذا المبدأ حين تمّ للعرب فتح السواد من أرض العراق، ورفض جميع الاقتراحات بتوزيع الأرض على المقاتلة العرب كيلا تحصر الملكية في عدد محدود من الناس وتُحرم الأجيال القادمة منها[1]. وهناك فرق كبير وأساسي بين أرض الخراج وأرض العشر، فالأولى هي الأراضي التي فتحها المسلمون وتركوها في أيدي أهلها على أن يدفعوا الخراج، أما الثانية فهي الأرض التي أسلم عليها أهلها أو الأرض التي يقسّمها الإمام بين الذين غنموها، وهذه يدفع عنها أصحابها العشر[2].

ومن جهة أخرى، كانت هناك القطائع وهي في العراق، «كل ما كان

---

(1) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، (القاهرة ـ 1382) ص 28.

(2) ن.م.، ص 69.

لكسرى ومرازبته وأهل بيته ما لم يكن في يد أحد»[1]. وكانت الدولة العربية الإسلامية تقطع هذه الأراضي منذ صدر الإسلام، بهدف إحيائها، وتشجيع الاستقرار، وزيادة الإنتاج الزراعي[2]. وقد أدّى الإقطاع على مرّ الأيام إلى ظهور الملكيات الزراعية الواسعة في المجتمع العربي الإسلامي. وكانت القاعدة الفقهية التي استند عليها، حديث للرسول (ص) وهو «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له»[3]، قد أدّت إلى التوسّع في إقطاع الأراضي المخربة والمتروكة منذ العصر الأموي[4]، حتى إذا ما حلّ العصر العباسي، ظهرت أنواع متعددة منه[5]، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد الملكيات الزراعية الواسعة، وإلى تبلور المصالح الإقطاعية. ذلك أن المجتمع العباسي شهد الانتقال من الزراعة الضيقة إلى الزراعة الواسعة، وظهور طبقة من كبار الملاكين، ولعدم دراية هؤلاء بالزراعة، فإنهم استعانوا بأعداد كبيرة من الأيدي العاملة ـ تكوّنت من المتنفذين والعسكريين وأصحاب الدراريع (الكتاب) والتجار[6] ـ الرخيصة للعمل

---

(1) ن.م.، ص 57.

(2) يحيى آدم، الخراج، تصحيح: أحمد محمد شاكر، (القاهرة ـ 1309)، ص 73 ـ 84، 80؛ ابن سلام، أبو عبيد القاسم، الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، (القاهرة ـ 1968)، ص125، 387، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (القاهرة ـ 1956)، ص 432.

(3) أبو يوسف، الخراج، ص 63؛ الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، تحقيق: محمد زهري النجار، ج 3 (القاهرة ـ 1961)، ص 230؛ ابن سلام، ن.م.، ص 125؛ الماوردي، ابن الحسن علي بن محمد حبيبي الأحكام السلطانية، (القاهرة ـ 1960)، ص 177.

(4) مولوي، حسيني، الإدارة العربية، ترجمة: إبراهيم أحمد العدوي، (القاهرة) ص 129.

(5) من الأنواع الإقطاع الذي نجده في العصر العباسي، إقطاع التملّك، وإقطاع الاستغلال، والضياع السلطانية، والإقطاعات المدنية، والإقطاعات العسكرية. (انظر: الماوردي، ن.م.، ص 177، 190، مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد، تجارب الأمم، تصحيح: آمدروز، (القاهرة ـ 1915) ج 1، ص 96، 99، ج 2، ص 108).

(6) مسكويه، ن.م.، ج 2، ص 99.

في أراضيهم، تكونوا من النبط[1] والزنج[2] وغيرهم من العمّال الزراعيين.

---

(1) النبط هم من السريان سكان العراق القدماء، يكونون عموم فلاحيه وأهل قراه، وينزلون سواد العراق في البطائح، ولما افتتح المسلمون العراق تركوهم أسوة بغيرهم يحرثون الأرض ويستثمرونها، لعدم درايتهم بالزراعة، وأنصرافهم إلى الفتوح. غير أن النبط - الذين كونوا العمود الفقري للعمل الزراعي في أرض السواد - لم ينالوا الاحترام الكافي من العرب، ولم يختلطوا بهم. وقد حاول النبط أن يقابلوا هذا الاحتقار بالرجوع إلى ماضٍ مجيد، فحاولوا ربط نسبهم بالبابليين، بل إن ابن الوحشية، حرّكته كراهية العرب للنبط، فتصّدى إلى ترجمة بقايا المعارف الزراعية البابلية في كتاب سمّاه «الفلاحة النبطية»، وذلك ليظهر لبني قومه أن أسلافهم امتلكوا حضارة عريقة، ومن جهة أخرى روّج النبط أحاديث نبوية تدفع الازدراء. عن النبط انظر:
(أبو عبيد، الأموال، ص 81، اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن وهب بن واضح، تاريخ اليعقوبي، ح 2 (بيروت - 1960)، ص 152؛ المسعودي، ابن الحسن، التنبيه والإشراف، (القاهرة - 1938)، ص 28، 33، 34، 150، 156؛ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، ح 2 (القاهرة - 1963)، ص 149؛ الخطيب البغدادي، أبو بكر محمد بن علي، تاريخ بغداد، ج 1 (بيروت - 1931)، ص 12 - 13؛ ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، ح 1 (بيروت - 1956)، ص 450 - 451؛ فان فلوتن، السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أميّة، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، (القاهرة - 1934)، ص 19.
Goldziher, Muslim studies, Edited by: stern (London - 1927), p.146. Mastafa Al-Shihabi, «Filaha» Encyclopedia of Islam, vol.2, 902.
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ح 3 (بيروت - 1956)، ص 412، (مادة نبط).

(2) الزنج هم العبيد الذين جيء بهم بطريق النخاسة (تجارة الرقيق) من سواحل إفريقيا، منذ القرن الأول الهجري، فاستقاموا بالبطائح وأسلموا. وكان العمل الذي سخّر فيه الزنج هو إزالة السباخ أو الطبقة الملحية التي تغطي التربة وجعلها صالحة للزراعة. وكانت أعدادهم ضخمة جداً حتى قدّر جيش الثورة التي قاموا بها في سنة (255 - 270هـ/ 869 - 883م)، بثلاثمائة ألف مقاتل. وقد استجاب الزنج لدعوة أحد أدعياء النسب العلوي وهو علي بن محمد فقاموا يطالبون بالعدل الاجتماعي الذي دعا إليه الإسلام الأول، ونيل حقوقهم من مالكيهم الذين استغلوهم أسوأ استغلال. عن الزنج انظر:
(الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ح 9 (القاهرة - 1968) ص 414؛ مؤلف مجهول، العيون والحدائق في أخبار=

وقد عاش كبار ملّاك الأراضي في بغداد وغيرها من المدن، وأنابوا عنهم في زراعة أراضيهم وكلاء يبعثون إليهم بوارداتها[1]. ولدينا الكثير من الأمثلة على ضخامة هذه الواردات التي وفّرت لهذه الفئة من الملاك حياة مرفّهة مترفة، وثروات طائلة استغلوها في التجارة، وفي المشاريع الأخرى التي تعود عليهم بالربح. وتذكر المصادر أمثلة للموارد الهائلة التي كانت تدرّها الإقطاعات على مالكيها، فقد قدرت غلّة أم المعتزّ في كل سنة بعشرة ملايين دينار[2]، وغلة أم المستعين بمليون دينار في السنة[3]، وقد أقطع المكتفي وزيره العباس بن الحسن ضياعاً كان مبلغ غلّتها خمسين ألف دينار في السنة[4]. وكانت غلة ضياع الوزير علي بن عيسى ثلاثين ألف دينار في السنة، وقد ترتفع إلى أكثر من ثمانين ألف دينار عندما كان يستوزر[5]. أما غلة ضياع الوزير ابن الفرات فقد كانت تبلغ مليون دينار حين يتولّى الوزارة، وعند عزله عنها تنخفض إلى ثمانمائة ألف دينار[6]. وكانت واردات الوزير أحمد الخصيبي من إقطاعاته مائة وثمانين ألف دينار سنوياً[7].

= الحقائق، تحقيق: نبيلة عبد المنعم، (النجف ـ 1972) ص 50؛ ابن الأثير، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، ح 4 (بيروت ـ 1965)، ص 388، ح 7، ص 352؛ السامر، فيصل، ثورة الزنج، (بيروت ـ 1971)، ص 22.

(1) الصابي، هلال بن المحسن بن إبراهيم، الوزراء، تحقيق: عبد الستار فراج، (القاهرة ـ 1958)، ص 29، 151، 281.

(2) ابن الأثير، الكامل، ح 6، ص 225؛ ابن كثير، عماد الدين إسماعيل، البداية والنهاية، ح 11 (القاهرة ـ 1932)، ص 17.

(3) ابن كثير، ن.م.، ح 11، ص 175.

(4) الصابي، الوزراء، ص 29.

(5) ن.م.، ص 348 ـ 349.

(6) ن.م.، ص 66، 349.

(7) مسكويه، تجارب الأمم، ح 1، ص 155.

2 ـ المحاصيل الزراعية والصناعة:

لقد ازدهرت الزراعة وتنوّعت المحاصيل الزراعية في العصر العباسي، فكانت كل مدينة كبيرة محاطة برساتيق وقرى وبساتين، مثل بغداد[1]، كما كانت واسط منطقة زراعية عظيمة تضمن بمبالغ طائلة سنوياً[2]. وكذلك كانت البصرة التي وصف الجغرافيون بساتين النخيل فيها كأنها صف واحد يبلغ طوله أكثر من خمسين فرسخاً[3]، وكانت البطائح تزوّد العراق بمختلف منتوجاتها[4]، أما الموصل والجزيرة فكثيراً ما كانت تمدّ العراق بالمؤن والحاصلات[5]، ويسري القول نفسه على سامراء التي جهّزت بغداد بالمؤن والحاصلات الزراعية كلما تطلّب الأمر[6].

والذي يهمنا هنا أن الزراعة أدّت إلى نموّ الصناعة والحِرف من ناحيتين:

1 ـ أنها قدّمت للمشاريع الصناعية رؤوس الأموال لأن واردات الأرض ـ كما أسلفنا ـ ذهبت إلى أصحاب الأملاك المقيمين في بغداد والمدن الأخرى، وقد عاش هؤلاء عيشة ترف تطلّبت جميع المنتجات الصناعية وحاجات الترف.

2 ـ أن المواد الخام للصناعات اعتمدت بالدرجة الأولى على الحاصلات

---

(1) ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي، صورة الأرض، (بيروت)، ص 217، (القاهرة ـ 1961) ص 58؛ ابن حوقل، ن.م.، ص 214؛ مسكويه، تجارب الأمم، ح 1، ص 150.

(2) الاصطخري، أبو إسحق إبراهيم بن محمد، المسالك والممالك: تحقيق: محمد جابر عبد العال: (القاهرة ـ 1961)، ص 58، ابن حوقل، ن.م.، ص 214، مسكويه، تجارب الأمم، ح 1، ص 150.

(3) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 212.

(4) المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (لبدن ـ 1906)، ص 119.

(5) ابن حوقل، ن.م.، ص 195، 202 ـ 203.

(6) ن.م.، ص 218.

الزراعية. فقد اعتمدت صناعة النسيج على القطن والحرير والكتّان[1]، فيرى متز أن انتشار زراعة القطن في الجزيرة بفضل الحمدانيين، شجّع صناعة الأقمشة القطنية[2]. كما اعتمدت صناعة العطور في الكوفة على الزهور والرياحين[3]، وصناعة السكر في البصرة على قصب السكر[4]. في حين اعتمدت صناعة الزيوت والشموع والصابون على حاصلات السمسم والزيتون، فقد استخرج زيت المصابيح في العراق من زيت السمسم[5]، ويقدّر ابن الفقيه ما تستهلكه مدينة بغداد من زيت الإضاءة «دهن البزر» فيقول: إن كل منزل يستهلك في كل ليلة أوقيتين، وكلّ حمام ربع رطل، وكل مسجد رطلاً واحداً[6]. وكذلك يقدّر ما يستهلكه المنزل الواحد من الصابون برطل واحد[7]، مما يدل على الحاجة الهائلة للزيوت المستخرجة من المحاصيل الزراعية.

3 ـ تنظيم العمل الزراعي:

تكوّن القطاع الزراعي، من مالكي الأرض والعمال الزراعيين، وهؤلاء العمال إما أحرار وإما عبيد. فالأحرار يزرعون الأرض بموجب عقود مختلفة الأنواع تُعقد بينهم وبين الملاك، وتثبت الأسس والشروط التي يتمّ بموجبها العمل في الإقطاعيات الزراعية[8]. أما العمال العبيد، فهم طبقة أدنى من العمّال الأحرار، وكانوا أقرب إلى عبيد الأرض الأقنان[9].

(1) متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ج 2، (القاهرة ـ 1957)، ص 344 ـ 352.
(2) ن.م.، ج 2، ص 350.
(3) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 261.
(4) متز، ن.م.، ج 2، ص 305.
(5) ن.م.، ج 2، ص 305.
(6) أحمد بن إسحاق الهمذاني، من كتّاب البلدان، مخطوطة مصورة عن مخطوطة مشهد، نشرها: أوتار فارلا موفيج تسكيتشفيلي، حول تاريخ مدينة بغداد، (تفليس ـ 1968)، ص 69.
(7) ن.م.، ص 37.
(8) أبو يوسف، الخراج، ص 65 وما بعدها.
(9) السامر، ثورة الزنج، ص 29.

ونحن نلمس بين العمال الزراعيين ـ الأحرار والعبيد ـ نوعاً من التخصص وشيئاً من التنظيم، فقد وجد بينهم من يسمون «بالحرّاثين»، وهم الأجراء الذين يحرثون الأرض لمالكها مقابل أجر نقدي، وقد اعتبروا فئة من العمّال الفقراء[1]، كما نجد «الحواصد» وهم العمال الموسميون الذين يشتغلون خلال موسم الحصاد فقط[2]. وهناك عمال البساتين، وهم الذين يعملون في البساتين كما تدلّ عليه تسميتهم[3]وفي مجال الري نجد تخصّصاً بين الذين يعملون فيه، فهناك عمّال غير مهرة يديرون الدواليب والنواعير، وعمّال مهرة يشرفون على توزيع المياه في القنوات الرئيسية والفرعية، ويسمون بالقياسين أو الحسابين، وهناك مهندسون موكولون بحفر القنوات[4].

كما نجد بين الفاحين رتباً منها «الرئيس» أو «الشيخ»[5]. وهناك من يسمى «بالعريف»، وهو مسؤول عن تجهيز عمال الري مقابل أجر يعرف «بحق العرافة» أو «رسم العرافة»[6]، وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بوجود تنظيمات لهؤلاء العرفاء، شبيهة بتنظيمات النسّاجين والكنّاسين[7]. ومن هنا أمكن عدّ هذه التنظيمات بداية لتنظيمات حرفية أصبحت فيما بعد أكثر دقة وشمولاً، في مجال الحرف الصناعية، كما سنرى.

---

(1) الجاحظ، أبو عثمان بن عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ح 4 (القاهرة ـ 1940)، ص 29.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 138؛ التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح: أحمد أمين، (القاهرة ـ 1953)، ص 125.

(3) Muhammad Abdul Jabbar, Agricultural and Irrigation labourers In Social and economic life of Iraq durig the Umayyad and Abbaid Caliphates, Islamic culture, Vol. Xivl l, No.1, January-1973, Hyderabad-India, p.28.

(4) الجاحظ، الحيوان، ح 2، ص 72.

(5) Mahammad Abdul Jabbar, op. cit., p.25 - 26.

(6) Mahammad Abdul Jabbar, op. cit., p.26.

(7) Ibid., p.26.

ب ـ نمو التجارة:

1 ـ عوامل نموّ التجارة:

تحوّل المجتمع الإسلامي خلال القرن الثاني الهجري إلى طور صارت فيه التجارة من أهم أركان الحياة الاقتصادية، واحتلّت المكان الأول في التجارة العالمية[1]. وكان هذا النموّ بتأثير عدّة عوامل منها: التقدم الحضاري الذي أصاب المجتمع العباسي، ومظاهر البذخ والترف التي كانت فيه، واتساع نطاق الدولة واستقرارها، وتقدّم طرق المواصلات البرية والبحرية.

ويُضاف إلى ما تقدّم أن تكدّس النقود في الدولة الإسلامية زمن العباسيين، كان له أثر عظيم على نشاط الحركة التجارية، وقد تمّ تكديس النقود بفضل جملة عوامل في مقدمتها: سيطرة المسلمين على البلاد التي تجمع فيها الذهب والتي كانت خاضعة للدولتين البيزنطية والساسانية[2]، وكثرة الواردات السنوية التي دخلت في حوزة الدولة،حيث أصبح بنو العباس خزنة ثروات ولايات كثيرة[3]. وتُعتبر قوائم الجباية للدولة العباسية مثلاً واضحاً على مقدار ما تدفّق من أموال إلى أيدي العباسيين[4]. أضف إلى ذلك النشاط الاقتصادي ـ الزراعي والتجاري والصناعي ـ الذي أدّى بحدّ ذاته إلى جلب كميات كبيرة من الذهب[5].

---

(1) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ح 2، ص 365.

(2) لومبارد، «الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية»، بحوث في التاريخ الاقتصادي ترجمة: توفيق اسكندر، (القاهرة ـ 1961)، ص 59.

(3) سيديو، تاريخ العرب العام، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة ـ 1948)، ص 223.

(4) انظر: الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس، الوزراء والكتّاب، تحقيق مصطفى السقا، (القاهرة ـ 1938)، ص 281 ـ 288، ابن خلدون، عبد الرحمن، قدامة بن جعفر، أبو الفرج، الخراج وصنعة الكتابة، نشر: دي غويه، (ليدن ـ 1889)، ص 237 وما بعدها، ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن أحمد، المسالك والممالك، (ليدن ـ 1889)، ص 5 ـ 15.

(5) لومبارد، الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية، ص 56.

2 ـ النظام المصرفي والعمليات التجارية :

كان من آثار الحركة التجارية أن نشأ أسلوب جديد في المعاملات المالية، ليواجه هذه الحركة الكبيرة لتدفّق الأموال بين الشرق والغرب، ويجد وسائل مأمونة[1]، فكان ظهور النظام المصرفي. ذلك أن الاتجاه الواضح لتجمّع النقود والاندفاع الجشع نحو الغنى، كان يعادله الخوف من فقدانها، ذلك الخوف الناجم من سيطرة الدولة وتدخّلها، الذي تمثّل بتصدّيها إلى وضع يدها على الثروات الخاصة بسهولة بطريق المصادرة. إن هذه العوامل يُضاف إليها الخوف من اللصوص، دفعت الناس إلى إيجاد أماكن أمينة لحفظ أموالهم فيها، ومن ثم أودعوها لدى أشخاص بارزين أو تجّار صيارفة محترفين في الغالب، فظهرت بيوتات مالية أو شركات بأتفاق عدد من الصيارفة فيما بينهم، استطاعوا أن يوسّعوا عمليات الصيرفة إلى قبول الودائع[2]، فتعامل معهم التجار[3] وعدد من الموظفين الكبار والوزراء والخلفاء[4]. ولم يقتصر عمل هؤلاء الصيارفة على قبول الودائع بل تعدّاه إلى تحويل النقود، فقد سويت بطريق السفاتج لا نقداً[5]، وكان الهدف من ذلك حمل الأموال من مكان إلى مكان دون التعرّض لأخطار

---

(1) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ح 2، ص 383، غنيمة، يوسف، الجهبذة والجهابذة، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد 4، 5، السنة 1942، ص 246.

(2) Massignon, Louis, L'influence de L'Islam Au Moyen Age sur la fondation At L'Eessor Des Bongue Juires, opera Minora, (Beirut-1963), Tome 1, p.243. Fischel, the Origin of Banking in Madiaeval Islam, the Journal of the Royal Asiatic Society of Great Brition and Ireland, (July. 1933), p.570.

(3) ناصر خسرو، سفرنامه، ترجمة: يحيى الخشاب، (بيروت ـ 1970)، ص 146، الجوبري، زين الدين عبد الرحيم، المختار في كشف الأسرار، (القاهرة ـ 1908)، ص 88.

(4) الصابي، الوزراء، ص 90 ـ 91، عريب بن سعد القرطبي، صلة الطبري، (ليدن ـ 1897)، ص 74، الهمداني، محمد بن عبد الملك، تكملة الطبري، ح 1، (بيروت ـ 1959)، ص 44.

(5) السفتجة: «وهي أن يعطي مالاً لآخر وللآخر مال في بلد المعطى فيوفيه إياه فيأمن خطر الطريق». انظر: ابن منظور، لسان العرب، ح 2، ص 298، (مادة سفتجة)، الزبيدي تاج العروس، ح 2، ص 59، (مادة سفتجة).

الطريق، وهي وسيلة لتحاشي الدفع بالعملة في الأماكن البعيدة، فكانت هذه الطريقة نافعة لتسهيل وتسريع العمل التجاري في الدولة العباسية[1].

لقد كان لنهضة التجارة والنظام المصرفي أثر كبير في تجهيز الصناعة بروؤس الأموال اللازمة للإنتاج[2]، بالإضافة إلى إيجاد طبقة ثرية ساعدت على توسّع الطبقة العاملة، والنهضة الصناعية، فصناعة الجوهر مثلاً، لا تنهض إلّا إذا توفّرت فئة اجتماعية ذات قدرات مالية على شراء مثل هذه المصنوعات، وكانت هذه الفئة من التجّار وأصحاب الثروات من ملّاكي الأراضي وكبار الموظفين والحكّام. فقد بلغت ثروة ابن الجصاص ـ وهو تاجر عاش في القرن الثالث الهجري ـ أكثر من عشرين مليون دينار[3]، ويبلغ دخل تاجر بصري اسمه الشريف عمر أكثر من مليونين ونصف درهم في السنة[4]، وقدّرت ثروة صاحب مراكب في البصرة بعشرين مليون دينار[5]، وكان زبيدة بن حميد الصيرفي ـ وهو رجل ثري من ملاكي الأراضي في البصرة ـ يمتلك مائة ألف دينار[6].

---

(1) تعاملت الدولة مع الصيارفة عندما كانت بحاجة إلى نقود بصورة متزايدة، لا سيما للأغراض العسكرية، فدعا الأمر إلى الاستعانة بالجهابذة اليهود لتعزيز الوضع المالي للدولة. فتمّ تعيين جهابذة رسميين لتسليف الدولة ما تحتاج إليه من النقود في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، ومن الملاحظ أن هؤلاء الجهابذة ارتبطوا ارتباطاً مباشراً من ناحية العمل بالتجارة الأثرياء. انظر: الصابي، الوزراء، ص 92.

Massignon, L'Influence de L'Islam. op. cit., p.244. Fischel, op. cit., 581 - 2.

(2) Lombard, Mourice, L'Islam Dans Sa premiere Grandery (Paris), p.142.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 35.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 20.

(5) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البخلاء، تحقيق: طه الحاجري، (القاهرة ـ 1967)، ص 35.

(6) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البخلاء، تحقيق: طه الحاجري، (القاهرة ـ 1967)، ص 35.

3 ـ التنظيمات المهنية في القطاع التجاري:

أدّى نمو التجارة وتقدّم النظام المصرفي، بالشكل الذي ألمحنا إليه، إلى إيجاد نمط من التنظيم المهني، كان من أبرز مظاهره:

أ ـ التجمّع في محال وأسواق متخصصة:

لقد تجمّع التجّار في أسواق متخصصة، فالحجّاج حين بنى واسط، «قطع لأهل كل تجارة قطعة لا يخالطهم غيرهم»[1]، وعندما رتّب المنصور أسواق الكرخ جعل «كل تجار وتجارة في شوارع معلومة وصفوف في تلك الشوارع وحوانيت وعراص، ليس يختلط قوم بقوم، ولا تجارة بتجارة، ولا يُباع صنف مع غير صنفه»[2]، كما سكن التجار في محلات خاصة بهم، فمن محلات تجمعهم في بغداد، الكرخ[3]، وسوق يحيى[4]، وسوق العطش[5]، كما تجمع فيها تجّار خراسان من البزّازين في محلة واحدة[6].

أما الصيارفة فقد تجمّعوا هم أيضاً في أسواق خاصة بهم، فتجمّعت حوانيت الصيارفة في الكوفة في القرن الأول الهجري في مكان واحد[7]، وكان درب عون في بغداد مقرّ الصيارفة في العصر العباسي[8].

---

(1) بحشل، أسلم بن سهل الرزار الواسطي، تاريخ واسط، تحقيق: كوركيس عوّاد، (بغداد ـ 1967)، ص 44.

(2) اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، البلدان، (ليدن ـ 1891)، ص 246.

(3) الاصطخري، المسالك والممالك، ص 59، ابن الأثير، الكامل، ج 2، ص 619.

(4) الهمداني، تكملة، ج 1، ص 22.

(5) الصابي، الوزراء، ص 28، 69، ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 284.

(6) اليعقوبي، البلدان، ص 245.

(7) ماسينون، لويس، خطط الكوفة، ترجمة: المصعبي، (صيدا ـ 1939)، ص 23.

(8) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي القاضي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، ج 1 (بيروت ـ 1971)، ص 204، مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 247، ج 2، ص 188.

2 ـ التعاون بين التجار:

كان من مظاهر تكتّل التجّار التعاون فيما بينهم، على الرغم من كونهم خليطاً من عرب وغير عرب[1]، ومسلمين وأهل ذمة[2]، فقد جرت العادة بينهم، أنه إذا أفلس أحدهم حاول جماعة من التجّار أن يجمعوا له رأس مال جديداً[3]، كما كان بعضهم يعلم بعضاً بما يتوفر لديهم من البضائع وما لا يتوفر. فقد حدث في (سنة 298هـ/ 910م)، أن كتب تجار الرقة إلى أصدقائهم ببغداد يخبرونهم بانعدام الزيت عندهم وينصحونهم بشراء ما يتوفر ببغداد منه[4].

٣ ـ إنشاء شركات تجارية ـ مصرفية:

يشترك التجار فيما بينهم في إقامة دور للتجارة تعتمد على القروض المتأتية من المشاركين، فقد قام اليهود في بغداد في القرن الرابع الهجري بإنشاء مثل هذه الشركات[5]. وقامت هذه الشركات بالإضافة إلى قبولها الودائع بتسليف النقود[6]، وأسهمت في إنشاء المشاريع التجارية والصناعية الكبيرة[7]، فقد عملت على تنظيم القوافل التجارية بين المدن وعبر الصحراء ونظمت الرحلات البحرية عبر الخليج العربي، كما قامت بتجهيز العبيد من إفريقيا، وتجهيز مواد الترف من الشرق الأقصى[8].

---

(1) اليعقوبي، البلدان، ص 245.

(2) ابن خرداذبه، المسالك والممالك، ص 113، الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أخبار الراضي والمتقي بالله، نشر: ج.هيورت، (القاهرة)، ص 251.

(3) وكيع، محمد بن خلف، أخبار القضاة، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، (القاهرة ـ 1947)، ص 185.

(4) الهمداني، تكملة، ج 1، ص 15.

(5) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج 2، ص 378.

(6) Fischel, the Origin of Banking, op. cit., p.584.

(7) Lombard, L'Islam Dans Sa première Grandeur, p.130.

(8) Massignon, L'Influence De L'Islam, op. cit., p.244.

نقابات التجار ونقابات الصيارفة :

ذهب بعض الباحثين إلى أن التجّار أنشأوا نقابة مسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية، ومنع التدليس والغش[1]. وكان للتجار «رئيس»[2]، ينتخب من بين الأعضاء البارزين في النقابة، ويسمّى أعضاء النقابة عادة «الأمناء»[3] فقد كان الشيخ مرثد بن شراحيل أميناً على التجّار في بيع الطعام في الكوفة، عيّنه متوليها عامر بن مسعود زمن عبد الله بن الزبير[4].

ويرى بعض الباحثين أن الصيارفة اليهود أسّسوا نقابة خاصة بهم أيضاً[5]. ويقوي هذا الرأي، أننا نجد نوعاً من التنظيم المهني بينهم، مثل وراثة المهنة، فقد اعتاد أبناء الصيارفة وراثة مهنة آبائهم[6]، كما كان التسمّي بالجهبذ والصيرفي أمراً رائجاً[7]. فتنظيمات التجار والصيارفة وتكتلاتهم ربما كانت ذات أثر في تحفيز الصنّاع على التكتّل والتضامن فيما بينهم.

ح ـ ازدهار الصناعة :

1 ـ عوامل ازدهار الصناعة:

كان للتقدم الحضاري الذي أصاب المجتمع العربي الإسلامي، أثراً

(1) أمير علي، مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، ترجمة: رياض رأفت، (القاهرة ـ 1938)، ص 361 ـ 362.
(2) ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، ح 2 (القاهرة ـ 1956)، ص 411.
(3) أمير علي، مختصر تاريخ العرب، ص 362.
(4) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف، نشر: كوتين، ح 5 (أورشليم ـ 1936)، ص 191.
(5) ترتون، أهل الذمة في الإسلام، ترجمة: حسن الحبشي، (القاهرة ـ 1967)، ص 224.
(6) مسكويه، تجارب الأمم، ح 1 ص 112 ـ 128، الصابي، الوزراء، ص 92.
Massignon, L'Influence de L'Islam, op. cit., p.243.
(7) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ح 5، ص 74، التنوخي، أبو علي المحسن بن علي القاضي، الفرج بعد الشدّة، ح 1 (القاهرة ـ 1955)، ص 95.

في ازدهار الصناعة، فقد تطلّب هذا التقدم، صناعات متعدّدة متنوعة متقنة، فكانت نتيجة ذلك ازدياد عدد الصنائع، والاهتمام بجودتها، وتركز التخصص فيها[1].

يضاف إلى ذلك، ما وجده العرب لدى الأمم والشعوب التي احتكُّوا بها، من الصناعات كدور السكة، والمصابغ، ودور إنتاج البردي البيزنطية[2]، أما الصناعة الساسانية فقد بلغت أوجّها قبل الفتح الإسلامي[3]. وقد سمح العرب لهذه الصناعات بالاستمرار، تاركين إياها بأيدي أهل البلاد الأصليين، بل تتلمذ الكثير من الصُّنّاع العرب على يد أرباب الصناعات الفنية في تلك البلاد[4]، وحاولوا تقليد أو نقل بعض تلك الصناعات إلى الأمصار التي أنشأوها[5].

وقد جذبت الحواضر العربية الإسلامية الكثير من الأيدي العاملة؛ لتوفر فرص العمل والكسب فيها، وحاجة المدن إلى وسائل الترف، فانتقل حذّاق أهل الصناعات إليها[6]. يضاف إلى ذلك أن الدولة الإسلامية أباحت الهجرة إلى المدن، فقد سمح مثلاً لأهل مرو وبخارى وخوارزم بالسكن في مدينة بغداد[7]. كما استجلب الكثير من الصُّنّاع للعمل في المدن العربية الإسلامية، من ذلك مثلاً أن ابن الزبير دعا بنائين من الفرس والروم لبناء الكعبة حين

---

(1) ابن خلدون، مقدمة، ح 1، ص 13 ـ 14، ح 2، ص 309 ـ 310.

(2) توفيق اسكندر، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص 113، سيديو، تاريخ العرب العام، ص 136.

(3) كرستنسن، آرثر، إيران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، (القاهرة ـ 1957)، ص 114، بارتولد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، (القاهرة ـ 1958)، ص 48.

(4) حسن، زكي محمد، فنون الإسلام، (القاهرة ـ 1948)، ص 32.

(5) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 261، بدوي، عبد الرحمن، شخصيات قلقة في الإسلام، (القاهرة ـ 1964)، ص 67.

(6) اليعقوبي، البلدان، ص 251، المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ح 4 (القاهرة ـ 1958)، ص 55.

(7) اليعقوبي، ن.م.، ص 248.

احترقت في عهده[1]. وعندما أراد الخليفة الأموي عبد الملك تعمير بيت المقدس «جمع الصُنّاع من أطراف البلاد»[2]. كما يروي المؤرخون أن المنصور عندما أراد بناء مدينته المدورة جمع الصُنّاع من أقاليم مختلفة[3]. وكذلك فعل المتوكّل حين بنى سامراء[4]. ولا شك أن هذا كله قد أدّى إلى خلق تجمّعات وتكتّلات عمّالية واسعة، فالمنصور لم يبدأ ببناء مدينة بغداد ـ كما قيل ـ حتى تكامل عنده من «الفعلة وأهل المهن مائة ألف»[5]. ولا شك أن تجمّع مثل هذه الأعداد الكبيرة من العمّال والصُنّاع من كل أمصار الدولة الإسلامية، كان له أبعد الأثر في ازدهار الصناعة، نتيجة الاحتكاك وتبادل المعرفة والخبرات.

2 ـ تعدد الصنائع وتنوّعها:

إن تعدّد الصنائع وتنوّعها في المجتمع الإسلامي، يعني ازدهارها، وليس أدلّ على هذا التنوّع والتعدد من محاولة المفكرين تصنيف الصنائع وتبيان أنواعها وفق أسس مختلفة ومتعددة.

فإخوان الصفا صنّفوا الصنائع بحسب موضوع الصناعة، فجعلوها نوعين: الصنائع الروحانية، وتشمل المهن الفكرية، والصنائع الجسمانية، وتشمل الحرف اليدوية. وهذه الأخيرة بدورها صنّفوها إلى صنائع يكون موضوعها بسيطاً: كالماء (صناعات السقّائين والملّاحين والسبّاحين)، والتراب (صناعة حفّاري الآبار والأنهار)، والنار (مثل النفّاطين والوقّادين)، والهواء (مثل الزمّارين والبوقيّين)، والماء والتراب معاً (مثل الفخّارين والغضّارين).

---

(1) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغاني، ج 3 (بيروت ـ 1957).

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 8، ص 580.

(3) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 395 ـ 396.

(4) ابن الفقيه، من كتاب البلدان، مخطوطة مصورة عن مخطوطة مشهد، ص 8، ابن الجوزي، مناقب بغداد، تحقيق: بهجت الأثري، (بغداد ـ 1342)، ص 8.

(5) اليعقوبي، البلدان، ص 238.

أما الصنائع التي يكون موضوعها مركّباً فثلاثة أنواع: الأجسام المعدنية (صناعات الصفّارين والحدّادين والصوّافين)، والنباتات (صناعات الخوّاصين والحصريين ومن يعمل بصنع الكاغد والعصّارين والدقّاقين)، والحيوان (صناعات الصيّادين والبياطرة والدبّاغين والطبّاخين)، وأجسام الناس (المزين والطبيب والمعلم)[1].

كما صنّف إخوان الصفا الصنائع الأساسية الضرورية للمجتمع، وأعتبروا جميع ما تبقّى من الصنائع تابعة ومتمّمة ومكمّلة للأولى. وأضاف إخوان الصفا في آخر هذه الطائفة صنائع الترف والزينة (صناعة الديباج والحرير والعطور).

ولم يغفل إخوان الصفا علاقة الجسد بالعمل، فصنّفوا المهن بحسب استخدام عضو أو أكثر منه في صناعة أو أخرى، مثل الخطابة التي تحتاج إلى اللسان، والنواح الذي يحتاج إلى اليد واللسان، والسباحة والرقص الذي يستخدم الجسد بأجمعه[2].

وقد صنّف إخوان الصفا الصنائع تصنيفاً رابعاً بحسب استخدام الصناعة للنار، وخامساً بحسب قيمة إنتاجها[3].

أما الغزالي، فقد صنّف الصنائع بحسب ضرورتها إلى: صناعات ضرورية وأخرى أوجدها النعيم والترف وهي ما نسمّيه «بالكماليات». كما صنّفها من ناحية النظرة الاجتماعية إلى: صناعات مستحبة (كالنجارة والخياطة)، وأخرى غير مستحبة (كصناعة الحاكة والمعلمين والقطّانين)[4].

أما الدمشقي فيقسّم الصناعات بحسب احتياجها إلى الفكر والحركة، فهناك صنائع علمية تحتاج إلى الفكر (كالهندسة والنحو)، وصنائع عملية تحتاج

---

(1) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفاء وخلّان الوفاء، ح 1 (بيروت ـ 1957)، ص 280 ـ 282.
(2) ن.م.، ح 1، ص 282 ـ 285.
(3) إخوان الصفا، ح 1، ص 283 ـ 284، 287 ـ 288.
(4) إحياء علوم الدين، ح 2، ص 83 ـ 84.

إلى الحركة (كالفلاحة والحياكة). وصنائع مركّبة تحتاج إلى الفكر والحركة معاً (الطب والكتابة)[1].

ويتّفق ابن خلدون مع الغزالي في تقسيم الصنائع بحسب ضرورتها إلى: صناعات ضرورية في كل مجتمع حتى ولو كان بدائياً (كالنجارة والحدادة والخياطة والحياكة). وصناعات كمالية أوجدها النعيم والزينة (كالدباغة والصياغة والرقص والغناء وترويض الحيوانات)[2].

3 ـ توسع الطبقة العاملة:

تكوّنت الطبقة العاملة من فئات متعددة، عرب وغير عرب، مسلمين وغير مسلمين، أحرار وعبيد.

أ ـ الصنّاع من غير العرب:

أباحت الدولة العربية الإسلامية لغير العرب القيام بالأعمال التجارية والصناعية، خصوصاً وأن العرب في بداية الأمر تركوا القيام بمثل هذه الأعمال بيد الموالي[3]. فقد تخاصم أعرابي مع مولى، فدعا الله أن يُكثر في العرب من أمثال هذا المولى لأنهم، على حدّ قوله: «يكسحون طرقنا ويخرزون خفافنا ويحوكون ثيابنا»[4] فالموالي في المجتمع العربي الإسلامي كانوا يقومون بالخدمات الاقتصادية[5] مما دعا الجاحظ إلى الاحتجاج بقوله:

---

(1) الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، الإشارة إلى محاسن التجارة، (القاهرة ـ 1327)، ص 230.

(2) مقدمة، ج 2، ص307 ـ 308.

(3) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج 2 (القاهرة ـ 1327)، ص 230.

(4) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 3، ص 413.

(5) جب، هاملتون، دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عباس وآخرون، (بيروت ـ 1964)، ص 82.

تأملت أسواق العراق فلم أجد دكاكينها إلّا عليها المواليا[1]

ونجد في المجتمع العربي الإسلامي كثيراً من الصُّنّاع الروم الذين عملوا في البناء والهندسة[2]، والصنّاع الفرس الذين مارسوا صناعات متنوّعة منها النسيج والبناء[3].

ب ـ الصناع من أهل الذمة:

مارس أهل الذمة مختلف الحرف والمهن في المجتمع العربي الإسلامي[4]. فقد سمح الرسول (ص) للحدّادين اليهود بممارسة أعمالهم[5]، وكان عمر بن الخطاب (رض) يأخذ الجزية من أهل كل صناعة من صناعتهم بقيمة ما يجب عليهم[6] وكذلك فعل علي (رض)[7].

وقد مارس النصارى في المجتمع الإسلامي الوسيط صنائع مختلفة، فكان منهم عطّارون، وصيارفة، وأطباء[8]، وصاغة[9]، كما اشتغلوا في أمور البناء[10]. أما اليهود فقد احترفوا الدباغة والصباغة[11]، ومارسوا الحدادة[12]،

---

(1) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ح 2 (القاهرة ـ 1965)، ص 82.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 5 ـ 6، اليعقوبي، تاريخ، ح 2، ص 284، ابن خلدون، مقدمة، ح 2، ص 327.

(3) لسترانج، غي، بغداد في عهد الخلافة العباسية، ترجمة: بشير يوسف، (بغداد ـ 1936)، ص 74، 91.

(4) Massignon, Les corps de Metiers et la cite Islamique, opera Minora, tome1, p.378.

(5) الكتاني، عبد الحي، التراتيب الإدارية، ح 2 (بيروت)، ص 75.

(6) اليعقوبي، تاريخ، ح 2، ص 152.

(7) أبو عبيد، الأموال، ص 62.

(8) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ثلاث رسائل، نشر: يوشع فنكل، (القاهرة ـ 1382) ص 17.

(9) الجوبري، المختار في كشف الأسرار، ص 43.

(10) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، الخطط، ح 2 (القاهرة ـ 1294)، ص 248 ـ 265.

(11) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 183.

(12) ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر، تاريخ ابن الوردي، ح 1، (النجف ـ 1969)، ص 346.

وصناعة الحرير والزجاج[1]، بالإضافة إلى احترافهم الصيرفة[2]، التي جنوا منها الأرباح الطائلة. وكثيراً ما فضّل يهودي عارف بمهنة على مسلم جاهل فيها[3]. كما أن المسلمين استخدموا الصناع من أهل الذمة ليساعدوهم في أعمالهم[4].

ح ـ الصنّاع العبيد:

كان دور العبيد في المجتمع العربي الإسلامي في ميدان المهن والحرف واضحاً[5]، فنجد أن قيمة العبد تختلف بأختلاف المهن التي يمارسها، فقد قدّر المقومون ثمن عبد أسود أيام عبد الملك بن مروان بألف دينار، لأنه كان يجيد عدّة صناعات ومهن، من بينها صناعة بري القسي وتثقيفها[6]. وكثيراً ما مارس العبيد المهن لحساب ساداتهم، فكان العبد يشتغل في صناعة ما ويدفع إلى مولاه ضريبة يومية مما يكسبه[7]. ومن المهن التي زاولها العبيد الحجامة، والطبخ[8]، والخياطة[9]، كما نجد منهم من كان جزّاراً[10].

---

(1) ترتون، أهل الذمة في الإسلام، ص 108.
(2) المقدسي، ن.م.، ص 183.
(3) مؤلف مجهول، الذخائر في بير الصنايع والحرف، مخطوطة في مكتبة غونا، رقم 903، عربيات، ورقة 171 ب.
(4) السنامي، عمر بن محمد بن عوض، نصاب الاحتساب، مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا ـ جامعة بغداد، رقم 189، ورقة 2 ب.
(5) Massignon, les corps de Metiers et la cité Islamique, op. cit., p.376.
(6) الأصفهاني، الأغاني، ح 1، ص 313.
(7) المسعودي، مروج الذهب، ح 3، ص 370 ـ 371.
(8) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ح 1، ص 224.
(9) المسعودي، ن.م.، ح 3، ص 371.
(10) الأصفهاني، الأغاني، ح 18، ص 253.

ثانياً ـ نمو المدن العربية الإسلامية

كان من نتائج الفتوحات العربية الإسلامية، أن انتقل العرب من جزيرتهم إلى أقاليم جديدة في الشرق والغرب، وجدوا فيها حضارات وثقافات قديمة كان عليهم أن يكيّفوا أنفسهم لها، وأن يكيّفوها لتتفق وقيمهم الإسلامية الجديدة. فقد ورثت الدولة العربية الإسلامية الكثير من المدن القديمة في الولايات البيزنطية والساسانية[1]، كما قاموا بدورهم بتأسيس مدن جديدة، بعد أن أمعنوا في الاستقرار، واضطروا إلى إدارة البلاد المفتوحة[2]. وكانت أولى تلك المدن الأمصار التي أسست للمحاربين وعوائلهم، وكان الطابع القبلي ظاهراً فيها، كما في البصرة والكوفة، حيث استقرّت كل قبيلة في أحياء خاصة بها[3].

1 ـ هل للتراث البيزنطي والساساني أثر في تخطيط المدينة العربية الإسلامية؟

لقد أثارت هذه القضية جدلاً ونقاشاً كثيرين[4]، فالتراث البيزنطي والساساني كان لا بدّ أن يترك أثراً في تخطيط المدينة العربية الإسلامية،

---

(1) ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 41.
The Islamic City, Edited by: A.H. Hourani and stern, (Oxford-1967), p.30.

(2) ابن خلدون، مقدمة، ج 2، ص 233.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص 338 ـ 425، الطبري، تاريخ، ج 2، ص 591، ج 4، ص 42.

(4) انظر: العميد، طاهر مظفّر، بغداد مدينة المنصور المدوّرة، (بغداد ـ 1967)، ص 24 وما بعدها.

خصوصاً أن الدولة الإسلامية قد ورثت كثيراً من المدن القديمة في الولايات البيزنطية والساسانية، كما أسلفنا.

كانت المدينة الرومانية في سورية تتبع نظاماً خاصاً، فقد تجمّعت المؤسسات الرسمية والقصر والمعبد في مكان واحد في وسط المدينة أو في طرف من أطرافها[1]. وهذا ما نجده في المدينة العربية الإسلامية، حيث جعل المسجد الجامع ودار الخلافة أو الإمارة والدواوين في مكان واحد أيضاً[2]. وتربط المصادر القديمة بين نصيحة أسداها رسول ملك الروم وبين نقل المنصور الأسواق من طاقات مدينة بغداد إلى الكرخ، أي إلى ربض خارج المدينة[3]. كما حاول بعض الباحثين الربط بين موقع الدكاكين والمصانع في المدينة العربية الإسلامية بموقعها في المدينة البيزنطية، ففي كلا التخطيطين تقدم الأسواق حول المركز الديني، فكما كان السوق في المدينة البيزنطية يقوم حول الكاتدرائية، فإن الأسواق في المدينة الإسلامية تجمّعت حول المسجد[4]. ولقد جرت العادة أن يشترط المحتسب، «أن تكون الأسواق في الارتفاع والاتساع على ما وضعه الروم قديماً»[5].

ويرى بعض الباحثين، أن اشتراك الكثير من المهندسين والمعماريين الفرس في بناء المدن الإسلامية، كان لا بد أن يترك أثراً فيها[6]، كما نجد في

(1) العش، أبو الفرج، آثارنا في الإقليم السوري، (دمشق ـ 1960)، ص 22.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 338، 425، اليعقوبي، البلدان، ص 240.

(3) الطبري، تاريخ، ح 6، ص 246، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ح 1، ص 80، ياقوت، معجم البلدان، ح 4، ص 157.

(4) ديموبين، موريس غودفروا، النظم الإسلامية، ترجمة: فيصل السامر، وصالح الشماع (بغداد ـ 1952)، ص 211.

(5) الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ترجمة: الباز العريني، (بيروت ـ 1969)، ص 11، ابن بسام المحتسب، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام السامرائي، (بغداد ـ 1968)، ص 17.

(6) الطبري، تاريخ، ح 4، ص 46، بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، (بيروت ـ 1965)، ص 211.

المدن الفارسية أن الأسواق تقع خارج المدينة[1]، وقد أشرنا إلى أن المنصور قام بنقل أسواق مدينة بغداد إلى ربض الكرخ الذي يقع خارجها، فربما كان ذلك بفعل التراث الفارسي.

كل هذا لم يمنع العرب المسلمين أن يضيفوا إلى تخطيط المدينة إضافات أعطتها سمتها الإسلامية، فقد كان وصول العرب المسلمين في فتوحاتهم إلى البلاد المتحضرة، سبباً في ظهور نمط جديد من المدن، عمّ جميع بلاد الإسلام، يشير إلى المزج بين الطابع العربي الإسلامي، ويناسب طبيعة بلاد الشعوب المفتوحة[2] وقد عبّر دومينيك شيفاليه عن ذلك بقوله: «إن المدن في الشرق الأوسط تأثرت بتيارات قديمة جدّدت بفضلها منهجاً يتعلق بالخطط والمساحات، وإنها عبرت عن ذوق وعن حضارة أصيلة ازدهرت واستمرت في تلك المنطقة»[3].

2 ـ تخطيط المدينة العربية الإسلامية والتجمع الحرفي:

إن الذي يهمّنا من تخطيط المدينة العربية الإسلامية هنا، هو التعرّف على مراكز التجمّع الحرفي فيها، حيث «إن التقسيم على أسس حرفية كان أمراً بارزاً في المدينة الإسلامية»[4]، بل لقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الأصناف الإسلامية كانت مهمة في الحياة الإسلامية إلى حدّ أن تخطيط المدينة ـ التي كانت تنشأ أساساً على فكرة السوق ـ كان يقرر في كثير من الأحيان حسب احتياجات أصحاب الحرف[5]. أما مراكز التجمع في المدينة العربية الإسلامية فهي:

---

(1) بارتولد، الحضارة الإسلامية، ص 95.

(2) ماجد، عبد المنعم، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، (القاهرة ـ 1963)، ص92 ـ 93.

(3) «التعرف على العالم العربي والمنهج التاريخي»، بحث ألقي في المؤتمر الدولي الأول للتاريخ في بغداد ـ 1973، ص 2.

(4) The Islamic City, op. cit., p.20.

(5) Massignon, Les Corps De Metiers et la cité Islamique, op. cit., p.370, Lewis, B. The Islamic Guilds. Economic History, Review, vol.VII, 1937, p.20.

1 ـ المسجد الجامع:

لا ريب أن أهم مرفق في المدينة العربية الإسلامية، هو المسجد، فهو الذي يدلّ على طابعها العربي الإسلامي وهو المركز الحقيقي للمدينة[1]. يقع المسجد عادة قرب قصر الخلافة أو دار الإمارة، ففي البصرة كانت «دار الإمارة دون المسجد»[2]، وكان المسجد في الكوفة بجانب دار الإمارة[3]، وفي بغداد كان المسجد الجامع قرب قصر المنصور في وسط المدينة[4]. كما كان للمسجد في المدينة العربية الإسلامية ارتباط بالسوق، فكثيراً ما نجد أحدهما قرب الآخر[5].

زاول المسلمون بعض الحِرف في المسجد، كالخياطة[6]، وبيع الأدوية والكتب والأطعمة[7]. وقد فرضت رقابة على الحرفيين المتجمعين في المساجد من جانب المحتسب[8] يضاف إلى ذلك رقابته على العاملين في المساجد من القومة والمؤذنين والقُرّاء والأئمة[9].

---

(1) برفنال، ليفي، سلسلة محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها، ترجمة: محمد عبد الهادي شعيرة، (القاهرة ـ 1951)، ص 96 ـ 97.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص 425.

(3) ن.م.، ص 338.

(4) اليعقوبي، البلدان، ص 240، الطبري، تاريخ، ح 7، ص 652.

(5) اليعقوبي، البلدان، ص 285، 330 ـ 331، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 117.

(6) التنوخي، نشوار المحاضرة، ح 3، ص 89، التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ح 2، ص 218 ـ 219، ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المنتظم، ح 5 (حيدر آباد الدكن ـ 1359)، ص 130، ابن كثير، البداية والنهاية، ح 11، ص 89.

(7) الغزالي، إحياء علوم الدين، ح 3، ص 237.

(8) ابن عبدون، محمد بن أحمد، رسالة في القضاء والحسبة، (ليفي بروفنسال، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب)، (القاهرة ـ 1955)، ص 43.

(9) ابن الأخوة القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، نشر: روبين ليوي، (كيمبرج ـ 1937)، ص 172.

2 ـ قصر الخلافة أو دار الإمارة:

يقع عادة في وسط المدينة، قرب المسجد الجامع[1]. وكان يعمل في قصر الخلافة عدد كبير من ذوي المهن والحرف، فبالإضافة إلى الوزراء والحُجّاب والكُتّاب والجُند، وكان هناك البوابون، والخدم، وأصحاب الأخبار، والمؤذنون، والمنجمون، وأصحاب الأعلام، والبوقيون، والطبّالون، والطبّاخون، والمشرفون على الشراب، والسقاؤون، وصُنّاع من الصاغة، والخيّاطون، والقصّارون، والأساكفة والحدادون، والرفاؤون، والمطرزون، والنجارون، والخرّاطون، وخزان الأسلحة الصناع فيها، وخزان السروج ومن يعمل في الاصطبلات، والملاحون[2].

فكان من الطبيعي أن يؤدّي ذلك إلى تكتّل حرفي خصوصاً إذا علمنا أن أعداد هؤلاء العاملين لم تكن قليلة، بدليل أن أرزاقهم كانت كثيرة[3].

وقد ألحقت بقصر الخلافة أو دار الإمارة، مؤسسات ذات طابع اقتصادي، كدور ضرب النقود[4]، التي كانت تضمّ الكثير من الطباعين والصُنّاع والمشرفين[5].

وهناك دور الطراز الرسمية التي انتشرت في كثير من المدن، وكان يعمل فيها الكثير من الحاكة والصبّاغين والمطرزين.

3 ـ المدارس:

كانت المدارس في الدولة العربية الإسلامية مراكز لتجمّع مهني، ففيها،

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص 338، 425، اليعقوبي، ن.م.، ص 240، الطبري، تاريخ، ج 7، ص 652.

(2) الصابي، الوزراء، ص 15 ـ 17.

(3) الصابي، الوزراء، ص 21 ـ 22.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10، ص 149.

(5) ذهب ماسنيون، إلى دار ضرب النقود تقع من السوق، قرب مركز الصيارفة. انظر:
Massignon, Les Corps De Metiers et la Cité Islamique, op. cit., p.371.

يكون الطلبة والأساتذة «نظام نقابة حقيقية»[1]، حيث يلتحق كل طالب بأستاذ كما حصل في السوق بين الصُنّاع والأساتذة[2]. ويتعهد للتعليم في هذه المدارس المدرّسون والمعيدون[3]. فالمدرس يقوم بالتدريس، أما المعيد فيليه في الرتبة، وكان من واجبه أن يعيد ما ألقاه المدرّس على الطلبة ليفهموه ويحسنوه[4]. وكانت للتعليم نظم وشروط معيّنة تدل على تقدّمه وتنظيمه، حتى قيل بوجود نقابة للمدرسين، لا سيما في العصور المتأخرة[5].

4 ـ الأسواق:

لعبت الأسواق دوراً كبيراً في حياة الدولة العربية الإسلامية الاقتصادية، والاجتماعية بل والسياسية في بعض الأحيان. وقد عرف العرب في جاهليتهم الأسواق، وكانت أغلبها أسواقاً موسمية تقوم في ملتقى الطرق التجارية ويفد عليها الناس من أماكن مختلفة كأسواق عكاظ، ودوحة الجندل، وأسواق عدن وصنعاء[6]، وقد وصلتنا أخبار كثيرة من هذه الأسواق وأيامها[7]. وبعد الفتوح استغنى العرب عن الأسواق، المدينة العربية الإسلامية بالقرب من المسجد،

---

(1) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.20.

(2) Massignon, op. cit., p.372.

(3) كانت الفعاليات التعليمية في الإسلام تتمّ في المسجد في بداية الأمر، ثم تمّ تأسيس المدارس، على يد الملوك والأمراء والتجّار بل والنساء، لأسباب لها علاقة بمناهج وطرق التدريس. انظر: النعيمي، عبد القادر بن محمد، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: جعفر الحسني، (دمشق ـ 1948).

(4) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ص 162.

(5) الظاهري، غرس الدين خليل بن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، (باريس ـ 1894)، ص 93.

(6) اليعقوبي، تاريخ، ح 1، ص 270 وما بعدها، التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، ح 1، ص 83 وما بعدها.

(7) انظر: الأفغاني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، (دمشق ـ 1960)، ص 193 وما بعدها.

فيكون المسجد في وسط السوق أو في نهايته أو بالقرب منه[1]. فجوامع البصرة الثلاثة، كانت في الأسواق[2]، وجامع الكوفة كذلك[3]، كما كان جامع تكريت في وسط السوق[4]، واختطت أسواق سامراء حول المسجد الجامع[5] أما في واسط فكان الجامع يقع في طرف السوق[6]، كما بنى المعتصم في سامراء مسجداً جامعاً في طرف السوق[7].

كانت الأسواق في المدينة العربية الإسلامية ذات أشكال متعددة، فقد تتجمع في جزء واحد من المدينة، كما في أسواق الكوفة[8]. أو تتجمع خارج المدينة، كأسواق الكرخ في بغداد[9]. أما الأسواق في سورية ومصر، فقد امتدّت على طول الشوارع من الجانبين «على كل جانب صف منها»[10]. وقد وجدت في المدينة العربية الإسلامية دكاكين وحوانيت مفردة خارج الأسواق[11]، يتفقدها المحتسب لمنع الغش والتدليس فيها[12].

ونجد في المدينة العربية الإسلامية أنواعاً من الأسواق تُعرف «بالقيصرية» جاءت من البيزنطيين، منسوبة إلى كلمة «قيصر»[13]، وتعني السوق الأمبراطوري في الاصطلاح السوري الفلسطيني والمغربي أيضاً[14]. ونجدها

---

(1) زيادة، نقولا، الحسبة والمحتسب في الإسلام، (بيروت ـ 1963)، ص 22.
(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 117.
(3) ن.م.، ص 117.
(4) ن.م.، ص 123.
(5) اليعقوبي، البلدان، ص 258.
(6) المقدسي، ن.م.، ص 118.
(7) ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 175.
(8) اليعقوبي، البلدان، ص 311، ماسنيون، خطط الكوفة، ص 26.
(9) اليعقوبي، ن.م.، ص 246.
(10) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج 2، ص 380.
(11) ابن العبري، غريغوريس الملطي، مختصر تاريخ الدول، (بيروت ـ 1958)، ص 23.
(12) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 60.
(13) Massignon, Les Corps de Metiers et la Cité Islamique, op. cit., p.372.
(14) ديموبين، النظم الإسلامية، ص 250.

مجموعة من العامة، وبها حوانيت ومصانع ومخازن ومساكن يقيم فيها الصُنّاع والتجار بأجرة[1].

وقد وجد في مصر خان يسمى «دار الوزير» لا يُباع فيه سوى القصب، وفي الطابق الأسفل يجلس الخياطون، وفي الأعلى الرفاؤون، ويقوم القيِّم على هذا الخان بأخذ الأجرة من ساكنيه[2]. ووجدت في بغداد خانات للتجّار على دجلة يطرح فيها المتاع الوارد من الموصل[3]، كما كان في بغداد خانات للصفّارين.

ووجدت في المدينة العربية الإسلامية مخازن لخزن الأطعمة، وضعت لها شروط خاصة من حيث الحرارة والرطوبة[4].

وهناك «سوق الغزل» وهو خاص بالنساء وهنا يبعن ويشترين[5]، وفي جهة من جهاته قامت دكاكين لبيع اللحوم والزيت وكل حاجيات المطبخ[6] ونجد بصورة عامة قرب الأسواق دار المحتسب للقيام بمراقبتها.

وقامت خارج المدينة العربية الإسلامية صناعة الطابوق، والصباغين[7]، ومعاصر الزيت، ومطاحن الحبوب[8].

---

(1) المقريزي، الخطط، ح 2، ديموبين، ن.م.، ص 250.

(2) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 106.

(3) التنوخي، نشوار المحاضرة، ح 8 (دمشق ـ 1930) ص 132.

(4) الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 29 ـ 30.

(5) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 73.

(6) Massignon, Les Corps de Metiers Et a Cité Islamique, op. cit., p.372.

(7) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 34، 50.

(8) ذهب ماسنيون إلى أن مركز السوق في المدينة الإسلامية، هو المكان الذي تصرف العملات فيه «مركز الصيارفة وتحويل العملات»، ذلك أن الإسلام ـ على حدّ قوله ـ أنبثق في لحظة قام فيها التعامل النقدي كعامل أساسي في التجارة. انظر:
Massignon, op. cit., p.371.

ثالثاً ـ أثر الحركة الفكرية في العمل:

أ ـ النظرة إلى العمل في التراث الإسلامي:

1 ـ نظرة الإسلام إلى العمل:

يستمدّ العمل قيمته من كونه عنصراً فعالاً من عناصر الإنتاج، وأساساً مهماً في بناء صرح الحضارة والعمران، وقد كان وما يزال ضرورة اجتماعية تفرضها الحاجات المعاشية على الأفراد. وجاء الإسلام فرفع شأن العمل إلى مصاف العبادة، وجعله من الواجبات المفروضة على المسلم والحقوق التي تؤدّيها الدولة له. فقد جاء ذكره في القرآن الكريم بشكل يؤكّد بأنه شرط أساس من شروط الرزق[1]. وحثّ الرسول (ص) على العمل والكسب، بقوله: «إن الله يحب العبد يتّخذ المهنة ليستغني بها عن الناس» و«إن الله تعالى يحب المؤمن المحترف»[2]، وفي ذات مرة أطرى أصحاب النبي (ص) رفيقاً لهم في السفر، كان لا يعمل شيئاً سوى الصوم والصلاة، فسأل النبي (ص) عمّن كان يعيله؟ فقالوا كلّنا، قال: «فكلّكم أعبد منه»[3]. وحكي أن النبي (ص) رأى خشونة في يد سعد بن معاذ الأنصاري، فسأله عن السبب فقال: «أثر المسحاة أضرب وأنفق على عيالي»، فقيل إن الرسول قبّل يده، وقال: «هذه يد لا

(1) انظر: سورة الملك، الآية: 15، سورة الجمعة، الآية: 10، سورة يس، الآية: 30.

(2) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 2، ص 61 ـ 62.

(3) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 3، ص 27.

تمسّها النار»[1]، وعن الرسول (ص) أيضاً، قوله: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه»[2]. وقد حثّ صحابة الرسول (ص) على العمل والكسب أسوة به، فقد رفع عمر بن الخطاب (رض) الكسب إلى درجة الجهاد[3]، وذكر له ذات مرة إتلاف شباب قريش أموالهم فقال: «حرفة أحدهم أشدّ عليّ من عيلته»[4].

2 ـ نظرة الفقهاء إلى العمل:

تعكس نظرة الفقهاء إلى العمل المفهوم الإسلامي المستخرج من القرآن والسُّنّة، فكانت نظرتهم أخلاقية اجتماعية. فقد دعا سعيد بن المسيب، وهو من الفقهاء الأوائل إلى عدم ترك العمل بحجّة الانصراف إلى العبادة[5]. وكذلك أحمد بن حنبل، الذي استشهد بقول الرسول (ص): «جعل الله رزقي تحت رمحي»، وكان يأمر الناس بأن يلزموا السوق[6]، أما أبو حامد الغزالي، فقد جعل الكسب واجباً على كل شخص في الحياة الدنيا، لا يعفى منه إلّا الزاهد، والمجاهد في سبيل الله، والعالم (كالمفسّر والمحدّث والمفتي)، والرجل الذي يشتغل بمصالح المسلمين (كالسلطان والقاضي). واعتمد كثيراً على أحاديث الرسول (ص) في دعوته إلى العمل والكسب[7]. ويعتمد ابن الجوزي، هو الآخر، في دعوته إلى العمل والكسب على أحاديث

(1) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن محمد علي الكتاني العسقلاني، الإصابة في معرفة الصحابة، ح 2 (القاهرة ـ 1939)، ص 36.

(2) القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ح 4 (القاهرة ـ 1304)، ص 20.

(3) الشيباني، محمد بن الحسن، الاكتساب في الرزق المستطاب، (القاهرة ـ 1938)، ص 15.

(4) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ح 2 (بيروت ـ 1967)، ص 83.

(5) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تلبيس إبليس، تصحيح: محمد منير الدمشقي، (القاهرة)، ص 273.

(6) ن.م.، ص 274 ـ 275.

(7) إحياء علوم الدين، ح 2 (القاهرة ـ 1939)، ص 60 ـ 61.

الرسول (ص)، ويهاجم العاطلين عن العمل والمحتجّين بحجج غير مقنعة[1]. أما الفقيه أحمد بن تيمية فقد جعل العمل واجباً دينياً ودنيوياً، بالإضافة إلى كونه ضرورة اجتماعية[2].

ولم يكتف الفقهاء بالدعوة إلى العمل والكسب، بل مارسوا بأنفسهم الكثير من المهن والحرف، فأبو حنيفة صاحب الرأي كان خزازاً[3]، وكان من بين الفقهاء من يعمل بالخوض يقتات منه هو وعياله[4]، ومنهم من يشتغل بالنسيج[5]، وكان لأحد الفقهاء أناتين يشوى فيها الآجر[6]. ومما يدل على اشتغال الفقهاء والمحدثين في المهن والحرف المختلفة، أن ابن عبد الله محمد بن إسحاق بن سعيد بن إسماعيل السعدي الهروي، أفرد كتاباً في هذا الباب سمّاه «كتاب الصُنّاع من الفقهاء والمحدثين»[7]. كما تسمى كثير من الفقهاء بأسماء أهل الحرف والمهن فنجد بينهم القطان[8]، والباقلاني[9]، والدقاق[10]، والسراج[11]، والقيار[12]، وغير ذلك من الأسماء الدالّة على المِهن والحِرف.

---

(1) تلبيس إبليس، ص 276.

(2) الحسبة في الإسلام، (القاهرة ـ 1318)، ص 22، 37.

(3) ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر، الأعلاق النفيسة، (ليدن ـ 1891)، ص 126، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل، لطائف المعارف، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (القاهرة ـ 1960)، ص 129، البيهقي، إبراهيم بن محمد، المحاسن والمساوىء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 1 (القاهرة ـ 1961)، ص 165.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص 182.

(5) ن.م.، ج 11، ص 349.

(6) البيروني، أبو ريحان محمد بن أحمد، الجماهر في معرفة الجواهر، (حيدر آباد ـ 1355)، ص 64.

(7) انظر: عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، ج 2، ص 16.

(8) وكيع، أخبار القضاة، ج 1، ص 34، 89، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 269.

(9) ابن كثير، ن.م.، ج 11، ص 350.

(10) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج 1، ص 382.

(11) وكيع، ن.م.، ج 1، ص 356، ابن الوردي، ن.م.، ج 1، ص 356.

(12) وكيع، ن.م.، ج 1، ص 90.

3 ـ نظرة الأدباء والمفكرين إلى العمل:

وإذا كانت نظرة الدين وممثليه من الفقهاء والعلماء إلى العمل نظرة احترام، فقد قابلتها نظرة ازدراء من جانب لفيف من الأدباء، فقد رفض هؤلاء تخصيص مكان شريف في السلم الاجتماعي لأرباب الحرف. فقدامة بن جعفر يضع مهرة الصنّاع في طبقة السوقة أسوة باللصوص[1]. وأدخلهم الدمشقي في ما دون طبقات الناس[2]. وجاء في العقد الفريد: «الناس ثلاث طبقات: طبقة علماء وطبقة خطباء وطبقة أدباء ورجرجة بين ذلك يغلون الأسعار ويضيقون الأسواق ويكدّرون المياه»[3]. وعن لسان المأمون يورد البيهقي هذه المقولة: «السوق سفل والصناع أنذال والتجار بخلاء والكتّاب ملوك على الناس»[4].

أما نظرة هؤلاء الأدباء إلى الحِرف فكانت هي الأخرى لا تنطوي على الاحترام، فأبو حيان التوحيدي يصف المهنة بأنها «حركة يتعاطاها الإنسان بلا حفز ولا استكراه» وجعل الصناعة أقرب إلى الذل والضعة[5]. أما أبو القاسم بن علي الحريري فيرى أن حرفة الصناعة «غير فاضلة عن الأقوات، ولا نافعة في جميع الأوقات، ومعظمها معصوب بشبيبة الحياة»[6]. ويؤيده الدمشقي في الرأي، في كون كسب الصنائع «يقتصر على إقامة ما لا بدّ منه»[7].

ويرد جرونيباوم سبب نظرة الازدراء هذه إلى العهد الساساني حيث كان

---

(1) جورنيباوم، جوستاف، حضارة الإسلام، ترجمة: عبد العزيز جاويد، (القاهرة ـ 1956)، ص 274.

(2) الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 43.

(3) ابن عبد ربه، ج 2، ص 293.

(4) المحاسن والمساوىء، ج 1، ص 164.

(5) الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 132.

(6) مقامات الحريري، (بيروت ـ 1965)، ص 435.

(7) الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 43.

الغنى والشرف هما اللذان يحدّدان المركز الاجتماعي عندهم، فتبنّى رجال الأدب هذه النظرة، في الوقت الذي نجدها لا تتفق مع قيم الجماعة العربية، فقد كانت مكة دولة تجار، واشتغل الرسول (ص) نفسه بالتجارة فترة من حياته، كما أنه زكّى الحِرف. وفي الوقت الذي يضرّ فيه رجال الأدب على إحياء التمييز التقليدي القديم ضد الصُنّاع، يقف الرأي العام ـ على الصعيد الآخر ـ غير مكترث لموقف رجال الأدب[1].

فالنظرة الاجتماعية إلى الصنائع بدأت تتغير بمرور الزمن بسبب النموّ الاقتصادي الذي شهده المجتمع العربي الإسلامي في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة، فقد أقبل الكثيرون على ممارسة الحِرف لتلبية حاجات المجتمع العربي الإسلامي المترف، كما كان للامتزاج بين العناصر المختلفة في المجتمع العربي الإسلامي أثره في تغيير النظرة إلى الحرف والمهن. يُضاف إلى ذلك أن العرب بمرور الزمن أيقنوا أن الموالي بدأوا يسيطرون على النشاط الاقتصادي في المجتمع العربي الإسلامي فدفعهم هذا إلى مزاولة الحرف والمهن ليحدّوا من هذه السيطرة[2].

ولعلّ إخوان الصفا كانوا أول من قدر الصُنّاع تقديراً عالياً، حيث اعتبروا الناس كلهم «صناعاً وتجاراً» سواء كانوا أغنياء أم فقراء[3]، وقالوا بضرورة الصنائع للمجتمع، ودعوا إلى تعلّمها وإتقانها، وقالوا بحاجة جميع الصنائع إلى العقل والتفكير، كما اهتموا بتقسيم الصنائع وتبيين أوجه التفاضل بينها[4].

كذلك انبرى كثير من المفكرين، للدفاع عن الحِرف والمهن، فقد جعل

---

(1) حضارة الإسلام، ص 374.

(2) ن.م.، ص 255، جب، دراسات في حضارة الإسلام، ص 82.

(3) إخوان الصفا، رسائل، ج 1، ص 285.

(4) ن.م.، ج 1، ص 286 وما بعدها.

الغزالي «الأسواق موائد الله فمن أتاها أصاب منها»[1]، وأكّد ابن خلدون، أن الأساس الذي يقيم بموجبه الشخص في المجتمع هو قدرته على الكسب[2].

وعلى الرغم من أن النظرة إلى المهن قد تحسّنت بمرور الزمن، فقد ظلّت بعض المهن تحظى بعدم الاحترام، وتؤدّي إلى مطعن اجتماعي، كالحياكة[3]، والحجامة[4]، والعمل في الحمام[5]، وتعليم الصبيان[6]، كما اعتبرت مهن القصّابين والسمّاكين والزبّالين من الصنائع الرذلة[7].

ب ـ الحركات الاجتماعية وأثرها في أوساط الصناع:

1 ـ الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية:

جلبت التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي شهدها المجتمع الإسلامي، ثروة ونفوذاً للبعض، وبؤساً وإعاقة للآخرين[8]. فكان هذا البؤس الذي خيّم على أوساط الطبقات الضعيفة يفسّر لنا وجود الانتفاضات الاجتماعية المتتالية في المجتمع الإسلامي[9]، والتي تعبّر عن تمرد الطبقات

(1) إحياء علوم الدين، ج 2، ص 62.

(2) مقدمة، ج 2، ص 289.

(3) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (منسوب)، التاج في أخبار الملوك، تحقيق: زكي باشا، (القاهرة ـ 1914)، ص 24، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 1، ص 64، التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 2، ص 240، ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، أخبار الحمقى والمغفلين، تحقيق: علي الخاقاني، (بغداد ـ 1966)، ص 64.

(4) الجاحظ، ن.م.، ص 34، الحريري، مقامات الحريري، ص 419، التنوخي، ن.م.، ج 2، ص 358.

(5) وكيع، أخبار القضاة، ج 2، ص 280.

(6) ابن عبد ربه، ن.م.، ج 1، ص 64.

(7) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 215.

(8) لويس، برنارد، الدعوة الإسماعيلية الجديدة (الحشيشية) الترجمة: سهيل زكار، (بيروت ـ 1971)، ص 42 ـ 43.

(9) Lombard, L'Islam Dans Sa Première Grandeur, p.153.

الرازحة تحت عبء الظلم[1]. وقد شهد القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، انصهار الحركات الاجتماعية في حركة شاملة، هي الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية.

والإسماعيلية إحدى الفرق الشيعية المعتدلة في الأصل، صارت مع الزمن تدلّ على أصحاب مذاهب دينية مختلفة وأحزاب سياسية واجتماعية متعددة وآراء فلسفية وعلمية متنوّعة. ولعلّ من أعظم فروعها، الحركة القرمطية التي نشطت في سواد الكوفة (سنة 278 ـ 316هـ/ 891 ـ 928م)، وأقامت لها كياناً مؤقتاً[2]. كما ظهرت الحركة القرمطية في نهاية القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) في البحرين، حين استطاع فرع الإسماعيلية من القرامطة ـ وعلاقتهم بالإسماعيلية غير مؤكدة ـ أن يفرضوا سيطرتهم ويقيموا دولة لهم في شرق الجزيرة العربية[3]. كما أسّس الإسماعيلية في شمال إفريقيا الدولة الفاطمية من القرن الرابع إلى القرن السادس الهجري (10 ـ 12م).

ولم يمنع الاختلاف في المبادىء والآراء، وتباين الأحزاب والنحل الداخلة في مذهب الإسماعيليين، وأصحاب هذا المذهب من السعي وراء غاية واحدة، هي تنظيم وتوجيه السخط الاجتماعي والاقتصادي والديني في البلاد الإسلامية لمصلحتها، متّخذة حق العلويين الشرعي في الحكم وسيلة للدعاية السياسية، وبالمزج الخفي لمبادىء من جميع الأديان والفلسفات، مع نزعة

---

(1) لويس، برنارد، أصول الإسماعيلية، ترجمة: خليل أحمد الحلو وجاسم محمد الرجب (القاهرة)، ص 97.

(2) الطبري، تاريخ، ج 10، ص 23، ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 444، ثابت بن سنان، تاريخ أخبار القرامطة، تحقيق: سهيل زكار، (بيروت ـ 1971)، مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ص 126.

(3) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 143 وما بعدها، المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي، أتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، ج 1 (القاهرة ـ 1967)، ص 164، لويس، أصول الإسماعيلية، ص 44.

قوية لتحكيم العقل في مذهبها الديني، واستخدام التنظيم الدقيق كعنصر هام في فعاليتها[1].

أ ـ الطبقة العاملة والحركة الإسماعيلية ـ القرمطية:

يبدو من دراسة الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية، أنها لقيت انتشاراً واسعاً بين جماعات الفلاحين والصُنّاع:

1 ـ الفلاحون:

تكاد تُجمع المصادر على أن عموم أهل السواد قد أنضموا إلى الحركة الإسماعيلية القرمطية[2]، خصوصاً إذا علمنا أن فلاحي السواد النبط، والعمّال الزراعيين من الزنج، قد انضموا إلى هذه الحركة[3] لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. كما انضم إليها أكرة سواد الكوفة[4]. ومن الأدلة التي تؤكد انضمام الفلاحين إلى هذه الحركة، وهو توقف الولاة العباسيين عن التنكيل بالقرامطة عندما أخمدت ثورتهم خوفاً على السواد، «لأن هؤلاء كانوا فلاحيه وعماله»[5].

---

(1) لويس، ن.م.، ص 48 ـ 49.

(2) الغزالي، أبو حامد، فضائح الباطنية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، (القاهرة ـ 1964)، ص 34، 162.

(3) عريب، صلة الطبري، ص 10، البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفِرق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة)، ص 300، الديار بكري حسن بن محمد بن الحسين، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، ح 2 (القاهرة ـ 1283)، ص 324.

(4) الطبري، تاريخ، ح 10، ص 24، ابن الأثير، الكامل، ح 7، ص 446، ثابت بن سنان، تاريخ أخبار القرامطة، ص 9.
الأكار: الزراع أو الحراث. (الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، ح 3 (بيروت ـ 1306) (مادة أكره).

(5) الطبري، تاريخ، ح 10، ص 82، ابن الأثير، الكامل، ح 7، ص 500، ثابت بن سنان، تاريخ أخبار القرامطة، ص 17.

2 ـ الصُّنّاع:

أنضمّ كثير من الأعاجم إلى الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية[1]، وفيهم أعداد كبيرة من الصُّنّاع. ومما يؤكد انضمام أهل الحِرف والمِهن إلى هذه الحركة أن معظم دعاتها، من ذوي المهن والحرف، فالحسين الأهوازي، وهو أول داعٍ إسماعيلي في سواد الكوفة، كان عاملاً يسف الخوص ويأكل من كسبه، كما اشتغل ناطوراً في حفظ البساتين[2]. وكان حمدان قرمط، وهو أول مستجيب لهذا الداعي، مكارياً يحمل على أثوار له[3]، أما الداعي الإسماعيلي في قرية زابوقة ـ من عمل الفلوجة ـ فكان معلم صبيان[4]. وكان أبو سعيد الجنابي، وهو داعي القرامطة في البحرين، من بين ذوي الحرف، وإن اختلفت المصادر في حرفته[5]، وكان الذين استجابوا لدعوته في البحرين، من ضعاف القوم «ما بين قصّار وحمّال وأمثال ذلك»[6]. كما نجد أن أسماء بعض دُعاة هذه الحركة تدلّ على الحرف، كالكيال[7]، والصائغ، والحداد[8].

ب ـ الأسس الاجتماعية ـ الاقتصادية للحركة الإسماعيلية ـ القرمطية:

أكّدت الأسس الاجتماعية ـ الاقتصادية للحركة الإسماعيلية ـ القرمطية،

---

(1) الغزالي، فضائح الباطنية، ص 34، عريب، صلة، ص 10.
(2) الطبري، تاريخ، ج 10، ص 23، ابن الأثير، ن.م.، ج 7، ص 445، ثابت بن سنان، ن.م.، ص 7.
(3) الطبري، ن.م.، ج 10، ص 24، عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفِرق، ص 282.
(4) عريب، ن.م.، ص 10.
(5) انظر: ابن حوقل، صورة الأرض، ص 258، ثابت بن سنان، ن.م.، ص 14، 103، المقريزي، اتّعاظ الحنفا، ج 1، ص 159، الديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 244.
(6) المقريزي، ن.م.، ج 1، ص 160.
(7) الطبري، تاريخ، ج 10، ص 135.
(8) ثابت بن سنان، تاريخ أخبار القرامطة، ص 14، 36.

الاهتمام بالطبقة العاملة فأول داعٍ إسماعيلي في سواد الكوفة، يوضح أن مهمته القضاء على الجهل والفقر، وأنتشال الناس من الكدّ والتعب[1]. وقد كان أحد مبادىء هذه الحركة التأكيد على ضرورة العمل[2]. كما أن الضرائب التي فرضها حمدان قرمط ـ زعيم الحركة القرمطية في سواد العراق ـ على أتباعه، توضح الاهتمام بالجانب المادي بأعتبارها محاولة لإزالة الفقر[3]. وأن نظام الألفة، الذي فرضه على أتباعه (سنة 276هـ/ 886م)، والذي تجمع بموجبه الأموال عند رجل مختار من ثقاتهم، يقوم هو بالإنفاق عليهم، فلا يدع فقيراً أو محتاجاً بينهم[4].

إن هذا النظام يدلّ على اهتمام واضح بإزالة التذمّر الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تحقيق المساواة المالية، واشتراكية الأموال. وقد جعل، بموجب هذا النظام ما يعطى للفرد متناسباً وحاجته، كما نجد فيه تأكيداً على العمل واحتراماً له، فقد جعل إخلاص الفرد في العمل وما يقدمه من خدمات للجماعة هو المقياس الذي يحدّد مركزه بين الجماعة[5].

أما إجراءات قرامطة البحرين الاقتصادية، فهي شاهد آخر على الاهتمام بالطبقة العاملة، والعناية بشؤونها، فقد شجعوا الصُّنّاع، وقدّموا لهم المساعدات المالية، وبلغت عنايتهم بطبقة الصُّنّاع، أنهم كانوا يعطون كل غريب ينزل مدينتهم وله صناعة ما يكفيه من المال ليشتري ما يلزمه من عدّة وآلات ويرد إلى الحاكم ما أخذه حين يشاء[6]. وقد شهدت البحرين في زمنهم

(1) الغزالي، فضائح الباطنية، ص 17.
(2) الداعي الإسماعيلي اليمني علي بن محمد الوليد، تاج العقائد ومعدن الفوائد، تحقيق: عارف تامر، (بيروت ـ 1967)، ج 1، ص 157.
(3) المقريزي، أتعاظ الحنفا، ج 1، ص 157.
(4) المقريزي، ن.م.، ج 1، ص 157، ثابت بن سنان، ن.م.، ص 97 ـ 99.
(5) المقريزي، ن.م.، ج 1، ص 157، ثابت بن سنان، ن.م.، ص 99.
(6) ناصر خسرو، سفر نامه، ص 143.

نهضة صناعية [1]، وزراعية[2]، واهتماماً بالثروة الحيوانية[3]، كما اهتموا بتنظيم وتوزيع العمل[4]، وأكّدوا كثيراً على الرفاه المادي للأفراد[5].

وأكّدت الدولة الفاطمية، هي الأخرى، على النواحي الاقتصادية، والعناية بالطبقة العاملة. فشهدت الصناعة ازدهاراً على أيامهم[6]، واهتموا بشؤون الأسواق، فعنوا بإضاءتها ونظافتها[7]، ومنعوا الغشّ والتدليس[8]، واهتموا بتنظيم العمل، فعيّنوا لكل سوق عريفاً من أهل تلك الصناعة يتولى أمورهم[9]، وأكّدوا ضرورة إتقان الصنعة[10]. أما مركز المحتسب في الدولة الفاطمية فقد كان مهماً حيث أوكل الإشراف على شؤون الحرف والمهن[11].

ج ـ علاقة الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية بالأصناف العربية الإسلامية:

يبدو أن اهتمام الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية بالطبقة العاملة، هو الذي دفع الكثير من الباحثين إلى الربط بين نشأة الأصناف والحركة الإسماعيلية ـ القرمطية. فيرى ماسنيون أن الطوائف الإسماعيلية هي التي أوجدت الأصناف الإسلامية وأعطتها مميزاتها الخاصة التي حافظت عليها مدة طويلة. فلقد كانت

(1) ن.م.، ص 143.
(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج 1، ص 159.
(3) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 144 ـ 145.
(4) المقريزي، ن.م.، ج 1، ص 164.
(5) ناصر خسرو، ن.م.، ص 143.
(6) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 77، 103، المقريزي، أتعاظ الحنفا، حلمي أحمد، ج 2 (القاهرة ـ 1971)، ص 283.
(7) المقريزي، ن.م.، ج 1، ص 277.
(8) ناصر خسرو، ن.م.، ص 105، المقريزي، ن.م.، ج 1، ص 277.
(9) المقريزي، ن.م.، ج 2، ص 224.
(10) ن.م.، ج 2، ص 52.
(11) ن.م.، ج 2، ص 151، 165.

الأصناف العربية الإسلامية قبل كل شيء سلاحاً شهره الدعاة القرامطة في كفاحهم لجمع طبقة العمال في العالم، ولتكوين قوّة منهم تستطيع قلب نظام الخلافة وكل ما تمثّله، للتوصّل إلى استغلال أصحاب الحِرف أوجدوا الأصناف وسيطروا عليها[1].

أما الأدلة التي يسوقها ماسنيون لتأييد نظريته، فهي: اهتمام الإسماعيلية العظيم بأصحاب الحرف، وتكريس إخوان الصفا - بأعتبارهم من الإسماعيلية - رسالة كاملة من رسائلهم لدراسة الحرف اليدوية وتبويبها وتبيان أهميتها، وما كانت تتمتّع به الأصناف من رخاء عظيم تحت حكم الفاطميين، فقد اعترفت الدولة بها، ومنحتها الكثير من الامتيازات، وفي ظلّهم أيضاً نشأت نقابة الأساتذة والطلّاب لجامعة الأزهر المشهورة. ثم يحاول ماسنيون بعد ذلك أن يقارن وضع الأصناف في عهد الفاطميين في مصر، وبين وضعها بعد أن أعيدت مصر إلى (الحكم السُّني) - على حدّ قوله - فقد جرّدت من معظم حقوقها وامتيازاتها وأُخضعت لرقابة دقيقة، ومن الأدلة التي يقدمها أيضاً، الأثر القوي الذي تركه النفوذ الإسماعيلي في الأصناف والذي ظلّ طويلاً بعد أنحسار الدعوة الإسماعيلية، يدعم دليله هذا بما قاله «كوبرلي Koppulu»، باحتفاظ الأصناف في الأناضول خلال القرن الثالث الميلادي (التاسع الهجري) بنظام متدرّج من الرتب يشبه بدقّة النظام الإسماعيلي. وهو إن يرى أن دراستي «ثورننغ Thorning» و«غولد تسهير Goldziher» تكشفان عن كره شديد للحكم العثماني من جانب الأصناف المصرية في القرن السادس عشر الميلادي (10هـ) حيث يعدّ هذا النظام سبب تعاسة أعضاء الأصناف. ومن الأدلة المهمة في رأيه، وجود أفراد من طوائف مختلفة بين أعضاء الأصناف، وهي خاصية تميّز الأصناف الإسلامية بوضوح عن النقابات الأوروبية، إذ يقبل

---

(1) Massignon, Les coprs de Metiérs et la Cité Islamique, op. cit., p.380. Massignon, Islamic Guilds, Encyclopedia of the Social sciences (New-Yourk 1954), vol.7, p.214. Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.25.

المسلم والنصراني واليهودي فيها وفق الشروط نفسها، حتى أن الأغلبية في بعض هذه الأصناف كانت لغير المسلمين، كأصناف الأطباء، وتجّار المجوهرات، وهذا يربط الأصناف بالتشريعات القرمطية[1].

أما برنارد لويس، فيرى أن جلّ اعتماد الإسماعيلية في أوائل حركتهم كان على مناصرة الفلاحين لهم، ولكن سرعان ما كسبوا أتباعاً من سكان المدن وبخاصة أصحاب الحرف، ومن الجائز أن يكون الإسماعيليون هم الذين أوجدوا الأصناف الإسلامية، إلا أنهم استخدموها كأداة في تنظيم حركتهم وقد ظلّت تعاليم الأصناف الإسلامية تحمل تأثيرات إسماعيلية[2]. ويورد في مجال آخر، بعد أن يسرد الأدلة نفسها التي جاء بها ماسنيون، أن الحركة الإسماعيلية لعبت دوراً هاماً في تطوير الأصناف الإسلامية، وأنها تركت أثراً عميقاً دائماً في حياتها الدخلية وإن لم يوجد برهان واضح يبيّن أن الحركة الإسماعيلية أوجدت الأصناف، ولكن الاحتمال الأرجح، هو أن الإسماعيلية أعطت مصدراً جديداً ومعنى جديداً لتشكيلات كانت موجودة من قبل[3].

أما موريس لومبارد، فيرى أن الحركة القرمطية في حد ذاتها كانت بداية لنظام جديد في عالم العمل، ألا وهو إيجاد التنظيم النقابي، ويسوق نفس أدلة ماسنيون لدعم رأيه[4]. ويرجع ليفي بروفنسال، بأن نقابات الصناع في الشرق نشأت أثناء رواج دعايات جماعة القرامطة السرية[5].

وقد رفض باحثون آخرون الربط بين الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية وبين

---

(1) Massignon, Les Corps De Metiers et la Cité Islamique, op. cit., p.379. The Islamic City, op. cit., p.36 - 8.

(2) العرب في التاريخ، ترجمة: نبيه فارس ويوسف زايد، (بيروت ـ 1954)، ص 153.

(3) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.26.

(4) Lombard, L'Islam Dans Sa Premier Grandeur, p.153-8.

(5) سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها، ص 89.

الأصناف الإسلامية. فقد تصدّى «ستيرن Stern» لمناقشة نظرية ماسنيون القائلة بأن القرامطة كوّنوا الأصناف لكي يستخدموها أداة دعاية ضد الخلافة العباسية، فهو يرى أن هذه النظرة على الرغم من أنها تبدو جذابة، لكنها في الحقيقة لا تتضمّن أي دليل يدعمها. ويحاول مناقشة الأدلة التي يسوقها ماسنيون لإثبات نظريته فيطالبه بتقديم أدلة قطعية تؤيد رأيه، وبخاصة قوله بالتطوّر الذي حصل للأصناف على يد الفاطميين، ويناقش أدلته التي يقدّمها كدليل على عناية الفاطميين بالأصناف وما تركته هذه الحركة في التنظيم الحرفي بعد اختفائها، ويردّ على كل ذلك بقوة[1].

ومن الذين انتقدوا نظرية ماسنيون «نالينو Nailino» الذي طبع احتجاجه في عمود جانبي من الموسوعة الإيطالية مؤيداً تفنيد ستيرن لها[2].

وينبري (كويتن Goitein) في دراسته لحياة أصحاب الحرف في الإسلام (من القرن العاشر حتى القرن الثالث عشر الميلادي 4 ـ 7هـ)، لينفي وجود الأصناف خلال القرن الحادي عشر والثاني عشر (5 ـ 6هـ)، إذ لا يوجد ـ على حدّ قوله ـ برهان حقيقي على نشاطها قبل القرن الثالث عشر الميلادي (7هـ) أما «كلود كاهن Gahen»، فقد بحث في مشكلة الأصناف في الفترة الإسلامية المبكرة، وهو يتّفق مع ستيرن في الرأي، حيث توصل إلى خلاصة سلبية مماثلة عن وجودها[3].

أما عبد العزيز الدوري فيرى أن النقابات ظهرت قبل الحركة الإسماعيلية، وأن تكتل أهل الحرف كان موجوداً منذ القرن الثاني للهجرة، وقد حاولت الحركة الإسماعيلية ضمّ النقابات إلى صفوفها وأثّرت فيها بدعاياتها، وقامت بدور عظيم في تطوير مبادئها وتنظيماتها[4]. ولكن محمود

(1) The Islamic City, op. cit., p.38.

(2) Ibid, p.43.

(3) Ibid, p.38.

(4) دراسات في العصور العباسية المتأخرة، (بغداد ـ 1945)، ص 184 ـ 186.

إسماعيل، الذي يرجّح وجود النقابات قبل ظهور القرامطة، لا يتّفق مع الدوري في ظهور تكتّلات العمّال في القرن الثاني للهجرة، ذلك لأن الظروف الموضوعية آنذاك لم تكن قد تهيأت بعد لظهور النقابات، بحسب رأيه. ويربط نشأتها ببدء تسلّط الأتراك وإغارتهم على الأسواق ودور الصناعة، حيث دعت الضرورة لتشكيل النقابات حتى تتصدّى لخطر الأجناد، فيكون التوقيت المنطقي لظهورها ـ على حدّ قوله ـ العقد الرابع من القرن الثالث الهجري. كما يرى أن القرامطة أثروا على التنظيمات النقابية الموجودة، «فبعد أن كانت تنظيماً علنياً يقتصر على رؤساء الحرف وحدهم لتكييف علاقتهم بالسلطة والدفاع عن مصالحهم إزاءها، تحوّلت بفعل الحركة القرمطية إلى جهاز سرّي يضم رؤساء الحرف والعمّال معاً لإسقاط السلطة من أساسها وإقامة مجتمع جديد»[1]. وبهذا يعترف كل من الدوري وإسماعيل، بأن النقابات وجدت قبل الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية، وإن كان لهذه الحركة أثر فعّال في إنعاشها.

وأخيراً يمكن القول، إن الظروف والعوامل التي أدّت إلى نشوء التنظيمات الحرفية في المجتمع العربي الإسلامي، لا تسمح بأن نعزو نشوء الأصناف إلى الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية. فهذه الحركة لم تكن كافية لخلق تنظيمات حرفية دقيقة في المجتمع العربي الإسلامي، وبالتالي خلق نقابات عمالية، إذ لا بدّ من وجود عوامل ودوافع أدّت إلى التنظيم الحرفي بين الصُنّاع في المجتمع العربي الإسلامي ذاته ـ ولقد تطرّقت إلى هذه العوامل فيما تقدّم ـ حيث إن الأصناف العربية الإسلامية كانت وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ونتيجة الرغبة المتولّدة من ذلك التجمّع والتكتّل بين الصُنّاع لتحسين أحوالهم المعيشية. وقد أشار ماسنيون إلى قيام حركة عنيفة (سنة 306هـ/ 918م) من قبل نقابات العمال الصغيرة في بغداد ـ كما حدث في البصرة والموصل من قبل ـ ضد المحتكرين، فهوجمت المخازن

---

(1) الحركات السرية في الإسلام، (بيروت ـ 1973)، ص 118 ـ 120.

والسجون[1]. ولا شك أن القيام بأمثال هذه الأعمال يدلّ على شدة التكتل وتبلور التنظيم، وهذا لا يتحقق إلّا بعد مرور فترة زمنية كافية تستطيع الجماعة فيها أن تهيىء نفسها للعمل، وتعدّ أفرادها لتلقي أمثال تلك التبعات. إلّا أن الأصناف العربية الإسلامية، وجدت في الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية متنفساً لها، وسبيلاً إلى تحقيق غاياتها، كما أن الحركة هي الأخرى استغلّت طبقة الصُنّاع والفلاحين في سبيل نشر دعوتها وتحقيق أهدافها، فكانت من العوامل التي ساعدت على تطوير الأصناف.

2 ـ إخوان الصفا والصُنّاع:

تضاربت الآراء حول حقيقة إخوان الصفا، وحول مبادئهم وأهدافهم سواء بين الباحثين القدامى أو المحدثين. فجمال الدين القفطي يرى، بأنهم «جماعة اجتمعوا على تصنيف كتاب في أنواع الحكمة الأولى ورتّبوه مقالات عدّتها إحدى وخمسون مقالة، منها في خمسين نوعاً من الحكمة، ومقالة حادية وخمسون جامعة لأنواع المقالات»، وامتازت هذه المقالات ـ على حدّ قوله ـ بالاختصار والإيجاز، وكانت ذات حجج وأدلة خفية، وقد كتم مصنّفوها أسماءهم، فٱختلف الناس في من وضعها، فقوم نسبوها عن طريق الحدس والتخمين إلى بعض الأئمة من نسل علي بن أبي طالب (رض)، وٱختلفوا في اسم الإمام الواضع لها اختلافاً لا يثبت حقيقة، وقال آخرون إنها من تصنيف المعتزلة[2].

أما أبو حيان التوحيدي فقد ذهب إلى «أن زيد بن رفاعة أقام بالبصرة زمناً طويلاً فصادف بها جماعة جامعة لأصناف وأنواع الصناعة، منهم أبو سليمان محمد بن معشر البستي ويُعرف بالمقدسي، وأبو الحسن بن هارون الزنجاني، وأبو أحمد المهرجاني، والعوقي، وغيرهم، فصحبهم وخدمهم»، وقد ذهبت هذه الجماعة ـ على حدّ قوله ـ إلى أن «الشريعة قد دنّست بالجهالات، وٱختلطت

---

(1) عبد الرحمن بدوي، شخصيات قلقة في الإسلام، ص 75.
(2) أخبار العلماء بأخبار الحكماء، (القاهرة ـ 1326)، ص 58.

بالضلالات، ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلّا بالفلسفة»، كما زعموا «أنه متى اختلطت الفلسفة اليونانية بالشريعة العربية فقد حصل الكمال»، وقد صنّفوا أكثر من خمسين رسالة سموها «رسائل إخوان الصفا وخلّان الوفا»، وكتموا أسماءهم ونشروها بين الورّاقين ليتعلّمها الناس[1].

واختلف الباحثون المحدثون أيضاً في حقيقتهم، فجماعة جعلتهم إسماعيلية كغولد تسهير[2]، ولويس[3]، وكازانوفا، وماكدونالد[4]، كما أكّد الكثيرون من دعاة الإسماعيلية في كتاباتهم، بأن الذي كتب رسائل إخوان الصفا من أئمتهم[5]. وذهب فريق آخر إلى أنهم قرامطة، كماسنيون[6]، ودي بور[7].

ومهما يكن الأمر، فإن إخوان الصفا جماعة ظهرت في القرن الرابع الهجري في المجتمع العربي الإسلامي، حاولت جذب الأنصار إليها عن طريق تكوين جمعيات لها في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي، وكانت لهذه الجمعيات نظام متدرّج في الرتب، وشروط خاصة في الانتماء[8]. وكان هدفهم كما يبدو من رسائلهم الإصلاح الاجتماعي عن طريق نشر المعارف بين الجماهير.

وجّه إخوان الصفا عناية خاصة واهتماماً كبيراً إلى الطبقة العاملة، يمكن

---

(1) الإمتاع والمؤانسة، ج 2، ص 4 ـ 5.

(2) أديب عباس، «إخوان الصفا والإسماعيلية» مجلة الرسالة، السنة الثانية ـ العدد 40، (القاهرة ـ 1934)، ص 574.

(3) لويس، أصول الإسماعيلية، ص 43.

(4) تامر، عارف، حقيقة إخوان الصفا، (بيروت ـ 1966)، ص 16.

(5) ن.م.، ص 17.

(6) Islamic City, op. cit., p.38.

(7) دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: عبد الهادي أبو ريدة، (القاهرة ـ 1938)، ص 98.

(8) إخوان الصفا، رسائل، ج 1، ص 41، 43، 57، 165.

أن نلمسها من رسائلهم. فقد حاولوا تبسيط العلوم بشكل يجعلها، متناول الطبقة العامة. بل كانت طائفة الصُنّاع إحدى الفئات التي أنضمّت إلى هذه الجماعة[1]. ومن مظاهر عناية إخوان الصفا بالعمل والصُنّاع، أنهم كرّسوا الرسالة الثامنة من مجموعة رسائلهم لدراسة العمل وأهميته وتبيان نبله الذاتي، وفيما يلي أبرز الأفكار التي تضمّنتها هذه الرسالة:

1 ـ تقسيم المجتمع على أساس مادي فالناس على رأيهم «كلهم صُنّاع وتجّار أغنياء وفقراء»[2]، فتقديم إخوان الصفا للصناع على بقية الطبقات في السلم الاجتماعي دليل على احترامهم للمهن والحرف.

2 ـ تأكيد أهمية العمل والحثّ عليه، وحثّ الناس على أتخاذ الصنائع والتجارات من أجل ضمان أنفسهم من الفقر وإشباع حاجاتهم، ومساعدة المحتاجين، معتبرين ذلك الطريق الصحيح للوصول إلى عالم الخلد[3].

3 ـ وصف إخوان الصفا من لا صناعة له، بأنه لا يتعلمها لكبر نفسه مثل أولاد الملوك أو لا يعمل لزهده وورعه ورضاه بالقليل من أمور الدنيا، والاهتمام بطلب الآخرة مثل الأنبياء ومن يقتدي بهم. والقسم الآخر لا يعمل لكسله وقبوله بالذل والهوان في طلب معاشه كالمكدين والسوال[4].

4 ـ شجّع إخوان الصفا الناس على إتقان الصناعة بالوسائل الدينية، فالحذق في الصناعة على رأيهم هو التشبّه بالصانع الحكيم الذي هو الباري، «لأن الله أصنع الصنّاع»، ورووا عن الرسول (ص) قوله: «إن الله تعالى يحب الصانع المتقن في صنعته»[5]، ففي دعوتهم هذه اهتمام واضح بالصانع.

---

(1) إخوان الصفا، رسائل، ح 4، ص 165، 188.
(2) ن.م.، ح 1، ص 285.
(3) ن.م.، ح 1، ص 285.
(4) ن.م.، ح 1، ص 291.
(5) ن.م.، ح 1، ص 290.

5 ـ الرفع من شأن الحِرف والمِهن، لا سيما الوضيعة منها لحاجة الناس إليها وفائدتها الكبيرة للمجتمع، وضربوا مثلاً بالزبالين الذين يقدمون خدمة كبرى لنفع المدينة، إذ إنهم لو توقفوا عن العمل أسبوعاً للحق ضرر بالناس، لا يعادله الضرر الذي يلحق بهم لو تعطّل العطّارون شهراً عن العمل[1].

6 ـ أكّد إخوان الصفا حاجة الصنائع إلى العقل والتفكير والتمييز، وبهذا رفعوها إلى مصاف المعارف العقلية، وفي هذا احترام للعمل كبير[2].

3 ـ الصوفية والعمل:

ظهرت بذور التصوّف الأولى في نزعات الزهد القوية التي سادت العالم العربي الإسلامي في القرن الأول الهجري[3]. وقد كانت هناك جملة ظروف ساعدت على نشأة التصوّف وترعرعه، سياسية واجتماعية وعقلية[4]، يُضاف إلى ذلك ما شهده المجتمع العباسي من تقدّم اقتصادي أدّى إلى رفاهية قوم وبؤس آخرين[5]. وقد أصبح التصوّف تدريجياً حركة منظّمة ومدرسة يتخرّج منها الأولياء، لها قواعدها ورسومها[6].

ومما يلفت النظر هنا، وجود تقارب بين بعض التنظيمات الصوفية، وبين التنظيمات الحرفية، كوجود رتب الشيخ والأستاذ والتلميذ، والاحتفال الذي

---

(1) إخوان الصفا، رسائل، ح 1، ص 288.

(2) ن.م.، ح 1، ص 286.

(3) نيكلسون، في التصوف الإسلامي وتاريخه، ترجمة: أبو العلا عفيفي (القاهرة ـ 1956)، ص 2.

(4) ن.م.، ص 72.

(5) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ح 2 (القاهرة ـ 1958)، ص 138. كما أسهمت المؤثرات الأجنبية في تنوّع وتعميق حركة التصوّف. انظر: ماسنيون، «التصوّف»، دائرة المعارف الإسلامية، ح 5، ص 274.

(6) غولد تسهير، أجناس، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى وآخرون، (القاهرة ـ 1959)، ص 134، جرونيباوم، حضارة الإسلام، ص 161.

يُقام عند انتماء الأشخاص إلى الطائفة عند المتصوفة[1]، كما نجده في الأصناف العربية الإسلامية، كما سنرى. وهذا التشابه قد يكون دليلاً على وجود تأثير متبادل بينهما، وخصوصاً إذا علمنا أن حركة التصوّف قد تغلغلت إلى نفوس العامة، وأنضمّ إليها الكثير من ذوي الحِرف والمِهن[2]. كما تسرّبت الأفكار الصوفية إلى كثير من منظمات الحرف وهيئاتها، لا سيما في العصور المتأخرة[3]. بل نجد أن كثيراً من أولياء أهل الحرف والمهن كانوا من بين المتصوّفة، فسلمان الفارسي، كان ولي الحلاقين[4]، وذنون المصري (ت245هـ/ 856م) كان من كبار المتصوفة، وأعتبر ولي الأطباء والجراحين وإليه ينسبون[5].

دعا الكثير من المتصوفة إلى الإصلاح والتقشف دون اعتزال الأعمال[6]، ولم يكن التوكل عندهم يعني عدم العمل كما ذهب البعض، بل إن المتصوفة كانوا يعملون ويعتقدون التوكّل، فمن أقوالهم «التوكّل حال النبي (ص)، والكسب سنته فمن بقي على حاله فلا يتركن سنته»[7]، وقال أحدهم «مكثت بضع عشرة سنة أعتقد التوكّل وأنا أعمل في السوق»[8]، وعندما سُئل سفيان الثوري الصوفي المشهور، عن رجل يتكسّب لعياله ولو صلّى في الجماعة لفاته القيام عليهم ماذا يصنع؟ قال: يتكسّب لهم قوتهم ويصلّي وحده[9].

---

(1) نيكلسون، في التصوف الإسلامي، ص 65، 76، جرونيباوم، ن.م.، ص 161.

(2) نيكلسون، ن.م.، ص 47، مبارك، زكي، التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، ح 2 (القاهرة ـ 1938)، ص 184.

(3) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.27.

(4) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 3 آ ب.

(5) ن.م.، ورقة 6 آ.

(6) العلي، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، (بغداد ـ 1953)، ص 185.

(7) القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن، الرسالة القشيرية، (القاهرة ـ 1940)، ص 84.

(8) القشيري، ن.م.، ص 85.

(9) عياد، أحمد توفيق، التصوّف الإسلامي، (القاهرة ـ 1970)، ص 51.

ولقد مارس الكثير من المتصوّفة الحرف بأنفسهم، بشكل يثبت أن ذوي الحرف والمهن كانوا إحدى فئات هذه الطبقة، فأبو إسحاق بن أدهم بن منصور (ت161هـ/ 777م) أحد مشايخ الصوفية كان عاملاً زراعياً يشتغل في الحصاد وحفظ البساتين[1]. وأحمد بن رشيد (ت183هـ/ 899م) الزاهد المتعبّد كان يأكل من عمل يده في الطين[2]، والسري السقطي (ت256هـ/ 869م) أحد كبار مشايخ الصوفية كان يتّجر في السوق وله حانوت خاص به[3]، وحكي عنه أنه ساوم مرة على لوز كان له يريد أن يبيعه[4]. أما خير النسّاج الصوفي فقد اشتغل في حانوت رجل لنسج الخز[5]. وأبو القاسم الجنيد (ت297هـ/ 909م) كان أبوه زجّاجاً، وكان هو خزّازاً[6] كما اشتغل أحد المتصوفة عطّاراً[7]، وآخر بسف الخوص[8].

فالصوفية لم تحرم الكسب الحلال، فقد كان الصوفية من أهل الكسب، ولكن أي كسب؟ انظر إلى أسمائهم وألقابهم تجد فيها الخزّاز، والدقاق[9]، والوقّاد، والصبّاغ، والحداد، والسمّاك[10]، مما يدلّ على أنهم كانوا من أرباب المهن والحرف.

وكان لبعض المتصوفة ارتباط وثيق بالتنظيم الحرفي في الإسلام، ويبرز

---

(1) القشيري، ن.م.، ص 8.
(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10، ص 184.
(3) القشيري، ن.م.، ص 11.
(4) ابن كثير، ن.م.، ج 11، ص 13.
(5) القشيري، ن.م.، ص 27، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 3 (القاهرة ـ 1951)، ص 353.
(6) القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، (بيروت ـ 1960)، ص 324.
(7) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 5، ص 35.
(8) ابن الجوزي، المنتظم، ج 6، ص 361، ابن كثير، ن.م.، ج 11، ص 11، 22، 171، 357.
(9) القشيري، ن.م.، ص 5.
(10) زكي مبارك، التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، ج 2، ص 184.

في هذا المجال سلمان الفارسي كمثل واضح في هذا الصدد: وسلمان الفارسي، صحابي، أصله من مجوس أصفهان، جذبته إلى المسيحية نزعة إلى الزهد حادة. تنقل من بلد إلى بلد، وأخيراً قصد بلاد العرب، واتصل بالرسول (ص) وأسلم على يده، وقد جعل أميراً على المدائن فأقام فيها إلى أن تُوفي، وفي المدائن كان ينسج الخوص ويأكل من كسب يده[1].

اختلف الباحثون في اسم سلمان الفارسي، وفي موطنه وفي عمره، وحتى أن بعضهم أنكر تاريخيته، ولكن ماسنيون يردّ على ذلك ويثبت حقيقة وجوده[2]. وسلمان الفارسي من الذين انقطعوا إلى العبادة في مسجد الرسول (ص)، وكان من أوائل المتصوّفة، وبمرور الزمن أصبح سلمان أحد الحلقات الأساسية في سلسلة التصوّف عند أهل الطرق الصوفية المختلفة[3].

كان لسلمان شخصية لا علاقة لها بالعقائد، فقد كان له شأن مهم بين أصناف الحرف العربية الإسلامية، فهو يبجّل بصفته ولي الحلاقين، وقد اعتبر الشيخ الأعلى غير المنازع لجميع المنظمات الحرفية[4]، حيث كان من المشدودين، فقد شدّه الإمام علي (رض)، وأسند إليه شدّ (17) أو (33) أو (57) صحابياً هم المؤسسون للأصناف العربية الإسلامية[5]. وقد استمر الإخلاص لذات سلمان الشعبية في الأمة الإسلامية، فقد اعتُبر شفيع الصنّاع.

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، ج 1 (القاهرة ـ 1955)، ص 214 ـ 222، ابن سعد، الطبقات الكبرى، تصحيح: إدوارد سخو، ج 1 (ليدن ـ 1321)، ص 53 ـ 67، الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 1، ص 163، الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج 3 (القاهرة ـ 1954)، ص 169 ـ 170.

(2) عبد الرحمن بدوي، شخصيات قلقة في الإسلام، ص 8 ـ 10.

(3) Massignon, Salman Pak Et les Pernices Spirituelles De L'Islam Iranien Oper Minora, Tome1, p.462.

لافيدا، ليفي، «سلمان الفارسي»، دائرة المعارف الإسلامية، ج 12، ص 108.

(4) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 33 ب، .Massignon, Salman Pak, op. cit. p.463

(5) ن.م.، ورقة 6 آ ـ 7 ب، ;Massignon, op. cit., p.462

ويرى ماسنيون أن ذلك ربما يرجع إلى كون سلمان من الموالي، وكون معظم الصُنّاع في المجتمع العربي الإسلامي من الموالي[1]. وقد اختير سلمان حامياً للنقابات في بغداد، حيث كانت تجتمع عند قبره المدائن[2]، نقابات الحلاقين والمشاطين والحجّامين والجرّاحين، في النصف الثاني من شعبان منذ القرن الثالث الهجري[3].

وقد أورد أوليا جلبي في كتابه «سياحة نامه»، النص لصيغ النقابات في عصره (القرن الحادي عشر الهجري)، وفيه تتبيّن مكانة سلمان الفارسي في النقابات الإسلامية، والصيغة هي:

«سلمان امرؤ منا وإلينا أهل البيت، ومن لكم بمثل لقمان الحكيم، والجنة تشتاق إليه كل يوم خمس مرات»[4]. ويرى ماسنيون أن هذا الحديث يدلّ على علاقة حميمة ووطيدة بين الرسول وسلمان، وأنه روى في سنة 5هـ في موقعة الخندق. ويذهب إلى مفهوم القرابة في هذا الحديث ليست عائلية أو عشائرية وإنما هي علاقة شخصية وبالولاء[5].

---

(1) Ibid, p.464.

(2) كان قبر سلمان الفارسي أيام ياقوت الحموي (القرن السابع الهجري) مشهداً يُزار. انظر: ياقوت، معجم البلدان، ج 5، ص 75.

(3) Massignon, La Futuwwa Ou Pacte D'Honneur Artisanal Entre Les Travaillerus Musulmans Au Moyer Age, Opera Minora, Tome1, p.406.

(4) بدوي، شخصيات قلقة، ص23.

(5) Massignon, Salman Pak, op. cit., p. 453-4.

الفصل الثاني

نشأة الأصناف

أولاً: معنى الصنف

استعملت مصطلحات متنوّعة للدلالة على التنظيمات الحرفية في المجتمع الإسلامي أذكر منها:

1 ـ الصنف:

الصنف، في اللغة، الطائفة من كل شيء وكل ضرب من الأشياء صنف على حدة[1]، وقد أورد المؤرخون القدامى كلمة (صنف) بشكل يثبت أنها استخدمت منذ البداية للتعبير عن الجماعات الحرفية في المجتمع العربي الإسلامي. فيذكر اليعقوبي أن المنصور عندما أراد بناء مدينة بغداد، جمع الصُنّاع من مختلف البلاد، فبلغ عددهم «مائة ألف من أصناف المهن والصناعات»[2]، وفي كلامه عن التخصص في أسواق الكرخ، يقول: «وكل سوق مفردة وكل أهل صنف منفردون بتجارتهم»[3]. أما الطبري، فيشير إلى كلمة صنف عند ذكره خبر إخراج المنصور لأسواق مدينة بغداد إلى ناحية الكرخ وكيف جعلها «صفوفاً وبيوتاً لكل صنف»[4]. ويؤيده الخطيب البغدادي في قوله: «ورتب كل صنف منها في موضعه»[5]. أما الجاحظ، فيستخدم كلمة

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 169، (مادة صنف)، الزبيدي، تاج العروس، ج 6، ص 169 «مادة صنف».

(2) البلدان، ص 258.

(3) ن.م.، ص 242.

(4) تاريخ، ج 7، ص 653.

(5) تاريخ بغداد، ج 1، ص 80، وانظر أيضاً: ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 13.

صنف للتعبير عن أهل الحرف، فيذكر أن «أصناف» الجزّارين، والقصّابين، والشوائين، والطهائين، والفهادين، والصقارين، والكلابين، أقرب إلى الفقر منهم إلى الغنى[1]، كما يورد في مجال آخر، أن «كل صنف من الناس مزيّن عندهم ما هم فيه ومسهل ذلك عليهم»، ويضرب مثلاً بالحائك والحجّام[2].

ويُطلق ياقوت كلمة «صنف» على أهل المهن والحرف، «كصنف الصيارفة» و«صنف الصاغة»[3]. أما السقطي، فيقول عن ذابحي الجزور وبائعي اللحم والحوت وأنواع المطبوخات إنهم: «أصناف ولكل صنف منهم نوع يخصّه، وطريق يجري عليها»[4].

فكلمة «صنف»، استعملت للدلالة على الجماعة الحرفية والمهنية في المجتمع الإسلامي، كما كان يُشار إليهم أيضاً «بأصحاب المهن»[5]، و«أصحاب الحرف»[6]، و«أرباب المهن والحرف»[7].

ب ـ من المصطلحات التي استخدمت للدلالة على التنظيمات الحرفية «الحرفة»[8]، والحرفة، في اللغة، الصناعة التي يُرتزق منها، وكل ما اشتغل الإنسان به[9].

---

(1) الحيوان، ج 4، ص 429.

(2) الجاحظ، رسائل الجاحظ، (القاهرة ـ 1933)، ص 126.

(3) معجم البلدان، ج 5، ص 410 ـ 411.

(4) في آداب الحسبة، (باريس ـ 1931)، ص 32.

(5) اليعقوبي، البلدان، 242.

(6) الحسن بن عبد الله، آثار الأول في ترتيب الدول، (بولاق ـ 1295)، ص 57.

(7) الأزدي، محمد بن أحمد بن المطهر، حكاية أبي القاسم البغدادي، (هيدلبرج ـ 1902)، ص 24.

(8) ماسنيون، «صنف»، دائرة المعارف الإسلامية، ج 14، ص 354، Gabriel Baer, Guilds in Middle Estern History, Middle East from the Rise of Islam to the present Day, Edited by: M.A. Cook, (London-1970), p.11.

(9) ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 49، (مادة حرف)، الزبيدي، تاج العروس، ج 6، ص 68 ـ 69، (مادة حرف).

«كار»، تعبير آخر استخدم للدلالة على التنظيمات الحرفية[1]، وهي كلمة فارسية تعني الشغل أو العمل أو الحرفة[2].

أما في مراكش، فقد استخدمت كلمة «حَنْطة» للتعبير عن أهل الحرف والمهن[3]، والحنطة باللغة المغربية الدارجة تعني الحرفة أو الصنعة، لأن الحرفة لم تكن تشمل أكثر مما يتعلّق بالزرع أو الثمار، أو النسيج والأصباغ[4].

ج ـ النقابة:

وردت في المصادر إشارات إلى النقابات والنقباء، غير أن على الباحث أن ينظر إلى كل ذلك بتأمل. فالإسلام أوجد نوعاً من شرف النسب، وذلك في أقرباء النبي وأهل بيته بصفة عامة[5]. وقد أطلق عليهم اسم «الأشراف»[6]، حتى أن البلاذري، وضع في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري كتاباً بأسم «أنساب الأشراف»، ضمّنه بعض أسماء القبائل العربية، وأنساب العلويين والعباسيين والأمويين والأنصار والمهاجرين، ويستدلّ من هذا المؤلف على أن مفهوم الشرف كان يستند إلى النسب الكريم أو المحتد النبيل[7]. كما عرف الشريف بأنه الشخص الذي «له آباء متقدمون في الشرف»[8].

---

(1) ماسنيون، «صنف»، دائرة المعارف الإسلامية، ح 14، ص 254.

(2) التنوخي، محمد، المعجم الذهبي، (بيروت ـ 1969)، ص 449، (مادة كار).

(3) Massignon, «Islamic Guilds», Encyclopedia of Social Scienes, vol.7, p.215.

(4) ابن عبد الله، عبد العزيز، معجم الأصول العربية والأجنبية للعامية المغربية، (الرباط ـ 1964)، ص 31، سيد عبد العال، عبد العزيز، معجم شمال المغرب وتطوان وما حولها، (القاهرة ـ 1968)، ص 65.

(5) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ح 1، ص 262.

(6) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ح 2، ص 250 ـ 251، 281.

(7) نشر «كويتن Goitein»، الجزء الرابع ـ القسم الثاني، والجزء الخامس من كتاب أنساب الأشراف.

(8) ابن منظور، لسان العرب، ح 9، ص 169.

كان الأشراف يتسلّمون رواتب من الحكومة[1]، ويبدو أن أعدادهم في المجتمع الإسلامي كانت كبيرة[2]، وأصبحوا يكوّنون نقابة عرفت «بنقابة الأشراف»[3]. وقد وضعت لهذه النقابة أحكام، وعقدت لها فصول في كتب الأحكام السلطانية[4]، ويبدو أن الغرض الذي قامت من أجله هو «الصيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف»[5]. وكان من أحكام نقابة الأشراف أن الجهة المولية فيها هو الخليفة، أو من يفوّضه في تدبير الأمر كالوزير أو أمير الإقليم أو نقيب عام الولاية[6]. وكان يرأس النقابة عادة «النقيب»[7]، ووظيفته أن يتولى أمور الأشراف، ويضبط أنسابهم، ويدوّن مواليدهم ووفياتهم، وينزّههم عن المكاسب الدنيئة، ويمنعهم عن ارتكاب المآثم، ويطالب بحقوقهم. ويدعوهم إلى أداء الحقوق، ويمنع النسوة من الزواج من غير الأكفّاء وغير مما يشبه الوصايا العامة[8].

وقد اعتبرت هذه النقابة على ضربين: خاصة وعامة. والعامة أهم من الخاصة، وذلك لكثرة الصلاحيات والحقوق التي يتمتّع بها النقيب العام،

---

(1) الصابي، الوزراء، ص 25 وما بعدها، عريب، صلة، ص 23، الهمداني، تكملة الطبري، ح 1، ص 23.

(2) الصابي، ن.م.، ص 25.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 96، القلقشندي، صبح الأعشى، ح 4، ص 37.

(4) الماوردي، ن.م.، ص 96 وما بعدها، أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، (القاهرة ـ 1938)، ص 74 وما بعدها.

(5) الماوردي، ن.م.، ص 96.

(6) ن.م.، ص 96.

(7) النقيب، في اللغة، العريف، وهو شاهد القوم وضمينهم ورأسهم لأنه يفتّش عن أحوالهم ويعرفها. ابن منظور، لسان العرب، ح 1، ص 769 (مادة نقب)، الزبيدي، تاج العروس، ح 1، ص 492، (مادة نقب).

(8) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 96، الصابي، أبو إسحاق بن هلال، المختار من رسائل الصابي، تحقيق: شكيب أرسلان، (بيروت)، ص 220، القلقشندي، صبح الأعشى، ح 3، ص 481.

والتي منها الحكم فيما تنازع فيه أفراد الطائفة، وإقامة الحدود عليهم فيما ارتكبوه من أعمال[1]. وقد وضعت شروط يتمّ بموجبها اختيار النقيب، منها أن يكون خيرهم، وأجلّهم بيتاً، وأكثرهم فضلاً، وأجزلهم رأياً[2]. ومن ثم القول إن «نقابة الأشراف» كانت مؤسسة اجتماعية تهتم بأمور فئة من فئات المجتمع الإسلامي ـ وهم الأشراف ـ وعليها تقع مهمة المطالبة بحقوقهم، وليس لها علاقة بالتنظيمات الحرفية المهنية. ولكن الذي يبدو لي أن تعبير «نقابة» أطلق على التنظيمات الحرفية في عصور متأخرة من التأريخ الإسلامي. وقد تبنّى المؤرخون المحدثون هذا التعبير، فأطلقوه على التنظيمات الحرفية في المجتمع الإسلامي[3].

عرف الباحثون المحدثون التنظيمات الحرفية الإسلامية تعريفات متنوعة. فماسنيون يرى أنها مؤسسة نقابية، تقوم بتنظيم الحرفة وحفظ أسرارها وتثبيت أسعار عادلة للمنتجات الصناعية والحفاظ على مستوى الصناعة البشرية[4]. ويعرفها ليفي بروفنسال: «بأنها عقد تأسيسي يحدّده العرف ويسلم به الداخلون في الجماعة ويقسمون على احترامه»[5]. أما «كويتين Goitein» فيقول: إنها اتحاد لأصحاب المهن، الغرض منه المحافظة على مستوى الحرفة، وتثقيف المنتسبين إليها[6]. ويقدم «بير Baer» تعريفاً آخر، إذ يرى «أنها نوع من الاتحاد المهني يقوم على العضوية ذات الطابع الشعبي»[7]، ويضيف إلى ذلك بأنها مجموعة من الناس يعملون في فرع معيّن من الاقتصاد الحضري، في فترة من الزمن، ويكونون وحدة تؤدي وتنجز مختلف الأغراض، مثل الممارسات

---

(1) الماوردي، ن.م.، ص 97، أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص 76.

(2) الماوردي، ن.م.، ص 96.

(3) Massignon, «Islamic Guilds», E.S.S., Vol.7, p.215.

(4) Massignon, «Islamic Guilds», E.S.S., Vol.7, p.215.

(5) سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها، ص 84.

(6) Studies in Islamic History and Institution, (Leiden - 1968) p.267.

(7) Gabriel, op. cit., p.29.

الاقتصادية والمالية والاجتماعية. ولا بد - في رأيه - من توفر شرط آخر، وهو وجود جهاز من الموظفين والمتنفذين الذين يختارون من بين أفراد هذه الوحدة ويرأسهم رئيس[1]. ويقول «ستيرن Stern» «إن الصنف يعني نقابة لأهل الحرف أو جمعية تقوم بتصريح رسمي»[2]. أما فلورتس بترسون، فترى «أن جمعيات أرباب المهن والعمال في العصور الوسطى عبارة عن طائفة من الصُنّاع آتّحدوا سوية من أجل بلوغ غاياتهم من الحماية المشتركة والتحكّم بالسوق المحلية»[3]

2 - هل أثّرت التنظيمات البيزنطية في الأصناف العربية الإسلامية؟

كانت الجماعات الحرفية والمهنية في الدولة البيزنطية قد انتظمت في جمعيات ضمّت كبار التجار وأصحاب السفن والحوانيت والصُنّاع[4]. فقد انتظم ذوو كل حرفة في نقابة خاصة بهم[5]. وكانت هذه النقابات تحت سيطرة الدولة، بل لقد وجدت من أجلها، حيث كان من الأسهل على الدولة أن تتعامل مع هيئات من أن تتعامل مع الأفراد[6]. وكان والي أو حاكم المدينة هو أعلى الموظفين الإداريين الذين يديرون شؤون جميع النقابات التجارية والصناعية[7]. ولكل نقابة رئيس، كان من الضروري فيما يحتمل أن يوافق الوالي على تعيينه، ويكون من أهل تلك الحرفة، يعمل وسيطاً بين والي

---

(1) Ibid., p.11.

(2) The Islamic City, p.36

(3) النقابات العمالية، ترجمة: إميل خليل بيدس، (بيروت)، ص 6.

(4) روستوفتزف، ن.م.، تاريخ الأمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة: زكي علي، ج 1 (القاهرة - 1957)، ص 244.

(5) رنسيمان، الحضارة البيزنطية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة - 1961)، ص 208، رستم، أسد، الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، ج 2 (بيروت - 1956)، ص 17.

(6) روستوفتزف، ن. م.، ج1 ص234

Boak, A.E.R, Late Roman and Byzantine, Encyclopaedia of social sciences. vol. 7, p. 208.

(7) أسد رستم، الروم في سياستهم وحضارتهم، ص17.

المدينة والنقابات، وعليه تقع مسؤولية تطبيق إرشادات وتعاليم والي المدينة[1]. إن الإدارة الداخلية للنقابات البيزنطية ليست معروفة جيداً، ولكنها كانت تحت الرقابة الكلية للدولة[2].

وكما تركّزت الحرف البيزنطية في أيدي طوائف ونقابات، فقد وجدت مثل هذه النقابات، في المقاطعات التابعة للسيطرة البيزنطية كسورية، ومصر، والأناضول، قبل الفتح الإسلامي[3]. فلما ظهرت الدولة الإسلامية وضمّت هذه الأقاليم إليها واجهت نظماً وتقاليد محلية متعددة ومتنوعة، وقف المسؤولون المسلمون منها موقف المتسامح، وأباحوا بقاءها ما دامت لا تتعارض مع مبادىء الإسلام[4]. فاستمر الحرفيون في المدن المفتوحة بممارسة أعمالهم التقليدية بحرية[5]، هذا ما يؤكد قول القاضي شريح للغزالين، «إذا كانت بينكم سُنّة فسُنّتكم بينكم»[6]، فهو إقرار بالأعراف التي كانوا يتّبعونها في صناعتهم. كما أن استيطان الحرفيين من غير العرب في المدن الإسلامية وممارستهم مهناً وحرفاً متنوعة، كما أسلفنا، قد ساعد على نقل كثير من أساليب وتقاليد عمل هؤلاء إلى المجتمع الإسلامي.

ولكن ضآلة معلوماتنا عن حالة التنظيمات الحرفية البيزنطية والساسانية، وكيف كانت عند الفتح الإسلامي، أو كيف تطوّرت بانتقالها إلى أيدي المسلمين تجعل مسألة البتّ، في مدى العلاقة بينها وبين التنظيمات الحرفية الإسلامية من الأمور الصعبة.

لقد عالج بعض الباحثين هذا الموضوع، ولكنهم لم يتوصلوا إلى رأي

---

(1) رنسيمان، الحضارة البيزنطية، ص 208.

(2) Boak, op. cit., p.208.

(3) روستوفتزف، تاريخ الأمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ح ١، ص 244.
Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.21.

(4) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.21.

(5) The Cambridge History of Islam, Edited by: P.M. Holt and others, (London-1970), vol.1, p.88.

(6) ابن سعد، الطبقات، ح 6، ص 94، وكيع، أخبار القضاة، ح 2، ص 351، 372.

قاطع فيه فماسنيون الذي يرى: «أن الأصناف الإسلامية عكست منذ البداية خصائص جديدة لم يسبق لها مثيل، بالرغم من أنها كانت من غير شك واقعة تحت تأثير الأصناف القديمة المحلية البيزنطية والساسانية، وإن لم تكن مجرد إحياء لها»[1]، لم يحاول أن يتعمّق في توضيح هذا التأثير، أو يعطي الدليل القاطع عليه.

أما برنارد لويس، فيرى أن الأصناف الإسلامية ربما عكست منذ البداية تأثيرات بيزنطية، لكنها سرعان ما نضجت بصورة لا يصحّ أن نردّها إلى التأثير بالتراث البيزنطي[2].

ويرى جرونيباوم «أن الأصناف الإسلامية كانت إحياء - في بعض الأقطار على الأقل - للتقاليد القديمة المنحدرة من العصور الإغريقية الرومانية، فإن من الأمور المستحبة، في كلا التنظيمين، انتقال الحِرف من الآباء إلى الأبناء»[3]. فهو أيضاً لا يقدم أدلة تؤيد رأيه، لأن انتقال الحرف من الآباء إلى الأبناء لا أظنه دليلاً كافياً يدعو إلى الاعتقاد بأن الأصناف الإسلامية كانت مجرد إحياء لما كان تقليداً باقياً من العصور الرومانية والإغريقية.

ويرى ستيرن أن الممارسة لأية مهنة مثل مهنة الصفارين والنسّاجين، في المدن القديمة، لم تتبدل في ليلة وضحاها، بمجرد نقلها من البيزنطيين إلى هيمنة المسلمين. ويشكو هو الآخر من شحة المصادر عن التنظيم الحرفي، في فترة الفتح الإسلامي، بالرغم من أنه يمكن التأكّد - على حدّ قوله - من وجود نقابات في الدولة البيزنطية ومصر أيضاً حتى وقت الفتح. والرأي الذي يصل إليه ستيرن هو «افتراض استمرار التقاليد القديمة في ميدان التنظيمات الحرفية الإسلامية»[4].

---

(1) Massignon, Islamic Guilds, E.S.S., Vol.7, p.214.

(2) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.21 - 2.

(3) حضارة الإسلام، ص 276.

(4) The Islamic City, op. cit., p.44 - 5.

أما الدوري، فهو كالآخرين، يرى «أن ضآلة المعلومات تجعل بحث مسألة الجذور التاريخية ساسانية كانت أو بيزنطية لتنظيمات الصنّاع الإسلامية في إطار الفرضيات الشكلية»[1].

وهكذا نرى أنه لا يمكننا أن نصل إلى نتيجة قطعية واضحة من البحث عن الجذور التاريخية للأصناف الإسلامية، ولكن الشيء الذي يمكن قوله هو أن التنظيمات الحرفية الإسلامية تأثّرت بتنظيمات البلاد المفتوحة، وأُضيف إليها ما أنتجته حاجات المجتمع الإسلامي في هذا المجال، فنتجت عن ذلك الأصناف الإسلامية.

---

(1) نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، العدد 1، السنة 1959، بغداد، ص 133 ـ 134.

ثانياً: تكتّل العمال والتخصص الحرفي

1 ـ الأسواق المتخصصة:

سادت بين الجماعات الحرفية والمهنية العربية الإسلامية نزعة إلى التجمّع في أسواق معينة، فقد تجمّع أصحاب كل حرفة أو مهنة في سوق واحدة. ومن المحتمل أن يكون هذا التجمّع قديماً، حيث عرفت الأسواق المتخصصة في مكة قبل الإسلام[1]. كما نجد في صدر الإسلام تخصصاً في أسواق المدينة[2]. وبعد الفتوح الإسلامية أصبحت السوق عنصراً مهماً في تخطيط أية مدينة إسلامية. وتجمع أصحاب الحرف في أسواق متخصصة، ففي البصرة كان للقصابين سوق خاصة بهم عرفت بأسم «رحبة القصابين»[3]. واجتمع الطحّانون هناك في سوق واحدة[4]، وكذلك الدباغون[5] أما في الكوفة فقد رتّب خالد القسري (105 ـ 120هـ/ 723 ـ 737م) الأسواق على أساس التخصص[6]، ومن أسواق الكوفة المتخصصة، سوق القلائين[7]، والنحّاسين، والجزّارين[8]، والزيّاتين[9]، أما حوانيت الصيارفة فقد تجمّعت

(1) الأصفهاني، الأغاني، ح 1، ص 386، أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص 185.
(2) الديار بكري، تاريخ الخميس، ح 2، ص 281، الكتاني، التراتيب الإدارية، ح 1، ص 238.
(3) الطبري، تاريخ، ح 5، ص 506.
(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص 362.
(5) الطبري، ن.م.، ح 4، ص 465.
(6) اليعقوبي، البلدان، ص 311.
(7) ن.م.، ص 311.
(8) ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ص 158 ـ 159.
(9) ابن كثير، البداية والنهاية، ح 8، ص 4.

بالقرب من مسجد الكوفة[1]، وهناك سوق لأصحاب التمر، وأصحاب السمك، وسوق للإبل[2]، ولأصحاب الخبز[3].

وعند بناء الحجاج لواسط (سنة 85هـ/ 704م) نجده يهتم بتنظيم الأسواق، وجعلها أسواقاً متخصصة، فقد «أنزل أصحاب الطعام والبزّازين والعطّارين عن يمين السوق، إلى درب الخرّازين، وأنزل البقّالين وأصحاب السقط وأصحاب الفاكهة في قبلة السوق إلى درب الخزّازين، وأنزل الخرازين والروزجاريين[4]، والصُنّاع في درب الخرازين عن يسار السوق إلى دجلة، وقطع لأهل كل تجارة قطعة لا يخالطهم غيرهم»[5]. ومن أسواق واسط المتخصصة سوق الحدادين وسوق الجزّارين[6].

واستمر التخصص في أسواق المدن الإسلامية، وازداد وضوحاً، ففي (سنة 145هـ/ 762م) نجد في المدينة أسواقاً للتمّارين، وأصحاب الأقفاص والحطّابين، والزيّاتين[7] وفي (سنة 155هـ/ 771م) رتّب عامل إفريقيا والمغرب يزيد بن حاتم الأسواق على أساس التخصص وجعل «كل صناعة في مكانها»[8].

ولعل التخصص يظهر أكثر وضوحاً في تنظيم أسواق مدينة بغداد.

---

(1) البلاذري، ن.م.، ص 349.

(2) ابن كثير، ن.م.، ح 8، ص 4.

(3) ابن سعد، الطبقات، ح 6، ص 14.

(4) الروزجاري، لفظ فارسي يتألف من كلمتين، روز: نهار، وجار: كار وعمل، فيكون معناها عمل اليوم. والمراد به العامل الذي يعمل بأجرة يومية. (محمد التونجي، المعجم الذهبي، ص 301، 449).

(5) بحشل، تاريخ واسط، ص 44.

(6) ياقوت، معجم البلدان، ح 5، ص 350.

(7) الطبري، تاريخ، ح 7، ص 554، 584، 590.

(8) ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ح 1، (بيروت ـ 1967)، ص 68.

فأسواق الكرخ ـ كما تُجمع المصادر ـ رتّبت على أساس أن لكلّ صنف سوقاً[1]، فقد كان فيها، زمن المنصور، «لكل تجار وتجارة، شوارع معلومة وصفوف في تلك الشوارع وحوانيت وعراص، وليس يختلط قوم بقوم ولا تجارة بتجارة، ولا يُباع صنف مع غير صنفه، ولا يختلط أصحاب المهن من سائر الصناعات من غيرهم، وكل سوق مفردة وكل أهل صنف منفردين بتجارتهم»[2]. كذلك روعي التخصص الحرفي في تنظيم أسواق بغداد الأخرى، كسوق باب الشام، وسوق باب البصرة[3]، وسوق باب الطاق[4]. ونستدل من أسماء أسواق مدينة بغداد الكثيرة، التي توردها المصادر على وجود التخصص، حيث نجد سوق النحاسين[5]، وباعة الدجاج[6]، والدبّاغين وأصحاب الساج[7]، والباقلانيين[8]، والسماكين، وأصحاب الكاغد، وأصحاب النعال[9]، والعطّارين، والصيادلة، وأصحاب الدهون، والخزازين، والجوهريين[10]. وفي بغداد سوق خاصة لبيع أنواع الفواكه سميت «بدار البطيخ»[11]. كانت هذه أسواق الجانب الغربي من بغداد. أما أسواق الجانب الشرقي، فنجد التخصص فيها واضحاً أيضاً، فقد قامت أسواق للدقاقين،

---

(1) انظر: الطبري، ن.م.، ح 7، ص 652، الخطيب البغدادي، تاريخ، ح 1، ص 80، ابن الفقيه، من كتاب البلدان، مخطوطة مصوّرة عن نسخة مشهد، ص 4، ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 13.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص 242.

(3) ن.م.، ص 245، 248.

(4) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 28.

(5) الطبري، تاريخ، ح 8، ص 63.

(6) اليعقوبي، البلدان، ص 246.

(7) الطبري، ن.م.، ح 9، ص 667.

(8) ابن كثير، البداية والنهاية، ح 11، ص 130.

(9) الصولي، أخبار الراضي والمتقي بالله، ص 261.

(10) ن.م.، ص 68.

(11) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ح 1، ص 81، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك، ثمار القلوب المضاف والمنسوب، (القاهرة ـ 1965)، ص 253.

والخبّازين، والحلاويين[1]، وباعة الرياحين، والصيارفة[2]، والصاغة[3]، وسوق للسلاح[4]، وللنحّاسين[5]، وللصفارين[6]، وللحدّادين[7]، وسوق للورّاقين[8] وسوق الرفائين[9]، وسوق للّحم[10].

وقد رتّبت أسواق سامراء على أساس التخصّص الحرفي، كأسواق بغداد[11]، «حيث أفراد أهل كل صنعة بسوق»[12]. وقد رُوعي التخصص في تنظيم الأسواق في جميع أنحاء الدولة الإسلامية. فقد كان «لكل جماعة من الصُّنّاع سوق خاص بهم» في القدس[13]، ونجد في مكة في القرن الخامس الهجري أسواقاً فيها «عشرون دكاناً متقابلة يشغلها جميعاً حجّامون لحلق شعر الرأس»، وفيها سوق «كلّها عطّارون»[14]. وينطبق هذا الوصف على أسواق مصر وأصفهان[15]، والموصل وسمرقند وصقلية[16].

---

(1) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 25.
(2) ابن طيفور، أبو الفضل أحمد بن طاهر، بغداد في تاريخ الخلافة العباسية (بيروت ـ 1968)، ص 98، ابن الجوزي، ن.م.، ص 29، ابن الأثير، الكامل، ج 11، ص 217.
(3) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 26، ابن الأثير، ن.م.، ج 10، ص 217.
(4) الصابي، الوزراء، ص 334، ابن الجوزي، ن.م.، ص 27.
(5) الأزدي، حكاية أبي القاسم البغدادي، ص 22، التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 2، ص 378.
(6) ابن طيفور، ن.م.، ص 97، ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 55، 181، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12، ص 71.
(7) ابن طيفور، ن.م.، ص 38.
(8) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 26.
(9) الأزدي، ن.م.، ص 22.
(10) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج2، ص233، 357.
(11) اليعقوبي، البلدان، ص 258.
(12) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 55.
(13) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 56.
(14) ن.م.، ص 123.
(15) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 76، 145.
(16) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 114، 195، 362.

وهكذا أصبحت الأسواق المتخصصة تقليداً في المجتمع الإسلامي، فما هي الأسباب والدوافع التي دعت الجماعات الحرفية والمهنية إلى التجمّع في أسواق متخصصة؟

كان من دوافع تكتّل أصحاب كل حرفة في سوق واحدة:

أولاً ـ رابطة المشاركة في الحرفة بين الصُّنّاع، فالجماعات الحرفية والمهنية، في كل مكان وزمان ترنو إلى الاجتماع في مكان واحد، لما بينها من روابط حرفية، ومصالح مشتركة من أجل حماية أنفسهم، وتنظيم شؤون حرفهم، كما نجد نمطاً من التكتل بين أصحابها والشعور بروح الجماعة[1]، مما أدّى إلى نشوء روابط بينهم كانت تنفعهم في حياتهم المهنية.

ثانياً ـ وقد تكون مصلحة الصُّنّاع أنفسهم قد حملت أصحاب كل حرفة أو معظمهم على التجمّع في سوق واحدة خاصة بهم، «وتعرف صناعتهم فيها، فإن ذلك لقاصدهم أرفق ولصنائعهم أنفق»[2].

ثالثاً ـ كما أن ضرورة الإشراف الحكومي على المهن والحرف دفعت الدولة إلى إيجاد أسواق متخصصة لتسهيل عملية الرقابة. لذلك تجمّع أصحاب كل حرفة في سوق واحدة، بل ربما تجمّعت أسواق الحرف المتشابهة في أماكن متقاربة.

رابعاً ـ وقد تكون ضرورة الفرز بين الحرف المختلفة قد أدّت إلى إيجاد الأسواق المتخصصة، «فلا تختلط الصنائع النفيسة بالصنائع الوضيعة»[3]، ونجد ذلك واضحاً في أسواق الكرخ وباب الطاق في بغداد، حيث لم يسمح

---

(1) انظر: الجاحظ، رسائل الجاحظ، ح 2، ص 169، الطبري، تاريخ، ح 7، ص 610، الأصفهاني، الأغاني، ح 6، ص 62، ابن الجوزي، المنتظم، ح 8، ص 62، ابن الأثير، الكامل، ح 7، ص 306.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 11 ـ 12، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 17.

(3) الحسن بن عبد الله، آثار الأول في ترتيب الدول، ص 165.

لأرباب الزهائم والروائح الكريهة بالاختلاط مع العطّارين، ولا لأرباب الأسقاط بأصحاب الأنماط[1]. كما أن سوق القصّابين جعل آخر الأسواق في الكرخ، «لأنهم سفهاء في أيديهم الحديد القاطع»[2]، وكان من المستحب أن تبعد حوانيت من تحتاج صناعته إلى الوقود كالخبّاز والطبّاخ والحداد عن العطّارين والبزّازين، «لعدم المجانسة بينهم وحصول الأضرار»[3].

خامساً ـ كما كان للتنافس، «والبغضاء بين المتشاركين في الصناعات»[4]، أثر في تجمّعهم في سوق واحدة، وذلك لكي يكون في مقدور صاحب الحرفة مراقبة جماعته من ذوي الحرف المتشابهة، والتعرّف على الأسعار التي يُشترى ويُباع بموجبها.

سادساً ـ كذلك يرى البعض أن تجمّع الطوائف الحرفية الإسلامية في أسواق متخصصة قد يرجع إلى أثر التراث الحضاري الساساني والبيزنطي[5]. ودليلهم على ذلك هو أن بوادر تنظيم الأسواق في الكوفة والقيروان، في القرن الثاني الهجري، إنما يرجع إلى وقوع الكوفة سابقاً ضمن نطاق الحضارة الساسانية[6] ووقوع القيروان ضمن السيطرة البيزنطية[7]. ولا نظن أن هذا كان دافعاً كافياً لتجمّع الحرفيين في أسواق متخصصة.

إن وجود الطوائف الحرفية الإسلامية في أسواق متخصصة استدعى نشوء تنظيمات خاصة لهذه الأسواق. وترجع العناية بتنظيم الأسواق إلى فترات مبكرة من تاريخ الإسلام، فقد جعل الخليفتان عمر بن الخطاب (رض)،

---

(1) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 28.
(2) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 1، ص 80.
(3) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 11 ـ 12، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 17.
(4) الجاحظ، الحيوان، ج 1، ص 183.
(5) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.21.
(6) اليعقوبي، البلدان، ص 311.
(7) ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب، ج 1، ص 68.

وعلي بن أبي طالب (رض) «الأسواق على سُنّة المساجد من سبق إلى مقعد فهو له حتى يقوم منه إلى بيته أو يفرغ من بيعه»[1]، فقد يدلّ هذا على وجود تنظيم معين لأهل الحرف في تلك الفترة.

وبمرور الزمن اهتم العرب المسلمون بأختيار الموقع الملائم للسوق، حيث طرق المواصلات السهلة، فجعلت الأسواق قرب الأنهار والقنوات، لأنها طرق سهلة لإيصال البضائع[2]، فعندما احتفر بلال في البصرة النهر المسمّى بأسمه جعل على جنبيه الحوانيت والأسواق[3]. وكانت أسواق بغداد تنتشر على الأنهار والقنوات، كسوق العلافين، وسوق الدواب، في الجانب الشرقي من بغداد، والبزّازين، والجزّارين، وأصحاب الصابون وأصحاب القصب، وأصحاب الطعام[4]، في الجانب الغربي من بغداد.

وقد وجّه المسلمون عناية كبيرة إلى الأسواق، ففي البدء لم يكن فيها بناء[5]، ثم ظلّلت بالحصر[6] وفي بداية القرن الثاني الهجري، بُنيت الأسواق وجُعل للحوانيت سقوف معقودة بالآجر والجص[7]. ثم أصبحت أكثر الأسواق فيما بعد، مغطاة[8]. وقد جاءنا نص طريف عن ابن الجوزي، وصف فيه طراز

---

(1) أبو عبيد، الأموال، ص 122، البلاذري، فتوح البلدان، ص 366، الطبري، تاريخ، ح 4، ص 46.

(2) نجد أحد أنهار بغداد سمي بنهر الدجاج لاجتماع باعة الدجاج عنده. (اليعقوبي، البلدان، ص 246، الخطيب البغدادي، تاريخ، ح 1، ص 79). كما نجد كثيراً من قناطر بغداد سميت بأسماء أهل المهن، لاجتماعهم عليها، مثل، قنطرة الزياتين، وقنطرة باعة الشوك، وقنطرة باعة الرمان. (الخطيب البغدادي، تاريخ، ح 1، ص 111، سهراب، عجائب الأقاليم، (فينا - 10949)، ص 123، ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 18).

(3) البلاذري، ن.م.، ص 447.

(4) سهراب، ن.م.، ص 129، 130، 133.

(5) الطبري، تاريخ، ح 4، ص 44.

(6) اليعقوبي، البلدان، ص311.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص 350، اليعقوبي، ن.م.، ص 361.

(8) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 138.

سوق الصاغة في بغداد، فذكر أنه «لم يشاهد أحسن بناء منه، بناء شاهق وأساطين ساج عليها غرف مشرفة»[1]. كما نجد في كتب الحسبة المعروفة شروطاً وأحكاماً لما يجب أن تكون عليه حوانيت أهل الحرف والمهن، كما سنرى.

والأسواق في المدينة العربية الإسلامية، إمّا متجمعة في مكان واحد كما في أسواق الكرخ في بغداد[2]. أو تمتد على جانبي الشوارع كما في سوق باب الشام في بغداد أيضاً[3]. ومن شروط الأسواق الإسلامية أن تكون في مكان مرتفع ومتّسع[4].

وقد وجّهت العناية إلى نظافة الأسواق، وأصبحت من الشروط المرعية فيها، والتي يشرف عليها المحتسب[5]. كما وضع الحراس في الأسواق لحمايتها من اللصوص[6]. بل يمكن اعتبار الاهتمام بالإشراف على الأسواق ورقابتها من قبل الدولة تنظيماً آخر للأسواق الإسلامية، كما سنرى.

فالتخصص في الأسواق وتنظيمها بالشكل الذي عرضناه كان البدايات

= يذكر السكتواري، «أن زياداً أول من اتخذ السقائف على حوانيت السوق، حين أمر أن تُغلق أبواب الحوانيت وضمن ما سرق من ذلك، فكانت الكلاب تتطرق على الأمتعة فأمر بمد السقف على الحوانيت». (محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر). (القاهرة - 1311)، ص 150.

(1) مناقب بغداد، ص 26.

(2) اليعقوبي، ن.م.، ص 242، الطبري، تاريخ، ح 7، ص 653.

(3) اليعقوبي، ن.م.، ص 248.

(4) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 11، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 17.

(5) الشيزري، ن.م.، ص 14، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 79، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 19.

(6) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 241.

يرجع عبد الحي الكتاني، وجود حرس الأسواق إلى زمن الخليفة عمر بن الخطاب (رض). (التراتيب الإدارية)، ج2، ص5.

الأولى لانتظام ذوي الحرف في هيئات ومنظّمات أُطلق عليها اسم «الأصناف»، بل ربما أمكن اعتبار هذا التخصص الدليل القوي على قيامها.

2 ـ أحياء السكن المشتركة:

يمكن اعتبار محلات بغداد أنموذجاً للمحلات في المدن العربية الإسلامية عموماً. فقد اتخذت محلات هذه المدينة وشوارعها عند تأسيسها أسماء ساكنيها من القواد وكبار موظفي الدولة، أو اسم الجماعة التي نزلت في تلك المحلة[1]. وبمرور الزمن نجد أن أصحاب كل حرفة أو مهنة في بغداد، تجمّعوا في درب أو محلة واحدة، عرفت بأسمهم، مثل درب الأقفاص، ودرب القصّارين[2]، وأصحاب القراطيس، وشارع الحدّادين[3]، ودرب الأساكفة، ودرب الزيت[4]، ودرب السقّائين[5]، ومحلة البزّازين، والجزّارين، وأصحاب الصابون، وأصحاب القنى، وأصحاب القصب، وشارع القيارين، وأصحاب الطعام[6]. وعلى نهر عيسى في بغداد سكن الزياتون، وباعة الأشنان[7]، وباعة الرمان[8]، كما نجد في بغداد محلات متخصصة في صناعة من الصناعات، فمحلة التستريين، في الجانب الغربي من بغداد، كان يسكنها أهل «تستر» وتعمل فيها الثياب التسترية[9]، ومحلة دار القز وفيها صناعة الورق

---

(1) انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص 362 ـ 363، اليعقوبي البلدان، ص 245 ـ 246، الخطيب البغدادي، تاريخ، ح 1، ص 89، ابن الفقيه، من كتاب البلدان، مخطوطة، ص 24.
(2) اليعقوبي، ن.م.، ص 246.
(3) الطبري، تاريخ، ح 8، ص 544، ج 9، ص 358.
(4) الخطيب البغدادي، ن.م.، ح 1، ص 81، ابن الفقيه، ن.م.، ص 17.
(5) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص 289، ابن الفقيه، من كتاب البلدان، ص 17.
(6) الخطيب، تاريخ، ح 1، ص 113، سهراب، عجائب الأقاليم، ص 133.
(7) الأشنان، مادة تُستعمل في غسل الثياب.
(8) الخطيب البغدادي، ن.م.، ح 1، ص 111.
(9) ياقوت، معجم البلدان، ح 2، ص 31.

ذات الصيت البعيد في جميع أطراف الشرق[1]، ومحلة العتابية التي اشتهرت في جميع الأقطار الإسلامية بصنع الثياب العتابية[2].

وحري بنا أن نتذكر أن التطور الاقتصادي الذي شهده المجتمع الإسلامي كان قد أوجد اختلافاً في مستوى المعيشة، فكان البعض يمتلك الثروات الطائلة في الوقت الذي كانت الطبقات الشعبية ترزح تحت عبء الفقر. ونتيجة لهذا التباين، فقد نمت الأحياء التي تكتّل فيها التجار وأصحاب الثروات الطائلة، بينما تكتلت الطبقات الشعبية الفقيرة، لا سيما الصُنّاع والباعة، في محلات خاصة بهم عُرفت بأسمهم، كما أسلفنا. وكانت في بغداد محلات خاصة بالأغنياء، وأخرى بالفقراء[3]، ذلك أن الطبقة المترفة أبت أن تُخالط دورهم «دور السوقة»[4]. ولذلك فإننا نجد محلات في بغداد لا يسكنها إلا التجار[5]، فالكرخ كانت محلاً لسكنى «أهل اليسار والتجّار»[6]، ويبدو أن التجار فضّلوا السكن في الكرخ، لأنها مركز الحركة التجارية، وإليها يفِد التجّار بالبضائع من مختلف الأنحاء، ومنها تُنقل البضائع إلى مختلف البلاد[7]. كما تجمّع التجّار والوزراء في محلة سوق العطش[8]، وكذلك سوق

(1) ن.م.، ح 2، ص 422.

(2) لسترانج، بغداد في عهد الخلافة العباسية، ص 122.

(3) الأزدي، حكاية أبي القاسم البغدادي، ص 22، 23، 106.

(4) ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، ح 1، (القاهرة ـ 1963)، ص 310.

(5) ابن الفقيه، من كتاب البلدان، مخطوطة، ص 175، الهمداني، بديع الزمان، شرح مقامات بديع الزمان الهمداني، شرح وتصحيح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة ـ 1962)، ص 125 ـ 126.

(6) الاصطخري، المسالك والممالك، ص 59، ابن حوقل، صورة الأرض، ص 217، ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 28، ابن الأثير، الكامل، ح 8، ص 619.

(7) ابن سعد، الطبقات، ح 7، ص 76.

(8) مسكويه، تجارب الأمم، ح 1، ص 8، 91، الصابي، الوزراء، ص 28، الخطيب البغدادي، تاريخ، ح 1، ص 93.

يحيى[1]، وكلتاهما في الجانب الشرقي. أما درب سليمان ـ في الجانب الشرقي ـ فقد كان مقصوراً على القضاة وكبار التجّار[2].

وكان من نتيجة هذا التكتّل، في محلات وشوارع معيّنة، أن نشأت تنظيمات خاصة بالمحلات، فقد نظمت بشكل وحدات، فكان لكل درب رئيس[3]، ولكل محلة «شيخ»[4]. وكان من واجبات الشيخ في المحلة أن يكون واسطة بين أبناء محلّته والسلطة[5]، كما أن الحكومة كانت تستعين به لمعرفة شؤون محلته، كمعرفة الفقراء[6]، أو مرتكبي الجرائم فيها[7]. وكان يقوم بتوزيع الإعانات التي تقدّمها الحكومة لأبناء محلته أحياناً[8]. وشيخ المحلة يحضر عادة مراسيم عقد الزواج مع القاضي[9]، كما كان له مجلس يجتمع فيه أفراد محلّته للسمر والحديث[10]. وما زلنا نجهل الكثير عن شيخ المحلة، وعن مدى صلاحياته ومهامه، وطريقة اختياره، وسلطته على أبناء محلته، وعلاقته بشيوخ المحال المختلفة.

وكان من نتائج التجمّع في محلات معينة أن أخذ سكان كل محلة يشعرون بنوع من الرابطة المتينة بينهم، وبولاء خاص تجاه محلتهم، وقد تجلّى هذا في فترات الصراع المذهبي الذي كان يحدث بين سكان المحال، فكان

---

(1) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 25.
(2) ن.م.، ص 28.
(3) اليعقوبي، البلدان، ص 248.
(4) الجاحظ، الحيوان، ج 3، ص 20، ابن الساعي، أبو طالب علي بن أنجب تاج الدين، الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، تحقيق: مصطفى جواد، ج 9 (بغداد ـ 1934)، ص 20.
(5) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 335 ـ 336.
(6) التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، ج 2، ص 26.
(7) ابن الساعي، الجامع المختصر، ج 9، ص 19 ـ 20.
(8) التوحيدي، ن.م.، ج 2، ص 26.
(9) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 2، ص 224.
(10) ابن الجوزي، المنتظم، ج 5، ص 108.

أهل كل محلة يتعصبون لمحلّتهم ضد المحال الأخرى[1]، فقد كان التعصب للمحلة سنة متعارفاً عليها[2]. ويتّضح هذا التعصّب عندما يصيب أحد أفراد المحلة أذى، من قتل أو جرح، فقد كان أبناء محلته يخرجون في تظاهرة احتجاجاً على مسببي الأذى وتحزّباً لرفيقهم، وربما تعرّضت محلتهم كلها بعد ذلك للتخريب[3]. وقد يتعاون أبناء المحلة الواحدة في مقاومتهم للسلطة، ففي سنة (342هـ/ 953م) شغب أهل باب الطاق في مسجد الرصافة لغلاء السعر، فأخذ السلطان جماعة منهم وضربهم بالسياط، ثم حدّدت الأسعار بعد ذلك[4].

ومن الظواهر المهمة في محال بغداد أن ذوي المهن فيها كانوا يلعبون دوراً مهماً في زيادة تعاطف أبناء المحلة مع بعضهم. فكان الجلوس عند البقّال والخبّاز والخيّاط من الأمور المألوفة، وذلك لقضاء أوقات الفراغ[5]. كما كان البقال يقوم ببعض الخدمات لأبناء محلّته، كحفظ مفاتيح الدور عنده مثلاً[6]. ونحن نجد في المصادر إشارات إلى تعاون محال مختلفة لدفع خطر ما أو لتحقيق مصلحة مشتركة، ففي (سنة 201هـ/ 816م) تعاون عدد من محال بغداد ضد خطر الشطّار والعيارين[7]. كما اجتمع في (442هـ/ 1050م) أهل الكرخ والقلاؤون وأهل باب الشعير وباب

---

(1) انظر: ابن الجوزي، ن.م.، ح 8، ص 154، ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص 334، ابن الأثير، الكامل، ح 9، ص 418 ـ 419.

(2) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ح 3، ص 188.

(3) ابن الأثير، ن.م.، ح 1، ص 170، 338.

(4) الصولي، أخبار الراضي بالله والمتّقي لله، ص 71.

(5) التنوخي، ابن علي المحسن بن علي، المستجاد من فعلات الأجواد. نشر: محمد كرد علي، (دمشق ـ 1970)، ص 106 ـ 107، التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ح 1، ص 232، الأبشيهي، شهاب الدين أحمد، المستطرف في كل فن مستظرف، ح 2 (القاهرة ـ 1314)، ص 63.

(6) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ح 1، ص 232، الخطيب البغدادي، تاريخ، ح 7، ص 75.

(7) ابن الأثير، الكامل، ح 6، ص 324 ـ 325.

البصرة - وهي محلات في بغداد - على كلمة واحدة في مهاجمة دار الوزارة[1].

وهكذا نجد أن محلات السكن المشتركة قد تدلّ على أهمية الحرف والمهن في المجتمع العربي الإسلامي، وأن تجمّع أصحاب المهن والحرف في محال معينة، ربما يشكّل البدايات الأولى لانتظامهم في هيئات ومنظمات قامت لرعاية شؤونهم وحماية مصالحهم.

3 - تركيب الصنّاع وأسلوب معيشتهم:

1 - تركيب الصُنّاع:

يمكن تصنيف الصُنّاع بحسب الحرف والمهن التي كانوا يزاولونها، فالتخصّص في العمل، كما يبدو، كان سِمة من سمات المجتمع الإسلامي، بل أصبح لازمة ضرورية، حتى أن البعض كان يورد أحاديث للرسول (ص) تؤكد على التخصص كقوله (ص): «استعينوا في الصناعات بأربابها»[2]. وكان البعض الآخر يرى أن التخصص في ميدان العمل يعني تقدّم الدولة في ميدان الحضارة والترف[3]. ويمكن أن نلمس من استعراض كتب الحسبة المعروفة تقدماً في ميدان التخصص في الحِرف والصناعات، فبينما يذكر لنا الشيزري ما يقارب الأربعين حرفة ومهنة[4]، يذكر لنا ابن الأخوة أكثر من ستين حرفة ومهنة[5]، في حين يتحدث ابن بسام عن حوالي ثمانين حرفة ومهنة[6]. وهذا

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ح 8، ص 145.

(2) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك، خاص الخاص، تحقيق: الشيخ محمود السمكري، (القاهرة - 1809)، ص 48.

(3) ابن خلدون، مقدمة، ح 2، ص 235.

(4) نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 5 - 6.

(5) معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 4 - 6.

(6) نهاية القربة في طلب الحسبة، ص 4 - 9.

إن دلّ على شيء فإنما يدل على تزايد في الحرف والمهن المتخصصة في المجتمع العربي الإسلامي.

وتزوّدنا كتب التاريخ والأدب والجغرافية، بالإضافة إلى كتب الحسبة، بأسماء الكثير من الحرف والمهن التي كانت تُزاول في المجتمع العربي الإسلامي، والتي تُعتبر دليلاً على التخصص الحرفي. كما أن أسماء الأسواق والمحال، التي أسلفنا ذكرها، هي الأخرى دليل لا يقلّ أهمية في هذا الصدد. وقد وصل التخصص في المجتمع الإسلامي إلى درجة كبيرة من الدقة، حيث نجد في الحرفة الواحدة تخصصات فرعية متنوّعة، ورتباً مختلفة. فالجاحظ مثلاً، يصف طبقات الصُّناع الذين يشتغلون في صناعة السيف فيذكر: «أن السيف يتقلّده أو يضرب به ضارب قد مرّ على أيدٍ كثيرة، وعلى طبقات من الصُّنّاع، كل واحد منهم لا يعمل عمل صاحبه، ولا يحسنه ولا يدّعيه ولا يتكلّفه، لأن الذي يذيب حديد السيف ويميعه ويصفه ويهذّبه غير الذي يمدّه ويمطله، والذي يمدّه ويمطله غير الذي يطبعه ويسوي متنه، ويقيم خشبته، والذي يطبعه ويسوي متنه غير الذي يسقيه والذي يرهفه غير الذي يركّب قبيعته ويستوثق من سيلانه، والذي يعمل مسامير السيلان وشاربي القبيعة ونصل السيف غير الذي ينحت غمده، والذي ينحت خشب غمده غير الذي يدبغ جلده، والذي يدبغ جلده غير الذي يحليه، والذي يركب نعله غير الذي يخرز حمائله»[1].

ونكاد نجد الاختصاصات المتنوّعة والمختلفة في كل حرفة ومهنة، فالخياطون كانوا ذوي اختصاصات متنوّعة منهم، الرفاؤون، والقصّارون، والدقّاقون، وصُنّاع القلانس، والمطرز أو الرقام[2]. وكان النجارون أصنافاً، فهناك نجارو الضب (الأقفال)، ونجارو المراكب[3]. أما الحلوانيون، فقد كثر

(1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 1، ص 71 ـ 72.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 67 ـ 68، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 137.

(3) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 147 ـ 148.

بينهم التخصص، فكان كل فريق يصنع نوعاً من الحلواء فمنهم من يصنع الفالوذج، أو اللوزينج، أو القطايف، أو كعب الغزال[1]. ونجد بين الأطباء الكحالين والمجبرين والجراحين، والفصّادين، والبياطرة[2]. وكان التخصص موجوداً حتى بين الموسيقيين[3]، فهناك العوّادون، والطنبوريون، وضاربو الدفوف[4].

وقد بلغ التخصص في المجتمع العربي الإسلامي درجة كبيرة من التقدّم، فهناك من اختصّ ببيع الورود والأزهار[5]، وهناك الرسامون[6]، والخطاطون[7]. بل نسمع في عهد معزّ الدولة البويهي، عن أناس اتخذوا من المصارعة والملاكمة والسباحة مهنة لهم[8]. واحترف أناس الكدية، وأطلق عليهم اسم «بني ساسان»، وأصبحت لهم تقاليد ونظم ومراسيم خاصة بحرفتهم[9].

وهكذا أصبح التخصّص الحرفي في المجتمع العربي الإسلامي شاملاً ودقيقاً، ودليلاً على التقدم، وقد أصبح لكل ذوي اختصاص أصول ونظم خاصة بحرفتهم ومهنتهم، تذكرها كتب الحسبة، فكان هذا التخصص الدقيق سبباً في قيام الأصناف[10]. والحق أنه يمكن القول بأن التخصص الحرفي

---

(1) الشيزري، ن.م.، ص 40، ابن بسام، ن.م.، ص 47.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص 110 ـ 111، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 168 ـ 169، ابن بسام، نهاية الرتبة، ص 110، 119، 121.

(3) ابن الأخوة، ن.م.، ص 152، ابن بسام، ن.م.، ص 149.

(4) الأزدي، حكاية ابن القاسم البغدادي، ص135، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج2 ص174.

(5) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 25، ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 217.

(6) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 2، ص 30.

(7) الأزدي، ن.م.، ص 24.

(8) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 213.

(9) الجوبري، المختار في كشف الأسرار، ص 29، وانظر أيضاً: الهمداني، مقامات الهمداني، الحريري، مقامات الحريري.

(10) عبد المنعم ماجد، تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ص 86.

والمهني كان مظهراً من مظاهر تنظيم الجماعات الحرفية، ودليلاً قوياً على وجود «الأصناف».

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى دور المرأة في ميادين الحرف والمهن في المجتمع العربي الإسلامي، فقد أسهمت هي الأخرى، في هذا الميدان منذ صدر الإسلام، بحيث نجد نسوة مارسن بعض الحرف والمهن، كزينب بنت جحش التي «كانت امرأة صناع تدبغ وتخبز وتتصدّق به»[1]، وعملت بعض النسوة في صنع الأكسية[2]، أو في البيع والشراء[3].

وفي العصور الإسلامية المختلفة، مارست النسوة مهناً وحرفاً مختلفة، فنجدهن معلمات للبنات، يعلّمن القصائد والأشعار والكلام وحُسن الأخلاق[4]. كما اشتغلت المرأة طبّاخة في البيوت[5]، وطحانة[6]، وحجامة[7]، ومارست مهنة الغزل[8]، حتى كان للنسوة سوق خاصة يبعن غزلهن فيه[9]. كما عملت بعضهن في تنظيف القطن والكتان، عند القطانيين والكتانيين[10]. واستأجرت بعض النسوة لكنس المساجد[11]. بل إن المرأة في

---

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، ح 3، ص 129، ابن سعد، الطبقات، ح 8، ص 73.

(2) عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، ح 2، ص 58.

(3) ن.م.، ح 2، ص 116.

(4) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 163.

(5) جراب الدولة، أبو العباس أحمد بن محمد بن علوية الشجري، ترويح الأرواح ومفتاح السرور والأفراح، مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا ـ جامعة بغداد، رقم 573، ح 1، ورقة 45 ب.

(6) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ح 2، ص 240.

(7) البيهقي، المحاسن والمساوىء، ح 1، ص 241 ـ 242.

(8) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ح 1، ص 175، ابن الجوزي، المنتظم، ح 6، ص 86، ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص 384، ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ص 94.

(9) ابن بسام، ن.م.، ص 73.

(10) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 69 ـ 70، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 142 ـ 143.

(11) الغزالي، إحياء علوم الدين، ح 2، ص 70.

المجتمع الإسلامي اشتغلت في ميدان الغناء والموسيقى[1]، فقد تخصّصت بعض النسوة في الضرب على آلة معيّنة، فنجد العوّادة والطنبورية والبابية والصناجة (ضاربة الصنج)، كما نجد الرقاصة[2].

ب ـ حالة الصُنّاع الاجتماعية:

1 ـ أعداد الصُنّاع:

إن معلوماتنا عن أعداد الطبقة العاملة شحيحة، ولكن هذا القليل قد يزيل شيئاً من غموض هذا الموضوع. فقد قُدّر عدد الذين يعملون يومياً في بناء مدينة بغداد بخمسين ألف رجل[3]، كما قُدّر عدد الذين جمعهم المنصور من أصناف المهن والصناعات لبناء مدينة بغداد بمائة ألف[4]. وكانت أعداد كبيرة من الطبقة العاملة تعمل في دار الخلافة، ونستطيع أن نلمس كثرة أعدادهم من الأرزاق التي كانت توزّع عليهم في زمن المعتضد. فأرزاق السقّائين في دار الخلافة آنذاك بلغت أربعة دنانير في اليوم، وأرزاق المطبخيين ثلاثين ديناراً في اليوم، وأرزاق الصُنّاع من الصاغة، والخياطين، والقصّارين والأساكفة، والحدّادين والرفّائين، والفرّائين، والمطرّزين، والورّاقين، والعطّارين، والنجّارين، والخرّاطين، والأسفاطيّين، وغيرهم من أرباب المهن والصناعات في دار خلافة المعتضد، كانت مائة دينار في اليوم[5]. وإذا علمنا أن أجور الصنّاع كانت ضئيلة، تتراوح بين الدرهم والدرهمين في اليوم[6]، تبيّن لنا أن أعداد الصُنّاع في المجتمع الإسلامي كانت كبيرة.

---

(1) يزوّدنا الأصفهاني في كتابه الأغاني بأسماء كثير من المغنيات في المجتمع الإسلامي، مما يدلّ على ممارسة النسوة لمهنة الغناء والموسيقى.

(2) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 51، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 2، ص 174.

(3) المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 318.

(4) اليعقوبي، البلدان، ص 258.

(5) الصابي، الوزراء، ص 21 ـ 23.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 6، ص 89، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 5، ص 281.

كما اشتغل عند الوزراء والأثرياء عدد كبير من ذوي الحرف والمهن، في بيوتهم ومتاجرهم، فقد كان لدى أبي مسلم الخراساني مائة طبّاخ[1].

ونستطيع أن نتبيّن أعداد الطبقة العاملة من عدد الأسواق والحوانيت التي كان يعمل الحرفيون فيها، فقد ذكر أن سوق الورّاقين في بغداد، كان فيها أكثر من مائة حانوت[2]. وكان عدد الدكاكين بباب الطاق ـ في الجانب الشرقي من بغداد((سنة 292هـ/ 904م)، ثلثمائة دكان[3]. وفي (سنة 314هـ/ 927م)، حدث حريق في نهر طابق ببغداد، فاحترق ألف دكان[4]. وفي (سنة 467هـ/ 1074م) شبّت نار في دكان خبّاز بنهر المعلى ـ في بغداد ـ فاحترق من السوق ثمانون دكاناً[5]. وقدّر ابن الفقيه (ت289هـ/ 902م) عدد الحجّامين وأصحاب الحمامات في بغداد «بثلثمائة ألف وستين حمامي وحجّام»[6]. ومهما تكن المبالغة في هذه الأرقام، فإنها تدلّ على سعة الطبقة العاملة وكثرة الصُنّاع في المجتمع العربي الإسلامي.

2 ـ أجور الصُنّاع:

تتوفر لدينا أمثلة عن أجور الصُنّاع، نورد بعضها من أجل إعطاء صورة عن مستوى معيشتهم. فقد كانت أجرة نجّار زمن المنصور درهمين في اليوم، وأجرة بنّاء خمسة دراهم أو أربعة في اليوم[7]. وكانت أجرة عامل طين زمن الرشيد أربعة دوانيق في اليوم[8] وأجرة عامل بناء سنة (184هـ/ 800م)،

---

(1) المطهر المقدسي، البدء والتاريخ، (شالون ـ 1919)، ح 6، ص 94.
(2) اليعقوبي، البلدان، ص 244.
(3) المسعودي، مروج الذهب، ح 4، ص 286.
(4) ابن الجوزي، المنتظم، ح 6، ص 201.
(5) الديار بكري، تاريخ الخميس، ح 2، ص 359.
(6) من كتاب البلدان، مخطوطة، ص 64.
(7) البيهقي، المحاسن والمساوىء، ح 1، ص 411.
(8) ابن كثير، البداية والنهاية، ح 10، ص 185.
الدانق: 1/ 6 من الدرهم. (فيصل السامر، ملاحظات في الأوزان والمكاييل الإسلامية وأهميتها، مستهلّ من مجلة كلية الآداب، العدد الرابع عشر، (بغداد ـ 1971)، ص 710.

كانت درهماً ودانقاً[1]. وكانت أجرة عامل رحى زمن المتوكّل ثلث الدرهم[2]. أما أجرة الزجاج النحوي في أواخر القرن الثالث الهجري، وهو فتى يشتغل بخرط الزجاج، فقد بلغت درهماً ودانقين، وكان يعطي منها لأستاذه المبرد درهماً في اليوم لقاء تعليمه، فلم يكن يبقى لديه إلّا نصف درهم يعيش به[3]. وفي حوالي منتصف القرن الهجري، استخدم صاحب حانوت في البصرة كاتباً لحساباته مقابل أجرة نصف درهم في اليوم، بالإضافة إلى الطعام والكسوة[4]. وفي سنة (397هـ/ 1006م) اشتغل الزاهد عبد الصمد حارساً في دكان يهودي، وطلب أن تكون أجرته دانقين فضة وثلاثة أرطال خبز في اليوم، فأعطي ما أراد[5]. وبلغت أجرة بواب في القرن الرابع الهجري خمسين ديناراً كل سنة[6]، أي أكثر من أربعة دنانير في الشهر.

ويبدو مما تقدم أن أجور الصُنّاع والعمّال كانت واطئة، بحيث إن أجرة أغلبهم لم تتجاوز الثلاثين درهماً في الشهر. وهكذا نجد أن مستوى الصُنّاع لم يكن بالمستوى الذي يحسدون عليه. وهذا ما أشار إليه الجاحظ بقوله: إن الفقر ملازم للقصّابين، والجزّارين، والشوّائين، وأصناف الصيادين، وكذلك ضارب اللبن، والطيّان، والحرّاث[7]. ولعل منشأ ذلك يعود إلى رؤوس أموالهم القليلة، مثال ذلك أن رأس مال عامل كيزان بلغ مائة درهم[8]، ورأس

---

(1) الأربلي، عبد الرحمن سنبط قيتو، خلاصة الذهب المسبوك، تحقيق: مكي السيد جاسم (بغداد)، ص 137.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ، ح 6، ص 275.

(3) ن.م.، ح 6، ص 89، ياقوت الحموي، معجم الأدباء، بأعتناء: مرجليوث، ح 1 (القاهرة ـ 1923)، ص 47، التنوخي، نشوار المحاضرة، ح 1، ص 274.

(4) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ح 2، ص 391، التنوخي، نشوار المحاضرة، ح 5، ص 281.

(5) التنوخي، نشوار المحاضرة، ح 5، ص 30.

(6) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ح 1، ص 119.

(7) الحيوان، ح 4، ص 432، 434.

(8) التنوخي، نشوار المحاضرة، ح 1، ص 68.

مال بائع بقول كان ديناراً أو دينارين أو ثلاثة[1]، وبالمقابل فقد بلغت رؤوس أموال التجار ألوف الدنانير، حتى ضمّ دكان أحد التجار متاعاً بمائتي ألف درهم[2].

وقد أوجد هذا التفاوت الكبير في مستوى المعيشة، هوة سحيقة بين الطبقة الثرية، وبين الطبقة العاملة، كان من نتائجها تكتّل هذه الأخيرة.

3 ـ طعام الصُّنّاع:

إن معلوماتنا عن طعام الصُّنّاع تكاد تكون نادرة، والذي يمكن قوله إن طعامهم كان بسيطاً، فكان الأرز والماش والعدس واللوبياء مما يأكله الوقّادون والزبّالون[3]. وكانت الهريسة طعام السوقيين والسفلة[4]. أما الباقلاء فكانت من الأطعمة الشعبية[5]، التي تُباع في الأسواق[6]، وتعمل ثريداً[7]. وكانت العامة تأكل السمك[8]، وهو يُعمل بأشكال مختلفة، فقد وجدت مثلاً دكاكين

---

(1) ن.م.، ج 1، ص 117.

(2) ن.م.، ج 2، ص 104.

(3) الأزدي، حكاية أبي القاسم البغدادي، ص 42.

(4) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 70.

الهريسة من الأكلات الشعبية المنتشرة في العصر العباسي، وقد أبدى المحتسبون عناية خاصة بالهراسيين، وبضرورة أتباع أنظمة معيّنة في طبخ الهرائس، والعناية بنظافتها وما إلى ذلك من أمور. (الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 36، ابن بسام، نهاية الرتبة في أحكام الحسبة، ص 39). وكانت الهريسة تُباع في الأسواق عند الصباح الباكر، وتُعمل في البيوت أيضاً. (ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 74).

(5) التوحيدي، ن.م.، ج 3، ص 227.

(6) الصابي، أبو الحسين هلال بن المحسن، رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، (بغداد ـ 1964)، ص 20.

(7) الثعالبي، خاص الخاص، ص 46.

ثريد الباقلاء: هو أن ينقعوا الخبز في ماء الباقلاء ويُضاف عليه الزيت، وهي أكلة ما زالت شائعة في العراق.

(8) الجاحظ، الحيوان، ج 3، ص 18، الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 9، ص 220.

خاصة تبيع السمك المقلي[1]. وكان يأكل أهل الحرف الرطب واللحم والسلق[2]، والفجل والباذنجان[3]. ولقد كان اللحم والباذنجان والبصل والجزر من الأطعمة الشائعة في العصر العباسي[4].

أما طعام أهل القرى فالكراث والبصل[5]. وكان هذا من ضمن ما قدّمه الفلاح النبطي إلى الخليفة المهدي الذي خرج متصيداً، وحصل أن انفصل عن حاشيته أثناء المطاردة، فمال إلى كوخ هذا الفلاح، وطلب بعض الطعام، فقدّم له خبزاً ملثماً[6]. وأمر السقّائين بلبس التبابين[7]. كما أن المحتسب كان يتفقّد بالطبع خير ما يمتلكه ذلك الفلاح من الطعام. ولعلّ بعضاً من ألوان الطعام التي ذكرتها، لا سيما اللحم، كانت من أطعمة العامة في فترات الرخاء.

4 ـ لباس الصُّنّاع:

تنقصنا المادة التاريخية التي تعيننا على أن نقدّم تفاصيل كافية عن زيّ الطبقة العاملة. ومن النصوص القليلة يتبيّن لنا بأن الملابس اختلفت بٱختلاف المهن والحرف، فكان لكل ذوي حرفة ملابس خاصة بهم. فقد كان للطباخين ثياب خاصة[8]، فالجاحظ عندما يتكلم عن أحد طباخي البيوت يذكر أنه كان يلبس «قميص العمل»[9]. وقد اتّزر الجمالون والخدم بالفوط[10]، ولبس

---

(1) الشيزري، ن.م.، ص 33، ابن بسام، ن.م.، ص 56.
(2) التوحيدي، ن.م.، ج 3، ص 15، الخطيب البغدادي، ن.م.، ج 7، ص 75.
(3) ابن الجوزي، ن.م.، ج 6، ص 5.
(4) الجاحظ، البخلاء، ص 120.
(5) الجاحظ، الحيوان، ج 3، ص 248.
(6) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 174، الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص 146، المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 320.
(7) الطبري، ن.م.، ج 9، ص 48.
(8) الطبري، ن.م.، ج 9، ص 48.
(9) الحيوان، ج 6، ص 496.
(10) ابن منظور، لسان العرب، ج 7، ص 373 (مادة فوط)، الزبيدي، تاج العروس، ج 5، ص 200، (مادة فوط).

السقّائون التبابين[1]. وقد وصف ابن الجوزي أحد سقائي بغداد بقوله: «رجل متّزر بمنديل ديبقي بيده كيزان خزف رقاق وزجاج مخروط»[2]. أما الملاحون فقد لبسوا التبابين[3]، والمدرعة[4] ولبس الشواؤون الإزار[5]. كما كان القفطان من لباس التجّار والصُنّاع[6]. ويبدو أنه كان للتجار زي خاص بهم[7]، ولكن لم يصلنا وصف له، أما الفلاحون فقد لبسوا الثياب الغليظة من القطن[8]، كما لبسوا العمائم الملونة[9]. ويبدو أن العمة تختلف باختلاف فئات الناس فقد كان «للخلفاء عمة، وللفقهاء عمة، وللبقالين عمة»[10].

وهكذا تنوّع اللباس واختلف باختلاف المهنة والحرفة، وبالتالي بأختلاف المركز الاجتماعي.

وأودّ أن أشير إلى أن المحتسب اهتم بملابس ذوي المهن والحرف، وجعل لها شروطاً خاصة. فأمر العجّان أن لا يعجن «إلّا وعليه ملعبة، أو ثوب

= الفوطة: نوع من السراويل. (دوزي، رينهارت، المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة: أكرم فاضل، (بغداد ـ 1971)، ص 276).

(1) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 25. التبابين، سراويل صغيرة مقدار شبر (دوزي، ن.م.، ص 81).

(2) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 31.

(3) دوزي، المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ص 81.

(4) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 128.

(5) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 31، ابن الأخوة، ن.م.، ص 94. والإزار، هو الرداء. (دوزي، ن.م.، ص 31).

(6) دوزي، ن.م.، ص 135.
القفطان لباس من الجوخ سوداء خالصة السواد أحياناً، وزرقاء أو من لون آخر، بالغة الطول، تنزل إلى منتصف السيقان، مطرزة من الباطن، وأكمامها نصف أكمام قصيرة.
دوزي، ن.م.، ص 135).

(7) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12، ص 126.

(8) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص 228.

(9) ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص 186، ابن الطقطقي، ن.م.، ص 288.

(10) الجاحظ، البيان والتبيين، ج 3، ص 106.

مقطوع الأكمام، ويشدّ جبينه بعصابة بيضاء لتمنع عرقه أن يقطر»[1]، وأن يكون ملثماً[2]. وأمر السقّائين بلبس التبابين[3]. كما أن المحتسب كان يتفقّد نظافة إزار الشوائين[4]، وإزار السقائين[5]، وملابس السمانين[6].

5 ـ أخلاق الصُنّاع:

ربما كانت الخصال السيئة التي أُلصقت بالصُنّاع، ترجع إلى المهن والحِرف التي مارسوها، والتي فرضت عليهم التخلّق بأخلاق معيّنة، أو لقلّة ثقافة هذه الطبقة. وقد يكون وصفهم بالبذاءة عائداً إلى نظرة الازدراء التي وجّهتها إليهم الطبقة العليا ومن ينطق بآسمها، فقد وصفوا بأنهم سفلة، أنذال، بخلاء[7]. كما وصف القصابون بأنهم «سفهاء في أيديهم الحديد القاطع»[8]، فربما كانت القسوة التي تحتاج إليها مهنة القصابة، من ذبح الحيوان وتقصيبه، وقد فرضت عليهم الغلظة وانعدام رقّة الحس.

ومن الصفات التي أُلصقت بالصُنّاع الكذب، فقد تميّزوا بالمماطلة والتسويف في المواعيد[9]. وكذلك الغش، حيث نجد في كتب الحسبة المعروفة أوصافاً كثيرة لغش الصُنّاع، نستدلّ منها على أن الغش أصبح صفة ملازمة للجماعات الحرفية.

ويرى الجاحظ أن أصحاب كل صناعة آتّسموا بأخلاق معيّنة «أولهم

---

(1) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 21 ـ 22.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 22 ـ 23، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 91 ـ 92.

(3) ابن بسام، ن. م.، ص 25.

(4) الشيزري، ن.م.، ص 31، ابن الأخوة، ن.م.، ص 94، ابن بسام، ن.م.، ص 38.

(5) ابن الأخوة، ن.م.، ص 239.

(6) الشيزري، ن.م.، ص 60.

(7) البيهقي، المحاسن والمساوىء، ج 1، ص 164.

(8) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 1، ص 80، ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 13.

(9) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 1، ص 72.

كآخرهم وكهولهم كشبابهم»[1]، وكانوا «في كل دهر وفي كل بلد على مثال واحد وعلى جهة واحدة»[2] فصارت هذه الصفات كأنها «خلقه في هذه الصناعات، وبلية في هذه التجارات، حتى صاروا من بين جميع الناس كذلك»[3]، «فدلّ استواء حالاتهم في ذلك على استواء عللهم ليست هناك علة إلّا الصناعة»[4]. فالسخف والجهل والكذب في المواعيد والغش في الصناعة، نجدها عند الحاكة، والنخّاسين، وأصحاب الخلقان، وبائعي السمك، والملاحين، وأصحاب السماد[5]. والسخط والحمق والغباء والظلم، عند السماكين، والنخّاسين على مختلف فئاتهم، والحاكة، وأصحاب الخلقان[6]. ومن الصفات التي ألصقت بهؤلاء أيضاً، «أنهم شرار خلق الله في المبايعة والمعاملة»[7]. ووصف الحجامون بحبهم للنبيذ، وإن اختلفوا في بلدانهم وأجناسهم وأعمارهم[8]. كما وصف الحاكة ومعلمو الصبيان والغزالون بالحمق[9].

ومن صفات أهل السوق أن أحدهم لا يهتم بالصديق، يغش بسهولة ويسر حتى ولو كان ذلك على حساب دينه، يمدح الأشياء التي يبيعها مدحاً مسرفاً من أجل الربح، ويذمّ نفس الشيء إذا اشتراه من أحد، قوي الإيمان على الكذب، يحاول أن يغشّ بالوزن ما استطاع، إن طلبت منه النصيحة

---

(1) كتاب البلدان، نشر: صالح أحمد العلي، مستلة من مجلة كلية الآداب (بغداد ـ 1970)، ص 474.

(2) الجاحظ، الحيوان، ح 2، ص 105.

(3) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ح 1، ص 51 ـ 52.

(4) الجاحظ، البلدان، ص 474.

(5) ن.م.، ص 474.

(6) الجاحظ، الحيوان، ح 2، ص 105.

(7) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ح 1، ص 51 ـ 52.

(8) الجاحظ، الحيوان، ح 2، ص 105، الجاحظ، رسائل الجاحظ، ح 1، ص 51 ـ 52، الجاحظ، البلدان، ص 474.

(9) الجاحظ، البيان والتبيين، ح 1، ص 169، ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ص 176.

كذب، وقد نسي أهل السوق المعروف، وجعلوا من المنكر عرفاً ساروا عليه. وقد عدّوا أعمالهم هذه حذقاً في المهنة وخبرة في الكسب، وعلماً بالتجارة وتقدّماً في الصناعة[1].

أما ابن الفقيه، فيذكر أن «مجالسة التمّارين تورث المخاتلة[2]، ومجالسة البزّازين تورث البخل، ومجالسة العطّارين تورث التجميس[3]، ومجالسة الحنّاطين تورث النفاق، ومجالسة أصحاب السقط تورث الورع، ومجالسة النخّاسين تورث الإفلاس»[4].

ومن الطريف أن نذكر هنا أن الحرف والمهن، كما يبدو، كانت تؤثر في كلام أصحابها، فتصبح الكلمات التي يستعملونها مأخوذة من الحرفة أو المهنة التي يزاولونها، حتى قيل إن «لكل صناعة ألفاظاً قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها، فلم تلزق بصناعتهم، إلّا بعد أنْ كانت مشاكل بينها وبين تلك الصناعة[5]. ويبدو أن لكل أصحاب صناعة لغة خاصة[6] ويمكننا أن نتبيّن تأثير الحرفة في كلام أصحابها من الأمثلة التالية. فقد قدم إلى قطان جدي سمين «فلما كشف عن جنبه قال، كأنه أخرج من دكان نداف»، ونظر إلى غيم متقطّع في السماء فقال: «كأنه قطن يندف في ديباج أزرق». وقال خياط لصاحبه: «لا زال سيدنا في سلامة مبطنه بالنعمة، مطرزة بالسعادة، مظاهرة بالغبطة»، فقال له صاحبه: «أحسنت قد أخذتها من صناعتك»[7]. وقيل لوراق: ما السرور؟ قال: «جلود وأوراق وحبر براق وقلم مشاق»[8].

---

(1) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 61 ـ 62.

(2) المخاتلة: المخادعة والمراوغة.

(3) التجميس: التجميد.

(4) من كتاب البلدان، مخطوطة، ص 38 ـ 39.

(5) الجاحظ، الحيوان، ج 3، ص 368.

(6) الأصفهاني، الأغاني، ج3، ص368.

(7) الثعالبي، خاص الخاص، ص 65.

(8) ن.م.، ص 54.

وسُئل عدد من ذوي المهن والحرف عن حرب مع الروم، كيف كانت، فأجاب الطبيب، «لقيناهم في مقدار صحن البيمارستان، فما كان بقدر ما يختلف الرجل مقعدين حتى تركناهم في أضيق من محقنة، فلقيناهم، فلو طرحت مبضعاً ما سقط إلّا على أكحل رجل»[1]. وأجاب الخبّاز: «القيناهم في مقدار بيت التنور، فما كان بقدر ما يخبز الرجل خمسة أرغفة حتى تركناهم في أضيق من حجر تنور، فلو سقطت جمرة ما وقعت إلّا في حفنة خبّاز»[2]. وسئل صاحب حمام عن مثل ذلك، فقال: «القيناهم في مثل بيت الأنبار[3]، فما كان إلّا بقدر ما يغسل الرجل رأسه حتى تركناهم في أضيق من باب الأتون، فلو طرحت ليفة ما وقعت إلّا على رأس رجل»[4]، أما الطبّاخ، فقال: «القيناهم في مقدار صحن المطبخ، فما كان بقدر ما يشوي الرجل حملاً حتى تركناهم في أضيق من موقد نار، فلقيناهم فلو سقطت مغرفة ما وقعت إلّا في قدر»[5].

(1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 1، ص 383.
الأكحل: عرق في اليد إذا قُطع لم يرقأ الدم.
(2) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 1، ص 386.
(3) بيت الأنبار، البيت الذي تحفظ فيه الثياب.
(4) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 1، ص 388.
(5) ن.م.، ج 1، ص 390.

الفصل الثالث

تنظيم الأصناف

أولاً: واجبات الصنف ووظائفه

إن المصادر التاريخية لا تكاد تُقدّم أية معلومات عن وظائف الصنف غير أن الذي استرعى انتباهي، هو ما جاء في كتب الحسبة من معلومات غزيرة عن التعاليم والوظائف التي يفرضها المحتسب على أهل الأصناف بمساعدة العريف الذي كان شخصاً ثقة من أهل الصناعة بصيراً وعارفاً بها[1]. وكانت هذه التعاليم والوظائف التي فُرضت على الأصناف قد استمدّت من النظم المعروفة بين ذوي المهن أنفسهم[2] فقد اعتمد المحتسب على «العرف» السائد بين أهل الأصناف، في معرفته لجودة الصنعة وإتقانها[3]، والطرق الواجب اتباعها في عمل تلك الصنعة[4]، وتحريم وتحليل ما يجب أن يقوم به أهل المهن[5]. فكانت كتب الحسبة المنبع الذي استُقيت منه وظائف الصنف، وبعض تنظيماته المختلفة كما سنرى. أما أهم وظائف الصنف فهي:

---

(1) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 223، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 39.

(2) الجرسيفي، عمر بن عثمان بن العباس، رسالة في الحسبة، (ليفي بروفنسال ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب)، (القاهرة ـ 1955)، ص 124.

(3) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 40، 65، ابن الأخوة، ن.م.، ص 36.

(4) ابن الأخوة، ن.م.، ص 123. ابن بسام، ن.م.، ص 194.

(5) الشيزري، ن.م.، ص 13/ 72، ابن الأخوة، ن.م.، ص 101.

1 ـ الاهتمام بمعرفة أسرار الصنعة:

لقد وجّه الاهتمام إلى معرفة أسرار الصنعة، فلم يسمح لأحد بأن يمارس شيئاً لا يحسنه ولا يعلم أسراره[1]. فالمعرفة بشؤون البناء والهندسة كانت أمراً ضرورياً في اختيار الصُنّاع والفعلة للعمل في بناء مدينة بغداد[2]. وقد منع أن يتقدّم على «أطعمة الناس إلّا من عرف جميع الأطعمة»[3] كما منع قلاوؤ الزلابية من ممارسة هذه المهنة إلّا بعد معرفة أسرارها[4]. وفرض على الجزّارين معرفة الطرق الواجب اتباعها في ذبح الذبائح[5]، وطلب من الخياطين اتباع ومعرفة قواعد الخياطة[6]، وكذلك الأمر بالنسبة للحاكة[7]. كما اشترط على من تصدّى لمهنة الحجامة أن يكون خبيراً بها متقناً لأسرارها[8]. أما إتقان أسرار الصنعة فيكون عادة على يد أستاذ حاذق بها يعلمه أسرارها، فيجهد الصانع نفسه في تعلّمها حتى إذا ما أتقنها أجري له امتحاناً في ذلك، يسمح له بعد اجتيازه بممارسة تلك الصنعة[9]، فإتقان أسرار الصنعة أمر ضروري قبل ممارستها[10]. ولذلك صار من المعروف أن أسرار

---

(1) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 46.

(2) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 618.

(3) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 109.

(4) ن.م.، ص 112، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 42.

(5) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 27، ابن الأخوة، ن.م.، ص 98، ابن بسام، ن.م.، ص 34، ابن رفعة، الرتبة في الحسبة، مخطوطة في المكتبة المركزية ـ جامعة بغداد، رقم 85 ورقة 52 ب.

(6) الشيزري، ن.م.، ص 67، ابن الأخوة، ن.م.، ص 137، ابن بسام، ن.م.، ص 78.

(7) الشيزري، ن.م.، ص 65، ابن الأخوة، ن.م.، ص 136.

(8) الشيزري، ن.م.، ص 89، ابن الأخوة، ن.م.، ص 159، ابن بسام، ن.م.، ص 117.

(9) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 63 ب، 64 أب.

(10) الأصفهاني، الأغاني، ج 5، ص 224، العقباني التلمساني، أبو عبد أسد محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد، تحفة الناظر وغية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوني، (دمشق ـ 1967) ص 84.

الصنعة أصبحت حكراً على أفراد ذلك الصنف يعرفونها ويحافظون عليها. فالصاغة مثلاً يعرفون من أسرار صنعتهم «ما لا يعرفه غيرهم»[1].

2 ـ إتقان الصنعة وجودة المصنوعات:

وجهت العناية إلى إتقان وجودة الصنعة، فقد جاء في حديث للرسول (ص): «إن الله يحب إذا عمل العبد عملاً أن يحسنه ويتقنه»[2]. وقيل إن علياً (رض): كان يقف على الخياط ويأمره بالدقة وإتقان خياطته، مستشهداً بقول الرسول (ص): «يحشر الله الخيّاط وعليه قميص ورداء مما خاط وخان فيه»[3]، وعن علي (رض) أيضاً قوله: «قيمة كل امرىء ما يحسنه»[4] كما أمر الخليفة المطيع بالله المشرف على دور الطراز بأن يراعي الجودة في النسيج[5]. فالاهتمام بإتقان الصنعة كان أمراً يُعدّ من صميم السلوك الديني الصحيح.

وقد وجّهت الأصناف اهتمامها إلى ذلك، فكان إتقان الصنعة بالنسبة إلى الخبّازين يعني رقة الرقاقة وإنضاجها، فلا يخرجونها من النار حتى تنضج نضجاً جيداً دون أن تحترق ولا يخبزون خبزاً قبل أن يختمر[6]، كما حتم عليهم ألا يكثروا من الماء عند العجن[7]، وقد وجدت تعاليم لأوزان كل نوع من الدقيق وما يحتاجه من الماء[8] أما الزجّاجون فيجب عليهم أن لا يخرجوا

(1) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 77، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 146.

(2) عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، ج 2، ص 83.

(3) الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج 2، ص 51 ـ 52.

(4) ابن خلدون، مقدمة، ج 2، ص 31.

(5) الصابي، المختار من رسائل الصابي، ص 204.

(6) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 23، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 91، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 21.

(7) أحمد بن عبد الله عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، (ليفي بروفنسال، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب)، ص 89.

(8) ابن بسام، ن.م.، ص 24.

الزجاج من الكور إلّا بعد اكتمال نضجه[1] وفرض على صنّاع الخزائن، الوفرة في الخشب والحديد الذي يستعملونه، وأن تكون ألواح الطبقات في الخزائن على أضلاع مسمّرة[2]. أما الحاكة فيجب عليهم الجودة في العمل، وأن يسيروا على الطول والعرض المتعارف عليه في الحياكة، وتنقية الغزل من القشرة السوداء[3]. ومنع الحصارون من استخدام الحلفاء الصغيرة، كما مُنعوا من طبخ الحلفاء، لكي يوهموا الناس بأنها مدبوغة، وأمروا بتحسين ما يخيطونه من حصير وغيره، «ووجه تحسين خياطتهم أن يأخذوا لويتين من يمين ولويتين من شمال، وإن كانت ثلاث من هنا وثلاث من هنا فلا بأس به»[4]. كما ألزم صنّاع الأمشاط بالصناعة الجيدة[5]. وألزم الخياطون بجودة التفصيل وحُسن فتح الجيب، وسعة التخاريص[6]، واعتدال الكمين والأطراف، واستواء الذيل، «والأجود أن تكون الخياطة درزاً لا شلاً والإبرة دقيقة»[7]، وهكذا وجّه الاهتمام إلى نوع المنتوجات ودرجة إتقانها، وقد عوقب صاحب الإنتاج الرديء بعقوبات متفاوتة، منها إعادة البضاعة إليه ليُعيد صنعها بصورة متقنة[8]، أو تعزيره[9] والتشهير به[10]، أو منعه من ممارسة تلك الصناعة ليحكم في مدى إتقانها وصلاحها لخير المجتمع[11].

---

(1) ن.م.، ص 110، السقطي، في آداب الحسبة، ص 67.

(2) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 59.

(3) الشيزري، ن.م.، ص 65، ابن الأخوة، ن.م.، ص 136، ابن رفعة، الرتبة في الحسبة، ورقة 72 ب.

(4) ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص 102.

(5) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 226.

(6) التخاريص: أي ما يزيد في عرض الثوب تحت كمه. (ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، (بيروت)، ج 1، ص 85).

(7) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 67، ابن الأخوة، ن.م.، ص 137.

(8) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 32.

(9) التعزير، ضرب دون الحدّ لمنع الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية (مادة عزر)، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 87، السقطي، في آداب الحسبة، ص 62 ـ 63.

(10) ابن الأخوة، ن. م.، ص148.

(11) الشيزري، ن.م.، ص 65/ 72، ابن الأخوة، ن.م.، ص 142، ابن بسام، ن.م.، ص 135، ابن عبدون، ن.م.، ص 35 ـ 36.

3 ـ الاهتمام بمصالح أعضاء الصنف:

أخذت مصالح أعضاء الصنف بنظر الاعتبار في أمور متعددة، منها التخصص في الأسواق. فلأجل ضمان مصلحة الصُّنّاع وبضائعهم أفرد لكلّ صنف سوق خاص بهم[1] واشترط أن يعامل الصُّنّاع بلطف ورفق وأن لا يسخّروا بعمل فوق طاقتهم[2]. كما روعيت مصلحتهم عند تحديد الأجور[3] والأسعار، فإذا سعّر لهم المحتسب شيئاً فيجب أن لا يكون ذلك على حساب ربحهم[4] فعندما يقرر سعر بيع الخبز مثلاً وجب أن تراعى مصلحة الخبّاز[5]. وإذا ما باع شخص بسعر أقل من سعر أهل السوق أو يخرج منه[6]. وفي كثير من الأحيان اتفق أبناء الصنف الواحد على البيع بسعر معيّن يضمن لهم مصلحتهم[7].

يوضح لنا الاهتمام بمصالح أعضاء الصنف، وجود نوع من الضمان، أو التأمين ضد النكبات بين أعضاء الصنف الواحد. فإذا ما أُصيب أحدهم بنكبة أو سوء، أو أراد أن يتزوّج، ولم يكن لديه ما يكفيه، أخلوا له سوقهم يوماً أو يومين، ينفرد وحده بالبيع، فيكون بالربح مستأثراً، وبذلك يتغلّب على الضائقة التي يعانيها[8].

---

(1) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 135، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 17.
(2) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، معيد النعم ومبيد النقم، (القاهرة ـ 1948)، ص 129.
(3) ن.م.، ص 129.
(4) يحيى بن عمر، أحكام السوق، تحقيق: محمود علي مكي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد الرابع، العدد 1 ـ 2، 1956، ص 108.
(5) ابن بسام، ن.م.، ص 23.
(6) يحيى بن عمر، ن.م.، ص 132.
(7) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 100، ابن بسام، ن.م.، ص 148.
(8) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج 2، ص 200 ـ 201، يحيى بن عمر، أحكام السوق، ص 117.

4 ـ العناية بالمواد الأولية:

وجّهت العناية إلى المواد الأولية. فقد وضعت مراقبة على ساحل البحر لمعرفة مقدار ما يرد من المواد الأولية في كل يوم[1]، كما وجّهت العناية إلى خزنها[2]، ومعرفة حاجة البلد منها، وتحديد السعر بموجب ذلك[3] واهتمّت الدولة كذلك بتوزيع المواد الأولية، فمنع باعة القصب من بيع شيء من القصب إلى أن يكتفي سائر أصحاب الأشغال، والعمارات، وما فضل من ذلك «ابتاعوه للتجارة وخزّنوه»[4]. كما منع الحطّابون الذين يبتاعون للخزين، من شراء الحطب عند قدوم المراكب «إلى أن يكتفي الخبّازون وأهل البلد، وما فضّل عنهم وكسد اشتروه»[5]. ومن مظاهر العناية التي وجّهت إلى المواد الأولية التي يستخدمها أهل الأصناف، أن تكون جديدة[6] ونقية[7] كما فرضت على أهل كل صنف كميات محدّدة من الإنتاج، فقد فرض على كل خبّاز وظيفة يخبزها[8]، وجعلت على كل دقاق وطحان وظائف معينة[9] وعلى اللبّانين[10]، والهراسين أيضاً[11]. ومن هنا نرى أن تحديد الإنتاج كان مظهراً من مظاهر الاهتمام بالمواد الأولية.

---

(1) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 16.
(2) ن.م.، ص 16، السقطي، في آداب الحسبة، ص 11.
(3) السقطي، ن.م.، ص 11.
(4) ابن بسام، ن.م.، ص 63.
(5) ن.م.، ص 63.
(6) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 140، ابن بسام، ن.م.، ص 196.
(7) ابن الأخوة، ن.م.، ص 238.
(8) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 23، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 91.
(9) الشيزري، ن.م.، ص 21، ابن الأخوة، ن.م.، ص 90، ابن الرفعة، الرتبة في الحسبة، ورقة 48 ب.
(10) ابن الأخوة، ن.م.، ص 131.
(11) ابن الرفعة، ن.م.، ورقة 59 أ.

5 ـ العناية بالنظافة:

وجّهت العناية إلى نظافة السلع المنتجة، وإلى نظافة وسائل الإنتاج وحوانيت العمل، فكانت النظافة في كل شيء ضرورة فُرضت على أهل الأصناف وواجباً يجب عليهم المحافظة عليه.

فقد طولب الخبّازون بنظافة أوعية الماء التي يستخدمونها وتغطيتها ونظافة ما يغطّى به الخبز، وما يُفرش تحته، وغسل المعاجن جيداً[1] وألزم الفرّانون، بإصلاح المداخن وكنس بلاط الفرن دائماً من «اللباب المحترق والرماد لئلا يلصق في أسفل الخبز منه بشيء»[2]. ويلزم الطحّانون «بغربلة الغلة من التراب وتنقيتها من الطين وتنظيفها من الغبار قبل طحنها»[3] أما اللبّانون فيطلب منهم تغطية أوانيهم، وأن يكون المكان الذي يعملون فيه مبيّضاً ونظيفاً[4]، كما ألزموا بغسل المواعين كل يوم بالليف والماء النظيف لئلا يسارع إليها الفساد في زمن الحر[5]. وأمر السمّانون بنظافة وغسل ثيابهم وآنيتهم وأيديهم ومسح موازينهم ومكاييلهم[6]. أما قلاؤو السمك فألزموا بغسل قفافهم وأطباقهم التي يحملون بها المسك كل يوم وينثرون عليها الملح المسحوق كل ليلة بعد الغسل، كما ألزموا بالمبالغة في غسل السمك، وتنظيفه، وتنقيته من جلده وصدفه[7]. وكان ينبغي على صُنّاع معاصر الشيرج والزيت، أن يغسلوا السمسم ويحمصوه ويدقّوه ويطحنوه قبل العمل، ولا يمكن لأحد من الصُنّاع أن يقوم بعصر الشيرج إلّا بعد غسل رجليه بالمحكة

---

(1) الشيزري، ن.م.، ص 22، ابن الأخوة، ن.م.، ص 91. ابن بسام، ن.م.، ص 21 ـ 22.

(2) ابن الأخوة، ن.م.، ص 92.

(3) ن.م.، ص 89، ابن الرفعة، الرتبة في الحسبة، ورقة 48 ب.

(4) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 130.

(5) ن.م.، ص 131.

(6) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 60.

(7) ن.م.، ص 33، ابن الأخوة، ن.م.، ص 110 ـ 111.

والتأكّد من طهارتها، وقد أُلزموا بأن يغطّوا معاجنهم بعد الانتهاء من العمل[1]، كما أُلزم الطباخون بالعناية بنظافة آلاتهم كلها، وغسلها كل يوم بالماء الحار والأشنان[2]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الهرائسيين[3]، أما الروّاسون فوجب عليهم سمط الرؤوس والأكراع بالماء الشديد الحرارة وجودة نتف الشعر عنها[4].

---

(1) ابن الأخوة، ن.م.، ص 227.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 34، ابن الأخوة، ن.م.، ص 106، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 44.

(3) ابن بسام، ن.م.، ص 39، السقطي، آداب الحسبة، ص 37.

(4) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 105.

ثانياً ـ مراتب الصنف

إن معلوماتنا عن مراتب الصنف، لا سيما في الفترات المبكرة ضئيلة، ولكن الشيء الذي يمكن تأكيده، هو وجود تنظيم متدرّج بين أهل الأصناف، فهناك شيخ الصنف، والأستاذ، والخلفة، والصانع، والمبتدىء، كما ظهرت في عصر متأخر رتبة النقيب في مجال الأصناف.

1 ـ الشيخ:

وجد لكل صنف شيخ، فللبزّازين شيخ[1]، وللنخّاسين شيخ[2]، وللملّاحين شيخ[3]، وللأطباء شيخ[4] ويسمى الشيخ بالرئيس أيضاً، بحيث نجد رئيساً للخيّاطين[5]، ورئيساً للطبّاخين[6]، ورئيساً للتجار[7] ورئيساً للخدم[8]. والشيخ أو الرئيس هو أحد أفراد الصنف، تميّز عنهم بفضله وعلمه[9]، وكثرة تجاربه وإتقانه للمهنة[10]، فقد كان من شروط الشيخ أن

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 172.
(2) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 3، ص 70.
(3) الجاحظ، الحيوان، ح 2، ص 126.
(4) القفطي، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص 191.
(5) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 67.
(6) السقطي، في آداب الحسبة، ص 90.
(7) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 2، ص 411.
(8) التنوخي، ن.م.، ج ابن بسام، ن.م.، ص ، ص 84/ 385.
(9) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 66 ب.
(10) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 311، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 108.

يكون عارفاً في دينه[1]، ولم يكن للغنى أهمية في اختيار الشيخ[2]. أما انتخابه فيكون من قبل أعضاء الصنف، وتعترف السلطة بتعيينه[3]، أو يعينه المحتسب، وهو الموظف الحكومي المسؤول عن الأصناف[4].

أما أهم وظائف شيخ الصنف، فقد كانت له سلطة واسعة على بقية أعضاء الصنف، فهو يمثّل الصنف في كافة القضايا العامة[5]. ويتدخل في تحديد الأسعار بالتشاور مع المحتسب[6]، وكان يُستشار في أمور صنعته[7]، حيث يرجع إليه عند الشك أو الاختلاف في أمر من أمور المهنة[8]، وكان له الحكم على أبناء صناعته، وكلمته مسموعة بينهم[9]. كما كان يأمر أهل صنفه بالقيام بالواجبات المترتبة عليهم، ويتحتّم على أفراد طائفته إطاعة أوامره[10]. ومن مهام الشيخ الموافقة على انتماء الشخص على طائفته إذا رآه أهلاً لذلك[11]. ويبدو أنه كانت لشيخ الصنعة سيطرة مالية في الصنف فهو يجمع بين وظيفته «رئيس وأمين صندوق»[12].

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 101 ب.

(2) ن.م.، ورقة 50 ب.

(3) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 30.

Massignon, Islamic Guilds, E. Soc. Vol.7, p.214.

Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.214.

(4) Massignon, op. cit., p.214.

(5) Ibid, p.214.

(6) السقطي، في آداب الحسبة، ص 23.

(7) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 654.

(8) ابن بسام، ن.م.، ص 101.

(9) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 248، ابن بسام، ن.م.، ص 119، القلقشندي، صبح الأعشى، ج 5، ص 468، مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 125 ب.

(10) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 124 ب، ورقة 23 ب، 24 ب.

(11) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 108، القلقشندي، صبح الأعشى، ج 5، ص 467، مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 90 أ.

(12) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.30.

كان للطائفة حق الاعتراض على الشيخ إن لم يكن جديراً برتبته[1]، فقد قدّمت شكوى إلى الحسن البصري «عن شيخ غير جدير برتبته فأمتحنه في أمور تخصّ مهنته فلم ير فيه الأهلية فعزله»[2]. وقد يرفع أهل الصنف الشيخ الجاهل بأمور صنعته إلى الخليفة يطلبون عزله[3]. ويمكن لأفراد الصنف مناقشة شيخهم ولكن عليهم احترامه، كما وجب على الشيخ أن يكون متسامحاً مع أهل مهنته[4].

2 ـ الأستاذ:

يرى إخوان الصفا أنه «لا بد لكل صانع من البشر من أستاذ يتعلم منه صنعته أو علمه»، والأستاذ على رأيهم هو الدليل في تلك الصنعة، وهو الذي يحرّك القوّة الكامنة في نفس الصانع ويخرجها إلى حيّز الفعل[5]. وينسب ابن خلدون حذق الصانع في صناعته إلى ملكة المعلم وقدرته على التعليم[6] فلا بد

---

(1) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 29 أ.

(2) ن.م.، ورقة 135 أ ب.

(3) ن.م.، ورقة 86 أ.

(4) ن.م.، ورقة 170 أ، 172 أ.

يتكلم الياس قدسي في بحثه عن النقابات في دمشق الذي قدّمه إلى مؤتمر المستشرقين الدولي في 1884م، عن شيخ الحرفة فيذكر: أن شيخ الحرفة ينتخبه أكبر أعضاء النقابة من بين أمهر أفراد الحرفة، ولم تكن تتبع أي قاعدة في الأولوية سواء أكان ذلك في كثير من الحالات شاباً حدثاً، بل كان يتطلب فيه أن يكون فاضل الأخلاق، عاملاً ماهراً محترماً بين رجال الطائفة قادراً على تمثيلهم أمام السلطان. كان منصب الشيخ وراثياً في بعض الطوائف، ولكنه يخضع دائماً لمصادقة المنتخبين وقد يعيّن الشيخ لكبر سنه، ويمكن استبداله إن وجد أنه غير جدير بمنصبه، وكانت من واجباته دعوة الاجتماعات وترؤسها، وملاحظة المحافظة على مستوى الطائفة ومعاقبة مخالفي قواعد الحرفة، وتنظيم شؤون العمل، والإجازة إلى درجة صانع أو أستاذ. وأن يكون مسؤولاً عن كل العلاقات مع الحكومة.

Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.33.

(5) رسائل إخوان الصفا، ج 1، ص 294.

(6) مقدمة، ج 2، ص 306.

كما يبدو من أستاذ في كل حرفة ومهنة، فللمغنين أستاذ[1]، وللقطّانين أستاذ[2]، وللخدم أستاذ[3]، وللمكدين أستاذ[4]، وللّصوص أستاذ[5]، ويسمّى الأستاذ «بالمعلم»[6] في بعض الأقاليم الإسلامية، فقد شاهد ناصر خسرو في مصر «معلمين مهرة ينحتون بلوراً في غاية الجمال»[7]، كما يسمى «أسطى»[8]، أو «مقدم»[9].

يلتحق بالأستاذ عادة عدد من الصُّنّاع يعلمهم أسرار صنعته ويمكّنهم فيها[10]، ويعاونونه هم بدورهم في صنعته[11]. فإذا وجد الأستاذ في الصانع الفهم والخدمة والكفاية في العمل أعطاه العهد[12]، وهو أحد الأمور الضرورية التي يجب أن يحصل عليها الصانع قبل انخراطه في سلك المهنة[13]. أما علاقة الأستاذ بالصانع، فإنه يساعده في وقت الشدّة، وتستمرّ

---

(1) الأصفهاني، الأغاني، ج 5، ص 242.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 7، ص 74.

(3) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 4، ص 185.

(4) الحريري، مقامات الحريري، ص 256.

(5) التنوخي، ن.م.، ج 5، ص 256.

(6) ابن الرفعة، الرتبة في الحسبة، ورقة 49 أ، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 27، السقطي، في آداب الحسبة، ص 20، مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 29 ب، 111 أ.

(7) سفر نامة، ص 102.

(8) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 17 أ.

(9) ن.م.، ورقة 36 ب.

(10) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، ج 1، ص 394، ابن خلدون، مقدمة، ج 2، ص 306، مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 49 ب.

(11) الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج 2، ص 226، الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 24، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 92، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 62.

(12) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 102 ب.

(13) انظر: الفصل الثالث، الانتماء إلى الصنف.

العلاقة بين الأستاذ وصانعه حتى بعد أن يصبح الصانع أستاذاً[1]، وتكون هذه العلاقة علاقة احترام، حتى بعد وفاة الأستاذ[2]. وقد يدفع الأستاذ إلى الصُنّاع أجوراً عن عملهم معه، وهي في الغالب زهيدة، فإذا حصل أحدهم من عمله على عشرة دراهم أعطاه أستاذه درهمين منها[3]، وتكون أجرة الصانع عادة أقلّ من أجرة الأستاذ[4]. وقد منع الأستاذ من استنزاف جهود صنّاعه[5]، ولكن كان له حق ضرب الصانع من أجل تعليمه الصنعة[6]. وقد يتحمل الأستاذ تبعة أعمال صانعه، فإذا تلف شيء من المنتج في يد الصانع، أو غش في شيء تكون الغرامة على الأستاذ عادة[7].

3 ـ الخلفة:

نعثر في سلم التنظيم الحرفي على رتبة «الخليفة»[8] أو «الخلفة»[9] وما زالت هذه الرتبة موجودة حتى الوقت الحاضر، والتسمية شائعة في العراق. وهي تعني مساعد الأستاذ في المهنة. ويرى البعض أنها دور انتقالي من الصانع إلى الأستاذ[10]. ولم أعثر في المصادر، على شيء يُذكر، عن

---

(1) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 181 ب.

(2) ن.م.، ورقة 59 ب.

(3) الأبشيهي، ن.م.، ح ابن بسام، ن.م.، ص226.

(4) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 655، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 131، ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 9.

(5) العقباني، تحفة الناظر، ص 32.

(6) الطرابلسي، علاء الدين بن الحسن، معين الحكام فيما يتردّد بين الخصمين من الأحكام، (القاهرة ـ 1300)، ص 198.

(7) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 13، السقطي، في آداب الحسبة، ص 10، العقباني، تحفة الناظر، ص 118، الطرابلسي، معين الحكّام، ص 198.

(8) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 227، الثعالبي، خاص الخاص، ص 46.

(9) الصابي، الوزراء، ص 17.

(10) Massignon, Islamic Guilds, E. Soc. Scie, Vol.7, p.215.

Lewis, The Islamic Guilds, op. cit. p. 30.

صلاحيات الخلفة أو علاقته بالأستاذ، والمدة التي يظل فيها خلفة قبل أن يصبح أستاذاً، ولعلّ المدة حدّدتها إجادته للعمل.

4 ـ الصانع:

يلتحق الشخص الذي يريد أن يتعلم صناعة ما يمارسها بعد ذلك، بأستاذ يتدرّب على يده من أجل إتقان الحرفة وتعلّمها[1]. ويطلق عليه في هذه المرحلة اسم «الصانع»[2]، أو «التلميذ»[3] أو «الغلام»[4]. ويقوم الصانع بمساعدة أستاذه في عمله[5]، وقد يعطيه الأستاذ أجوراً على ذلك[6]، وقد يطعمه ويكسيه[7]. ويجب على الصانع احترام أستاذه، ومن مظاهر هذا الاحترام أن يمشي خلفه[8]، وأن يقضي له حاجاته[9]. وأن يكون خادماً مطيعاً لأوامره[10]. وكثيراً ما يقوم الصانع بالغش لصالح أستاذه ويتحمّل عنه العقوبة والهوان[11]. ولذا أمر الأستاذ أن يمنع الصنّاع من عمل شيء مغلوط[12]،

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10، ص 180، مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 49 ب.
(2) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 139.
(3) علاء الدين الطرابلسي، ن.م.، ص 198.
(4) الأصفهاني، الأغاني، ج 5، ص 104، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 110، الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 24، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 62، ابن الرفعة، الرتبة في الحسبة، ورقة 50 أ.
(5) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 110، الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج2، ص ، ص 226.
(6) الأبشيهي، ن.م.، ج 2، ص 226.
(7) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 2، ص 391.
(8) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 134 ب.
(9) ن.م.، ورقة 132 أ.
(10) السقطي، آداب الحسبة، ص 26.
(11) ن.م.، ص 26 ـ 27.
(12) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 139.

كما جعل مسؤولية خطأ الصانع على الأستاذ في كثير من الأحيان، كما أسلفنا[1].

وبعد فترة التدريب يستطيع الصانع أن يصبح أستاذاً مستقلاً له أن يفتح حانوتاً خاصاً به[2]، بعد إجراء امتحان خاص له لمعرفة مدى إتقانه للمهنة كما سنرى فيما بعد.

5 ـ المبتدىء:

هناك رتبة أخرى في التنظيم الحرفي هي رتبة «المبتدىء»[3]، وهي باب دخول الشخص إلى صناعة ما[4]. ويبدو ـ وهو أمر معروف اليوم ـ أن هذه الرتبة تبدأ عندما يلتحق الصبي بأحد حوانيت ذوي الحرف، يتعلّم لفترة من الزمن شيئاً من أسرار المهنة، لينتقل بعدها إلى رتبة الصانع[5].

6 ـ النقيب:

رتبة سابقة لرتبة الشيخ[6]، ويبدو أنه كان مساعداً للشيخ[7]، وقد أصبح لرتبة النقابة أهمية كبيرة في التنظيم الحرفي فترة متأخرة. فرتبة النقيب كما يرى مؤلف «الذخاير والتحف» قديمة[8]، والنقابة وجدت قبل الأبيار[9]، ويضيف

---

(1) وكيع، أخبار القضاة، ج 2، ص 300، علاء الدين الطرابلسي، معين الحكّام، ص 198.

(2) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 63 ب.

(3) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والجرف، ورقة 44 ب.

Massignon, Islamic Guilds, E. Soc. Vol.7, p.215.

(4) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 5 ب.

(5) ن.م.، ورقة 5 ب.

(6) ن.م.، ورقة 5 ب.

(7) ن.م.، ورقة 90 ب.

(8) ن.م.، ورقة 126 ب.

(9) ن.م.، ورقة 55 أ.

الأبيار، هم أهل الحِرف، الذين مارسوها لأول مرة فنسبت إليهم. (انظر: أولياء أهل الأصناف والنقباء الأول، الفصل الثالث).

بأن النقيب أقدم وأفضل من الشيخ[1]، ويدعم آراءه هذه بالاستشهاد بأفعال وأقوال الشيخ الحسن البصري فيذكر أن الحسن البصري كان يتفقّد ويسأل عن النقباء أكثر من تفقّده وسؤاله عن المشايخ[2]. ويذكر عنه أنه إذا شكوا له شيخاً أرسل إلى نقيبه، فإذا رأى النقيب جاهلاً أمر بعزل الشيخ، وكان يقول «النقيب العارف يخشى حرمته وحرمة الشيخ»[3]. وقد مثل النقيب «بربان السفينة» إذا صلح صلُحت وإن فسد فسدت[4]. ولذا أصبح لزاماً على كل من يريد أن يتولّى رتبة النقابة، أن يجتهد في طلب العلم[5]، وأن يكون عارفاً عالماً بصناعته[6]، ومن ذوي العدالة[7].

والنقابة ثلاث درجات: النقيب الكبير وهو المقدم عليهم وله الفضل ويكون النقيبان الآخران تحت إمرته[8]، وله مكانة محترمة وكلمة مسموعة بينهم[9].

أما أهم مهمات النقيب فهي قيامه بعملية الشدّ، وهي إحدى الرسوم الضرورية للانخراط في سلك المهنة[10]. وقد يرسله الشيخ لإنجاز أمر ما يتعلق بأهل المهنة أو لتفقّد أمورهم[11]. كما يقوم النقيب بتزويد أهل طائفته بالمعلومات الضرورية التي يحتاجونها، حيث يرسلون له من سائر البلاد

---

(1) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 127 ب.
(2) ن.م.، 127 ب، 128 أ.
(3) ن.م.، ورقة 127 ب.
(4) ن.م.، ورقة 19 أ.
(5) ن.م.، ورقة 76 ب.
(6) ن.م.، ورقة 14 ب، 78 أ.
(7) ن.م.، ورقة 150 ب.
(8) ن.م.، ورقة 129 ب.
(9) ن.م.، ورقة 28 ب، 29 أ.
(10) ن.م.، ورقة 25 أ.
عن عملية الشدّ، (انظر: الفصل الثالث، الانتماء إلى الصنف).
(11) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 181 ب.

يسألونه عن أمور مهنتهم[1]. ومن أعماله حثّ أهل مهنته على طاعة الشيخ والقيام بواجبهم نحوه[2] وكانت للنقيب ـ كما يبدو ـ سلطة مالية، فهو كثيراً ما يجمع الأموال من الأساتذة (الأسطوات)، ويصرفها في وجوه عدّة كإعطائها إلى شيخ ليس له وارد، أو مساعدة مشدود فقير في إقامة وليمة الشدّ له[3]، وكان أتباعه الذين شدّهم يرسلون إليه الهدايا بأستمرار[4]، لا سيما في المواسم والأعياد[5]. وكان من واجب النقيب المدافعة عن مشدوديه[6]، وستر أهل صناعته[7].

أما علاقته بالشيخ، فقد أسلفنا، أنه كان مساعداً له وكان لا بد للشيخ من نقيب، ولكن قد يحدث أحياناً أن ينفرد النقيب بدون شيخ، فقد انفرد أحد النقباء في صنّاع بغير شيخ ثلاث عشرة سنة[8]. كما كان للنقيب الحق في عزل الشيخ إذا رآه جاهلاً، فقد تخاصم نقيب مع شيخ وجادله لجهله، وبعد أن ظهر جهله، أجتمع النقيب هو وبعض الشيوخ وقرّروا عزله[9].

يتبين لنا مما سبق، مدى سلطة النقيب وأهميته في التنظيم الحرفي، ومن هنا يمكن القول إن إطلاق لفظة «النقابة» على التنظيم الحرفي في عصور متأخرة، كان قد تأتّى من شعور ذوي المهن بأهمية مركز النقيب بينهم، فأطلقوا اصطلاح «النقابة» على التنظيم الحرفي كله.

---

(1) ن.م.، 25 أ.
(2) ن.م.، ورقة 24 أ.
(3) ن.م.، ورقة 26 أ.
(4) ن.م.، ورقة 25 أ.
(5) ن.م.، ورقة 21 ب/ 22 أ.
(6) ن.م.، ورقة 26 أ.
(7) ن.م.، ورقة 46 أ.
(8) ورقة 22 أ.
(9) ن.م.، ورقة 107 أ، 107 ب.

ثالثاً ـ رسوم الأصناف وتقاليدها

1 ـ أولياء الأصناف والنقباء الأول:

كان من بين رسوم الأصناف، أن أصبح لكل صنف ولي[1]، فقد جرت العادة على أن تنسب كل حرفة إلى شخص ما، يكون عادة إما نبياً أو حكيماً أو ملكاً مؤمناً، أو ولياً، أو أحد الصالحين[2]. ويُعتبر الولي واضع هذه الصناعة ومبتكرها، فإذا لم يكن من الممكن ردّ أصل الحرفة إلى واضعها نُسبت إلى آدم[3]. وقد اعتقد الصُنّاع أنهم يتبينون أصالة الحرفة من معرفة الولي الذي صدرت عنه، وبذلك يحصل «الاطمئنان لطالبها وتزيد رغبته فيها»[4]. كما زعموا أن معرفة الولي تحلّل الكسب[5]. وقد تمسّك أهل الأصناف بأولياء الحرف والصنايع، وكثيراً ما أدّى التفاضل بين أولياء أهل الحرف إلى التنازع بين أرباب الصنايع[6].

قسم أولياء الأصناف إلى عدّة مراتب، فالصناعة تُنسب إلى «الفروع الصحابية ثم إلى الأصول المصدرية ثم إلى الجذور الأصلية»[7].

---

(1) Pallis, Alexander, In the Day of the Janissaries. (London, 1951), p.123.

(2) السكتواري، محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر، ص 194.

(3) ن.م.، ص 195.

(4) ن.م.، ص 194.

(5) ن.م.، ص 193.

(6) ن.م.، ص 193 ـ 194.

(7) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 50 أ.

أ ـ الجذور:

وهم في الأصل من الأنبياء والمرسلين، منهم:

1 ـ آدم، وكانت صناعته الزراعة، وهو أول من حرث وزرع، فنُسبت مهنة الزراعة إليه[1].

2 ـ شعيب، وكان أول من صنع المغزل والنول، وتنسب إليه أنواع الغزول من صوف وقطن وحرير، بل وحتى صناعة الحصير[2].

3 ـ إدريس، وكان أوّل خيّاط وأمسك بالخيط، وهندس وفصّل، كل من يمسك بالإبرة ينسب إليه[3].

4 ـ نوح، وكان نجاراً وقيل إنه أول من صنع آلات النجارة فنُسبت هذه الحرفة إليه[4].

5 ـ إبراهيم الخليل، وكان أول من بنى فأصبح كل المهندسين والبنّائين أتباعاً له[5].

6 ـ داود، وقد نسبت إليه صناعة الحديد فأصبح كل من اشتغل بالحديد أو بالمعادن الأخرى تابعاً له[6].

7 ـ عيسى ابن مريم، وكان صباغاً فصار كل صباغ أو كل صناعة تحتاج إلى لون من الألوان منسوبة إليه[7].

---

(1) ابن خلدون، مقدمة، ج 2، ص 277، مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 48 أ.

(2) ن.م.، ورقة 48 ب.

(3) ابن رسته، الأعلاق النفيسة، ص 191، الثعالبي، أبو منصور عبد الملك، لطائف المعارف، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (القاهرة ـ 1960)، ص 6، مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 48 ب.

(4) ابن خلدون، مقدمة، ج 2، ص 326، مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 49 أ.

(5) ن.م.، ورقة 50 أ.

(6) الثعالبي، لطائف المعارف، ص 8، الثعالبي، ثمار القلوب، ص 56، مؤلف مجهول، الذخائر والتحف، ورقة 51 أ.

(7) ن.م.، ورقة 51 ب.

8 ـ واعتبر سليمان العارف بالأدوية والعقاقير[1].

9 ـ وكان النبي محمد (ص) تاجراً ومجاهداً واعتُبرت صناعته جامعة لكل أنواع الصناعات[2].

وهكذا يبدو أن كل صناعة تقريباً نُسبت إلى نبي أو رسول من أجل إثبات أصالتها وإضفاء صفة القدسية عليها.

ب ـ الأبيار[3]:

وهم رعاة أصحاب الحرف[4]، وكانوا عادة من بين الصحابة والتابعين[5]. والأبيار هم أول من ابتدؤوا الحرفة و«ليس لهم سابق سواهم ظهر من عهده الشريف»[6]. ونجد أن لكل مرتبة من مراتب الصنف بير خاص بها[7]. وقد أكّدت الأصناف ضرورة معرفة أبنائها لأبيارهم، وتوعّدت بالعقاب أولئك الذين لا يعرفون أبيارهم ولا يتتّبعون أخبارهم[8]. وتنسب إلى الأبيار عادة مؤلفات في صناعتهم يجب على أصحاب الحرفة الاهتمام بها[9]. وقد يستن شخص ما بدعة حسنة ومفيدة ينسبها إلى أحد الأبيار، فلا ضرر عليه، وبعكس ذلك لا يجوز له أن يستنّ بدعة سيئة تؤدّي إلى الضرر[10].

---

(1) ابن رسته، الأعلاق النفيسة، ص 199.

(2) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 52 أ.

(3) البير «Pir» تعني المقتدى بالتركية. ((السكتواري، محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر، ص 194). وتعني الشخص الذي يُنسب إليه الصنف ويكون أول من مارس هذه الحرفة. (ش. سامي، قاموس) تركي، أقدم «مطبعة س»، (استانبول ـ 1371)، ص 365 ـ 336 وتعني بالفارسية، شيخ الشيوخ، (ابن المعمار، الفتوة)، ص 97.

(4) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.29.

(5) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 47 ب.

(6) ن.م.، ورقة 12 ب.

(7) ن.م.، ورقة 54 ب.

(8) ن.م.، ورقة 28 أ.

(9) ن.م.، ورقة 147 أ.

(10) ن.م.، ورقة 5 ب.

وينقسم الأبيار إلى أصول وفروع[1]. أما الأصول فهم الصدور الذين أخذوا عن الإمام علي (رض)[2]، وعددهم سبعة عشر، أولهم سلمان الفارسي وآخرهم المعجز القصار[3].

وأما الفروع، فهم الحماة الثانويون للأصناف المختلفة لأصحاب الحرفة الواحدة[4]. وهم الذين أخذوا عن سلمان الفارسي[5]، وأولهم سلمان الكوفي بير السقائين، وآخرهم محمد بن عبد الله بير الرسامين[6].

وهناك أبيار فروع لا ينتمون إلى السلسلة السلمانية، لأنهم ظهروا بعد أن شدّ سلمان الفروع ومنهم، بير الطبالين عبد الرحمن بن حبيب النجار[7]، وعمرو بن العاص بير الحكم، وهو أول من حكم بين متبارزين، وقد انقطعت سلسلته زمن هارون الرشيد[8]، وظهر في زمن التابعين شيخ الطحّانين وشيخ المعصرية، وشيخ السيارج، وغيرهم. وقد نظمهم الحسن البصري، وجعل لكل منهم عقدة تُعقد في الحزام لأنهم أبيار وأخيار[9].

كما نجد أن لكل بير من الأبيار الفروع الذين أخذوا عن سلمان الفارسي نقيباً[10]، فلسلمان الكوفي بير السقّائين نقيب، ولعمران البربري بير الخبّازين نقيب وهكذا[11].

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 5 ب.
(2) ن.م.، ورقة 6 ب.
(3) انظر قائمة بأسماء الأبيار الأصول، الملحق رقم «1».
(4) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.29.
(5) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 7 ب.
(6) انظر قائمة بأسماء الأبيار والفروع، الملحق رقم «2».
(7) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 56 أ.
(8) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 56 أ ب.
(9) ن.م.، ورقة 104 أ.
(10) ن.م.، ورقة 13 أ.
(11) انظر قائمة بأسماء النقباء الأول، الملحق رقم «3».

ومن هنا يمكن القول إن من تقاليد أهل الأصناف إرجاع كل صناعة إلى جذورها وأصولها الأولى، والاهتمام بمعرفة الأوائل الذين مارسوها لإثبات أصالتها وللحصول على البركة منهم. فوضعوا أشجاراً وضّحوا فيها أسماء أولياء الأصناف، وهي أشبه ما تكون بأشجار أنساب الأشراف، وقد تمكّنت من العثور على إحدى هذه الشجرات في مخطوطة، «الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف»[1].

2 ـ الانتماء إلى الصنف:

يقتضي الانتماء إلى أية حرفة من الحرف شروطاً والتزاماً معيناً، وإقامة حفل تجري فيه مراسيم خاصة. ومما يؤسف له أنني لم أستطع الحصول على ما يوضّح لنا طريقة الانتماء إلى الصنف في الفترات المبكرة من التاريخ الإسلامي، لذلك وجدت نفسي مضطرة إلى الاعتماد على مصادر متأخرة، لا بد أن لها جذوراً وأصولاً، ولا بد أنها ظهرت في فترة مبكرة من حياة أهل الحرف.

قبل السماح للشخص في الانتماء إلى حرفة ما، وجب عليه أن يختار أستاذاً يعلّمه أسرار الصنعة، ويجتهد ويتعب نفسه في تعلّمها[2]، فإن إتقان الصنعة أمر ضروري قبل ممارستها[3] كما أسلفنا. وبعد اجتهاده في هذه الصنعة يعرض نفسه على خبراء فيها ليتبّينوا مدى إتقانه لها، فإذا ما قرر هؤلاء الخبراء أهليته لممارسة تلك الصنعة، يذهب إلى شيخ ونقيب صنعته ويقنعهما بأنه قادر على الانخراط في سلك مهنتهم. وبعد الموافقة يطلب الشيخ حضور أستاذه (كبيره) للتحدّث معه، فإذا ما حضر الأستاذ جرى الكلام وطالت المناقشة، «فيسأله الشيخ عن العلم بالصناعة والعمل حتى يراه مكتملاً»، فيقول لأستاذه «إن كنت راضياً عنه أطلب الواجب منه» وبعد أخذ رضى الأستاذ لا

---

(1) انظر شجرة أولياء الأصناف، الملحق رقم «4».

(2) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والجرف، ورقة 63 ب.

(3) الأصفهاني، الأغاني، ج 5، ص 224، العقباني، تحفة الناظر، ص 84.

بد من أخذ رضى وموافقة جدّ الشخص إذا كان موجوداً، لأن العقد يتمّ بأسم الجد، ومن ثم، يتّفق الشخص هو والنقيب على يوم «يحصل فيه الكلام»[1].

فإذا ما حلّ ذلك اليوم، فإن على الشخص الراغب في الانتماء إلى سلك حرفة ما أن يقيم وليمة يدعو إليها أبناء تلك الصنعة[2]. ويتحتّم على كل شخص أن يقيم وليمة ولا يجوز أن يجتمع أكثر من واحد على إقامة وليمة واحدة[3] وإذا كان الشخص فقيراً غير قادر على إقامة الوليمة، فإن النقيب يقوم بمساعدته[4]. والوليمة جائزة في جميع الأعمال «لأن الوليمة لله سبحانه وتعالى» فهي جائزة في الشدّ والعهد[5]، وتصنع للستر والعفو عن أهل المهن وكفارة[6]. وإذا كانت بينه وبين شخص مشاحنة، يجب أن يصالحه ويرضيه[7]. وإذا كان يوم الحفل يقف النقيب ويقوم بعملية الشدّ.

إن الشدّ هو أهم شعيرة في الحفل الذي يُقام لقبول شخص ما في سلك أهل المهنة[8]. ويرى ماسنيون أن حفل الانتماء إلى سلك المهنة كان مرعياً منذ القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) على الأقل عند أصحاب الحرف، إلا أن أصل شعيرة الشدّ يرجع إلى تاريخ أقدم من ذلك بكثير[9] فالشدّ كان أمراً خاصاً بالأنبياء، «لأنهم ليس في عصمتهم شك ولا ريب»، ومن هنا فإن أصله يرجع إلى عهود الأنبياء الأولين[10]. ويرجع ماسنيون بعض

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 63 ب، 64 أ ب.
(2) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 64 ب.
(3) ن.م.، ورقة 109 ب.
(4) ن.م.، ورقة 26 أ.
(5) ن.م.، ورقة 100 أ.
(6) ن.م.، ورقة 138 ب.
(7) ن.م.، ورقة 64 ب.
(8) ماسنيون، «الشدّ»، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: أبو ريدة، ج 13، ص 179.
(9) ماسنيون، الشدّ، دائرة المعارف الإسلامية، ج 13، ص 181.
(10) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 48 أ، 49 أ.

عناصر هذه الشعيرة (الشدّ) إلى غُلاة الشيعة، حين يرى (أنه ليس من قبيل المصادفة أن فرقة النصيرية[1]، عندما تقوم بتلقين الداخل في طريقتها، تجعل لسلمان صفات النقيب كما تفعل كتب الهداية لأهل الحرف في وصفها لحفل الشدّ)[2].

ويُشترط على الشخص أن يكون قد حصل على «العهد» قبل القيام بشدة. والعهد تفويض من الأستاذ إلى تلميذه (صانعه) بالدخول في سلك الصناعة[3]. ويتضمّن العهد اختبار سيرة الفرد وتعلّمه وخدمته وأدبه وفهمه، فإذا كان غير لائق لا يعطى له العهد[4]. ويأخذ التلميذ العهد عادة من الشخص الذي تعلّم منه الصناعة[5]، وحين يقوم الأستاذ بإعطاء العهد، لا بد من حضور عدد من الأشخاص ليشهدوا على ذلك[6]. وقد جعل أساس العهد قديماً يرجع، إلى ما قبل الرسول (ص) بل إلى عهود الأنبياء الأوّلين[7].

وإذا تأكّد النقيب والشيخ من حصول الفرد على العهد، يبدأ النقيب بمراسيم الشدّ وهي: ترتيب المشدود وكبيره (أستاذه)، وقراءة الفاتحة وذكر العهد، والوصايا، واليمين بالله العظيم، ومواعظ وآيات وأحاديث نبوية[8]. ثم يتولى شدّ العقد، ويكون شدّ الفرد أما حول وسطه وأما حول رأسه وأما حول كتفه، بمحزم من النسيج أو بفوطة أو منديل أو زنار من الحرير أو الصوف أو

(1) النصيرية: جماعة انفصالية، تكوّنت في شمال سورية وجبل الأنصارية يعتبرها البعض من الإسماعيلية، وهم في الواقع يؤمنون ببعض العقائد الإسماعيلية، لكن أصلهم على أي حال غير معروف. (غودفروا ديمومبين، النظم الإسلامية)، بيروت 1961، ص 49.

(2) ماسنيون، ن.م.، ج 13، ص 181.

(3) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 53 ب، 54 أ.

(4) ن.م.، ورقة 102 أ.

(5) ن.م.، ورقة 100 أ.

(6) ن.م.، ورقة 30 أ.

(7) ن.م.، ورقة 48 أ.

(8) ن.م.، ورقة 33 أ ب.

بأي شيء مفتول[1]. أما عدد العقد التي يشدّها النقيب فالمتعارف عليه أنها أربع، ولكلّ عقدة شروط[2]. فالعقدة الأولى، هي عقدة كبير المشدود (أي أستاذه)، وعند عقدها تقرأ مقدمة للكبير هي بمثابة تعريف به، وتقرأ بعد ذلك آيات من القرآن الكريم[3] والعقدة الثانية، هي عقدة الجد، حيث يذكر كلام يدور حول التبريك به، وتُقرأ آيات من القرآن الكريم[4].

والعقدة الثالثة، وهي عقدة البير، وهنا يذكر النقيب الكلام الخاص بالبير، ثم يقرأ آيات من كتاب الله أيضاً[5].

أما العقدة الرابعة، فهي عقدة الإمام علي ﷺ، وهنا يردّد النقيب الدور (الكلام) الخاص بالإمام، ثم يقرأ بعضاً من آيات القرآن الكريم. وبعد ذلك يقوم بشدّ عقدتين أُخريين، إحداهما للحسن والأخرى للحسين، ويقرأ الدور الخاص بالحسن، ثم الدور الخاص بالحسين مع قراءة بعض الآيات[6]. وبعد شدّ هذه العقد يبدأ النقيب بتلاوة دعوات مأثورة له وللمسلمين وولاة الإسلام، والعلماء وللسلطان[7]. وكان هذا الشدّ ينحل عندما يرتكب المشدود فاحشة ما، فإذا ما استغفر، يُعيد النقيب شدّه مرة أخرى في حفلة جديدة[8]. وقد تُقام حفلة الشدّ لا من أجل الدخول في الصناعة وإنما لهداية شخص أتبع سبيل الفساد، فتُقام وليمة يحضرها الشيخ وأتباعه حيث يقوم النقيب بعملية الشدّ، ومن ثم يرجع الشخص ـ حسب اعتقادهم ـ عن أفعال الأشرار[9]. فهدف الشدّ

(1) ماسنيون، الشدّ، دائرة المعارف الإسلامية، ج 13، ص 180.
(2) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 145 أ ب.
(3) ن.م.، ورقة 152 ب.
(4) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 152 ب، 153 أ.
(5) ن.م.، ورقة 153.
(6) ن.م.، ورقة 153 ب.
(7) ن.م.، ورقة 154 أ ب.
لقد عثرت على بعض الكلام الذي يقوله النقيب عند شدّه العقد. انظر الملحق رقم «5».
(8) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 14 ب.
انظر الكلام الذي يقوله النقيب في شدّ محلول، ملحق رقم 6.
(9) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 70 ب، 71 أ.

إذن أن يعصم المشدود عن الفواحش وتكون سمته حسنة في أوساط الصنّاع[1]. وشعيرة الشدّ هذه تقيد الداخل في الحرفة بواجبات إزاء الجماعة كان عليه أن يؤدّيها[2].

يدفع المشدود عن عملية الشدّ إلى النقيب والشيخ «النقوط» أو «الرضا»، وقد يقدّم كسوة أحياناً، فقد جمع أحد النقباء ألفاً وخمسين ديناراً وسبعمائة وثلاثين كسوة من الأقمشة، من عمليات الشدّ التي أجراها[3].

يتبيّن لنا مما تقدّم، أن النقيب هو الذي كان يقوم بعملية الشدّ[4] وقد اشترط على النقيب الذي يقوم بها، أن يكون قد دخل إلى سلك الصناعة واجتاز الرتب الثلاث (المبتدأ ـ الصانع ـ النقيب)، وحصل على العهود في هذه الرتب[5]. كما يجب أن يكون فصيحاً بليغاً حتى يستطيع قراءة ما تجب قراءته من الآيات والأدعية[6]. وإذا ما غاب النقيب أو كان مريضاً جاز للشيخ أن يحزم (يشدّ) الشخص بدلاً عنه[7]. وفي عملية الشدّ لا بد من حضور شيخ من المشايخ حتى يكون الشدّ صحيحاً، لأنه بعدم حضوره يكون الشدّ باطلاً[8]. والمشايخ الذين يصبح الشدّ بحضورهم «هم الذين يعرفون علم الأولين حتى يفيدوا الطالبين»[9]، وهؤلاء هم: شيخ الأطباء، وشيخ الحلاقين (الفرع السليماني)، وشيخ السقّائين، وشيخ القبانية، وشيخ العطّارين وشيخ الجاويشية (نقباء الديوان) وشيخ الكتبين[10]. ويستطيع الشيخ السلماني (شيخ

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 7 ب.

(2) ماسنيون، الشدّ، دائرة المعارف الإسلامية، ج 13، ص 180.

(3) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 22 أ.

(4) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 155 أ.

(5) ن.م.، ورقة، 186 ب.

(6) ن.م.، ورقة 158 أ ب.

(7) ن. م.، ورقة 187 ب، 188 أ.

(8) ن.م.، ورقة 124 ب ـ 125 أ.

(9) ن.م.، ورقة 61 أ.

(10) ن.م.، ورقة 59 أ ب، 60 أ ب، 61 آ.

الحلّاقين)، أن يشدّ لصناعته ولغير صناعته، فإذا حضر وحده يكون الشدّ به صحيحاً[1]. وبعد إتمام عملية الشدّ يعطي النقيب الشخص ورقة بخطه وختمه وفيها تاريخ اليوم الذي شدّ فيه والبيّنة على ذلك[2].

بعد حصول الفرد على الشدّ، ومن قبله العهد، لا بد من الحصول على «الإجازة»[3]، المؤيدة بشهادة الشيخ وإمضاء القاضي[4]، وبيان من الشيخ الذي شدّ على يده الشخص[5]، وهو الإذن للشخص بممارسة الصنعة، ويُعتبر آخر ما يحصل عليه التلميذ ليمارس من بعد المهنة[6] والإجازة التي تساويه بأستاذه، حيث يصبح بها مالكاً قيادة نفسه، حراً بعد أن كان مرتبطاً به[7]. فالشخص المعهود والمشدود لا يصحّ له أن يمارس المهنة ويفتح دكاناً إلّا بعد حصوله على الإجازة[8]، ويذكر مؤلف «الذخاير والتحف» أنه منذ عهد الحسن البصري «إلى يومنا هذا» لا يُسمح لأحد بأن يمارس مهنة ما إلّا إذا كانت معه «تذكرة من شيخ صناعته»[9]، وهذا دليل على قدم الإجازة وضرورة الحصول عليها عند أهل الأصناف.

والطريق إلى الإجازة يكون عادة، بعد اجتياز الرتب الأربع (المبتدىء ـ الصانع ـ النقيب ـ الشيخ)، بالإضافة إلى الحصول على العهد والشدّ في كل رتبة، ومن ثم يحصل الفرد على الإجازة، ويستطيع الانخراط في سلك الصنعة[10].

---

(1) ن.م.، ورقة 61 أ.

(2) ن.م.، ورقة 25 أ.

(3) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 44 ب.

(4) ن.م.، ورقة 5 أ.

(5) ن.م.، ورقة 30 أ.

(6) ن.م.، ورقة 102 أ.

(7) ن.م.، ورقة 44 ب.

(8) ن.م.، ورقة 30 أ، 46 ب.

(9) ن.م.، ورقة 129 أ.

(10) ن.م.، ورقة 5 أ.

3 ــ الدستور:

تكوّنت بمرور الزمن لكل صنف عادات تقليدية تنظّم أموره[1]، فأصبح لكل صنف طريقة يجري عليها[2]، عُرفت «بالعرف أو العادة»[3]، كما عرفت «بالسُّنة»[4]. وقد اعترف المجتمع بالعرف الجاري بين أهل الصنايع، بحيث اعتبره الماوردي أساساً يستطيع المحتسب الرجوع إليه[5] كما جعل من شروط اختيار المحتسب أن يكون «من ذوي الاجتهاد العرفي دون الشرعي»[6] و«الاجتهاد العرفي ما يثبت حكمه بالعرف»[7]. فالحسبة على الحلوانيين مثلاً تستند إلى العرف، حيث يرجع المحتسب إلى «العرف» ليتبيّن مقدار المواد الأولية التي تقتضيها أنواع الحلواء المختلفة[8] كما يأمر المحتسب صُنّاع الأخمرة والوقايا، أن يتّبعوا في صناعتها «العادة» الجارية في الطول والعرض وعدد الخيوط[9]. وقد أخذ القضاة بهذا العرف لدى حكمهم في الخلافات التي بين الصُّنّاع[10].

أصبح هذا العرف بمرور الزمن نظاماً أو شبه قانون يسير عليه أهل الأصناف ويحتوي على قواعد وعادات وشعائر تُلقى شفهياً، وقد عرف هذا

---

(1) Massignon, Islamic Guilds, E. Soc. Vol.7, p.215.

(2) السقطي، في آداب الحسبة، ص 32.

(3) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 113، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 194.

(4) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 62.

(5) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 231.

(6) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 258، ابن الأخوة، معالم القربة، ص 9.

(7) ن.م.، ص 11.

(8) ن.م.، ص 113.

(9) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 194.

(10) وكيع، أخبار القضاة، ج 2، ص 329، 351.

القانون «بالدستور»[1]. وكانت هذه القوانين تكتب أحياناً في كتب صغيرة، تحتوي على أسئلة وأجوبة، عرفت بكتب «الفتوة» وتسمى بالتركية «فتوت نامه»[2] وتتألف جميع هذه الكتب تقريباً من: حلقة من التنشيء مثل، الله علم جبريل، وجبريل علّم محمداً، ومحمد علّم علياً، وعلي علّم سلمان الفارسي، وسلمان علّم الأبيار (الأصول والفروع). والقسم الثاني: يحتوي على قائمة بأسماء الأبيار (الأصول والفروع) لمختلف الحِرف. والقسم الثالث يحتوي على تعاليم لتثقيف المبتدئين[3] كما يوضح الدستور دور الأعضاء وما يتوجب عليهم من إتقان الصنعة، وعن قواعد البيع والأسعار المناسبة[4].

ويصف لنا مؤلف (الذخاير والتحف) ما احتواه كتاب ابن حيان الموسوم «بالدستور»، من جذور أهل الحرف، والأبيار، والنقيب وخصاله ومهامه[5]. بل يذهب أكثر من ذلك فيورد قوائم بأسماء الجذور، والأبيار (الأصول والفروع)، ويتكلم عن التعاليم التي تلقن لذوي الحرف، والمراسيم والشعائر التي تتبّع لدى انخراط الفرد في سلك المهنة بتفصيل وافٍ[6].

---

(1) Massignon, Les Corps De Metiers Et La Cité Islamique, op. cit., p.377. Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.29.

الدستور: كلمة فارسية، تعني الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند أو الذي تجمع فيه القوانين. (أدى شير، الألفاظ الفارسية المعربة (بيروت ـ 1908)، ص 63).

(2) Massignon, Islamic Guilds, E. Soc. Vol.7, p.215.

(3) Lewis, The Islamic Guilds, op. cit.,.

نقلاً عن الترجمة العربية، لعبد العزيز الدوري في مجلة الرسالة المصرية، عدد 357 لسنة 1940، ص 786 ـ 787.

ما تزال أكثر الدساتير، باستثناء اثنين أو ثلاثة، مخطوطة موزّعة في أوروبا وآسيا في المكتبات العامة والخاصة. وقد عثر بابنيكر Babinger على واحد منها يرجع لسنة 1290 بالتركية. وقام تورنيك Thorning بترجمة بعضها العائدة للعرب في مصر وسورية. كما نشر Samoilorich, Gavrilov Likochine بعضها في تركستان وترجم ماسنيون بعضها في إيران.

(4) Massignon, Les Corps De Metiers, Et La Cité Islamique op. cit., p.377.

(5) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 27 أ، 49 ب، 52 أ، 88أ.

(6) انظر: مؤلف مجهول، الذخاير والتحف.

4 ـ المواكب:

من بين تقاليد الأصناف، واشتراكهم في المناسبات العامة بصفتهم المهنية وذلك بإقامة مواكب يظهرون فيها منتوجاتهم، فكل صنف يعرض ما يدلّ على صنعته اعتزازاً بها ومشاركة بالمناسبة[1].

ففي يوم النوروز بمصر سنة 364هـ/ 974م: «طاف أهل الأسواق وعملوا فيلة وخرجوا إلى القاهرة بلعبهم فأقاموا على ذلك ثلاثة أيام»[2]. وأسهم الصناع في بغداد في العهد البويهي في المواكب التي كانت تنظم بمناسبة عاشوراء كما سيرد ذكره[3].

وفي سنة (457 هـ/ 1082م) أنفذ الخليفة المقتدي بالله الشيخ أبا إسحاق الشيرازي رسولاً إلى السلطان ملكشاه، وعند وصوله إلى مدينة ساوة[4]، خرج جميع أهلها للترحيب به، «ولقيه أصحاب الفاكهة، والحلواء وغيرهم وخرج إليه الأساكفة وقد عملوا مداسات لطافاً تصلح لأرجل الأطفال ونثروها، فكانت تسقط على رؤوس الناس»[5].

وفي سنة (480 هـ/ 1087م) ولد للخليفة المقتدي ولد، فزيّنت البلد ابتهاجاً واشترك أهل الأصناف في هذه المناسبة، فزيّن الصّيارفة سوقهم «بأواني الذهب والفضة والجواهر»، وأظهر الكافوريون تماثيل من الكافور، وأظهر كل قوم من صناعتهم عجباً، فسيّر الملّاحون سفينة على عجل، وأظهر الطحّانون أرحاء تطحن على وجه الأرض[6].

وترد إشارة أخرى إلى المواكب في سنة (488 هـ/ 1095م) حين تقرر

---

(1) عبد العزيز الدوري، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، ص 145.

(2) المقريزي، أتعاظ الحنفا، ج 1، ص 224.

(3) انظر: الفصل الرابع، دور الصنف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

(4) ساوة: مدينة حسنة بين الري وهمدان. (ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 178).

(5) ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 125 ـ 126، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12، ص 123.

(6) ابن الجوزي، المنتظم، ج 9، ص 38.

بناء سور الحريم، فخرج الوزير «وأذن للعوام في الفرجة والعمل»، وهنا تبارى أهل المحلات ورجال الأصناف في عمل المواكب فعمل أهل باب المراتب من البواري المقيرة على صورة الفيل، وتحته قوم يسيرون به، وعملوا زرافة على هذه الشاكلة، وأتى أهل قصر عيسى بسفينة كبيرة وفيها الملاحون يجذفون، أما أهل سوق يحيى فجاؤوا بناعور تدور معهم في الأسواق. وعمل أهل سوق المدرسة قلعة من خشب تسير على عجل وفيها غلمان يضربون بقسي البندق والنشاب. وأخرج قوم آخرون بئراً على عجل وفيها حائك ينسج، واشترك في الموكب السقلاطيون[1]، والخبّازون الذين جاؤوا بتنور وتحته ما يسير به الخبّاز يخبز ويرمي الخبز إلى الناس[2].

وفي سنة (548هـ/ 1153م) في أحد احتفالات الدولة عمل الذهبيون ببغداد قبّة عليها صور بعض الأمراء بحركات تدور، وعمل أهل باب الأزج أربعة أرحاء تدور وتطحن الدقيق، وعمل الملّاحون سفينة تسير على عجل[3].

تبيّن لنا من هذه المواكب أهمية الأصناف في الحياة الاجتماعية للمدينة الإسلامية بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية. ومن هذه المواكب نستطيع أن نتوصّل إلى أن أهل كل صنف اتّخذوا شعاراً خاصاً يميّزهم ويدلّ على صنعتهم. فشعار الطحّانين الأرحاء[4] وشعار الملاحين السفينة[5]، وشعار الخبّازين التنور، وشعار الحاكة البئر[6]، وشعار الأساكفة المداسات[7].

---

(1) السقلاط (السجلاط) ثياب كتان موشية (الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة ـ 1361)، ص 184).

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 9، ص 84 في ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 17.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج 1، ص 148 ـ 149.

(4) ن.م.، ج 9، ص 38، ج 10، ص 149.

(5) ن.م.، ج 9، ص 85، ج 10، ص 149.

(6) ن.م.، ج 9، ص 85.

(7) ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 125.

5 ـ القسم:

القسم أو الحلف أحد رسوم أهل الأصناف، فقد اعتاد النقيب أثناء حفل الشدّ أن يطلب من المشدود أن يقسم «اليمين المعقد بالله العظيم»[1]. كما نجد أن المحتسب والعريف في مراقبتهما للأصناف يؤكدان على ضرورة الحلف فيطلب من أهل الأصناف الحلف بالله العظيم على عدم الغش فيما يصنعونه ويبيعونه للناس[2]. وكذلك يحلفون على ضرورة إتقان الصنعة[3] وعلى عدم الاتفاق فيما بينهم على غش المتعاملين معهم[4]. كما وجب على أهل الأصناف أن يحلفوا على ضرورة الاهتمام بمقادير المواد الأولية التي يستخدمونها، وبنوعيتها[5].

ويرى ماسنيون أن وجود القسم بين أهل الحرف من المراسيم التي تشير إلى التأثّر بالقرامطة[6].

6 ـ التسمي بالمهنة:

إن التكتل والتماسك الحرفي بين الصُنّاع، وشعورهم بالكيان المستقل، وتعصّب أهل كل مهنة لمهنتهم واعتزازهم بها، أمور دفعت أهل الأصناف إلى الانتساب إلى الصنعة التي يمارسونها، فأصبحت ألقابهم مشتقّة من أسماء المهن والحِرف.

ففي العصر الأموي، في عهد معاوية نجد من تسمّى «بالخمّار»[7]، وفي

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 133 ب.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 21، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 229، 237، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 41، 50، 59، 76، 106.

(3) ابن بسام، ن.م.، ص 77، 31.

(4) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 67 ـ 68، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 136، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 143.

(5) ابن الأخوة، ن.م.، ص 47، ابن بسام، ن.م.، ص 224.

(6) «الصنف»، دائرة المعارف الإسلامية، ج 13، ص 181.

(7) ابن الطقطقي، الفخري، في الآداب السلطانية، ص 110.

زمن الوليد نجد «الجراح»[1]. كما نجد من تسمّى بالإسكاف[2]، والنجار والحذّاء[3]، والبزّاز، والعطّار[4]، والبنّاء والصائغ. ولكن منذ القرن الثاني الهجري، نجد أن هذا النوع من التسمّي أخذ ينتشر على نطاق واسع. فنحن نكاد نجد في كل كتاب تأريخي أو جغرافي أو أدبي، ألقاباً تدلّ على الحِرف والمهن، مثل القزاز[5] والخزاز[6] والسمّاك[7] والتمّار[8] والعطّار[9] والجوهري[10] والنفاط والسراج[11] والحلاوي[12] والزجّاج، والفراء، والعلّاف[13]، والورّاق والقصباني[14]، والقصار[15]، والصباغ، والصفّار[16]،

---

(1) الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، (القاهرة ـ 1960)، ص 328.
(2) البلاذري، أنساب الأشراف، ج 5، ص 255.
(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص 4 ـ 5.
(4) ن.م.، ص 327، 419.
(5) ن.م.، ج 7، ص 522.
(6) أبو عمر خليفة بن خياط شباب العصفوري، تاريخ خليفة بن خياط. تحقيق: أكرم ضياء العمري، ج 2 (النجف ـ 1967)، ص 454.
(7) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 2، ص 188.
(8) خليفة بن خياط، ن.م.، ج 2، ص 471.
(9) البيهقي، المحاسن والمساوىء، ج 1، ص 294.
(10) ابن طيفور، بغداد في تاريخ الخلافة العباسية، ص 16.
(11) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 59، 354.
(12) الوزير أبو شجاع، محمد بن الحسين ذيل تجارب الأمم، تصحيح أمدروز (القاهرة ـ 1916)، ص 60.
(13) الصابي، هلال بن الحسن بن إبراهيم، تاريخ، تصحيح: أمدروز مرجليوث، ج 8 (القاهرة ـ 1919)، ص 366، 390، 397.
(14) الأزدي، حكاية أبي القاسم البغدادي، ص 81، 85.
(15) الأصفهاني، الأغاني، ج 14، ص 103.
(16) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 71، 107، 195.

والجصّاص، والنقّاش[1]، والصابوني[2]، والسبّاك[3]، والكيّال[4]، والصائغ[5]، والصناديقي[6] والقصّاب[7].

7 ـ وراثة المهنة:

جرت العادة بين أهل الأصناف، أن تكون الصنعة وراثية يتوارثها الأبناء عن الآباء. وإن كان يحق اختيار المهنة التي يريدها[8]. وقد أكّد إخوان الصفا ذلك بقولهم «إن صناعة الآباء والأجداد أنجع في الأولاد من صناعة الغرباء»[9]. فقد كان من الأمور المألوفة بين ذوي الحِرف أن يساعد الولد والده في صنعته، فكان هاشم بن بشير بن أبي حزم (ت183هـ/ 799م)، العالم المحدث، يساعد أباه الذي كان طباخاً[10]. ومخارق الشاعر مولى الرشيد «كان أبوه جزّاراً مملوكاً، وكان مخارق وهو صبي ينادي على ما يبيعه أبوه من اللحم»[11]. وكان المغني ابن القصّار هو الآخر يشتغل مع «أبيه قصّاراً وتعلّم الغناء فبرع فيه»[12]. كما جرت العادة، أنه بعد وفاة الوالد يخلفه الولد في صنعته، فعمران الحصري أحد بائعي الحصر المشهورين في بغداد

(1) ابن الجوزي، أخبار الحمقى والمغفلين، ص 82، 141.
(2) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 1، ص 172.
(3) ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص 338.
(4) الجاحظ، التاج في أخبار الملوك، ص 11.
(5) ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 362.
(6) عريب، صلة تاريخ الطبري، ص 33.
(7) ابن الأثير، ن.م.، ج 9، ص 205.
(8) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 215.
(9) رسائل إخوان الصفا، ج 1، ص 291 ـ 292.
(10) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10، ص 183 ـ 184.
(11) الأصفهاني، الأغاني، ج 18، ص 253.
(12) ن.م.، ج 14، ص 103.

خلفه ابنه في حانوته[1]. وإن كان باستطاعة الولد أن يفتح دكاناً خاصاً به بعد إتقانه الصنعة على يد والده[2].

8 ـ التعصب للمهنة والتعاون بين ذوي المهن:

إن التكتل الحرفي بين الصُنّاع، بلغ حد التعصب للمهنة، فصاحب كل صناعة يتعصّب لها ويعتزّ بها ويعتبرها أهم من غيرها وإن حاجة الناس إليها أشدّ[3]. وقد أصبح التعصّب للصناعة أمراً شائعاً بين أهل الأصناف[4]، فصار من شعاراتهم «الصناعة نسب»[5]، والنسب يجمع على التحاب والتناصر[6]. وقد أكّد الجاحظ في أكثر من مرة على تعصّب أهل كل صناعة ضد غيرهم وتعاطف أهلها على نظائرهم[7]، «فالحائك إذا رأى تقصيراً من صاحبه أو سوء حذق أو خرقاً قال له يا حجام والحجام إذا رأى تقصيراً من صاحبه قال له يا حائك»[8]. وعندما يتكلم ابن بسام عن نجاري المراكب يؤكّد تضامن ذوي المهنة الواحدة بقوله «إنهم عصبة لا يخالف بعضهم بعضاً»[9] وقد يؤدّي التعصّب للمهنة إلى التصادم بين الأصناف المختلفة، فقد استمرّ التصادم بين صنف الحنّاطين وصنف الجزّارين في مكة مدة طويلة، وأخبار تقاتلهم تذكرها المصادر[10].

---

(1) الهمداني، شرح مقامات بديع الزمان الهمداني، ص 132 ـ 134.

(2) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 178 أ ب.

(3) ابن خلدون، مقدمة، ج 2، ص 291 ـ 292.

(4) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 188.

(5) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص 27، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 8 (طبعة المجمع العلمي بدمشق ـ 1930)، ص 27.

(6) الجاحظ، البخلاء، ص 29.

(7) رسائل الجاحظ، ج 2، ص 199، الجاحظ، ثلاث رسائل، نشر: يوشع فنكل، (القاهرة ـ 382) ص 36.

(8) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ص 126 ـ 127.

(9) نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 148.

(10) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 256، الأصفهاني، الأغاني، ج 16، ص 86، ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 306.

ومما يؤكد تماسك أبناء الصنف الواحد، القتال الذي حصل بين أصحاب الطعام مع الجزّارين، ثم انضمّ الأسكافة إلى البزّازين فقهروا «أصحاب الطعام وهزموهم وأحرقوا أسواقهم»[1]، وتتابعت الفتنة بعد هذه الحوادث فتعاقد أصحاب الخلفان مع الأسكافة ومن معهم وأحرقوا سوقهم[2] ومن الحوادث التي تدلّ على التعصّب للمهنة تكتّل أرباب الحرفة للدفاع عن المشتغلين بمهنتهم، كما حدث في الفتنة التي وقعت بين أصحاب الأكسية وأصحاب الخلفان في الكرخ سنة (422هـ/ 1030م)[3] وفي سنة (423هـ/ 1032م)، عندما دخل العيارون على أحد البزّازين وأخذوا ماله تعصّب له «أهل سوقه فردّ العيارون بعض ما أخذوه»[4].

لقد أدّى التعصّب للمهنة، إلى التعاون بين أبناء الصنف الواحد وشعورهم بالارتباط الوثيق مع بعضهم. فيذكر عن شيخ حجّام، أنه رفض أن يأخذ أجرة حجامته من حجام لأنهم «أهل صناعة واحدة»، وهم لا يأخذون من أهل صناعتهم أجرة أبداً[5]، وفي سنة (422هـ/ 1030م)، تعاون التجار على حراسة أسواقهم ليلاً بالمبيت فيها خوفاً من تحرّكات العيارين[6]. وبلغ من تعاون ذوي المهنة الواحدة، أنهم كان يخلون السوق لأحدهم إذا كان محتاجاً فيسد بذلك خلّته، فقد ذكر الجاحظ «أن رجلاً من القصّابين يكون في سوقه، فيتلف ما في يديه، فيخلي له القصابون سوقهم يوماً، ويجعلون له أرباحهم، فيكون بربحها منفرداً، وبالبيع مفرداً، فيسدون بذلك خلّته ويجبرون منه كسره»[7]. ويؤكد يحيى بن عمر ذلك بقوله إن «الجزّارين والبقالين يخلون السوق لواحد منهم يبيع فيه وحده يوماً أو يومين، ولا ينقص من السعر شيئاً،

(1) ن.م.، ج 8، ص 212.
(2) ن.م.، ج 8، ص 212 ـ 213.
(3) ن.م.، ج 9، ص 419.
(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 62.
(5) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 370 ـ 371.
(6) الحافظ الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق: فؤاد سيد، ج 3، (الكويت ـ 1961)، ص 146.
(7) رسائل الجاحظ، ج 2، ص 200 ـ 201.

وإنما صنعوا ذلك للرفق به إذا فني ما بيده وأراد أن يتزوّج»[1] ومن الشواهد على تعاون أفراد السوق الواحدة ما حدث أثناء حريق سوق الخزازين زمن المعتصم، حيث حاول المعتصم تعويض بعض ما خسروا بتخصيص خمسة آلاف درهم، لتوزّع عليهم، فرفض الكبار في السوق أخذ شيء من المال وطلبوا أن يقسم على أهل البضائع اليسيرة[2]. وكان كبار أفراد الصنف يساعدون بقية الأفراد في قضاء حاجاتهم[3]. كما يتعاون أبناء الصنف الواحد إذا عمل أحدهم عملاً غير مرضٍ، على ستره ولا يفشي سره إلى غير المقادم من أهل صنعته[4]. وقد يتواطأ أبناء الصنعة الواحدة فيما بينهم على تحديد سعر واحد، فيتّفق القصابون مثلاً على سعر يبيعون فيه[5]، وكذلك الخشّابون[6] لذلك سارت الدولة في مثل هذه الأحوال على مبدأ الإجبار بالتسعير ومنع الاحتكار، كما سنرى.

كما أصبح من الواجب على كل من انتسب إلى صناعة ما أن يذكر محاسن متقدميها وظريف أخبارهم وقصصهم وما عُرف عنهم[7]، ويحاول استخراج ما يدلّ على الخصال الفضيلة والخير المحمود في صناعته[8].

ومما تشير إليه المصادر، بالإضافة إلى تعاون أبناء الصنف الواحد، التعاون بين أبناء الأصناف المختلفة. فقد يتّفق الشواؤون على شراء الرؤوس الكاسدة من الرواسين وبيعها مع الشواء بسعره[9]. وقد يرتو الرفاؤون للغسالين

(1) أحكام السوق، ص 117.
(2) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 2، ص 101 ـ 103.
(3) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 181 أ.
(4) ن.م.، ورقة 142 أ ب.
(5) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 28، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 100، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 36.
(6) ابن الأخوة، ن.م.، ص 334، ابن بسام، ن.م.، ص 139.
(7) الأغاني، الأصفهاني، ج 6، ص 62.
(8) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص 74.
(9) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 37.

والقصارين شيئاً من المتاع الذي تلف بأيديهم من دون علم صاحبه[1]. أو يتّفق القصار مع الطراز في تغيير رسم ثوب له من دون علم صاحبه أيضاً[2]. كما يتّفق الجباسون مع البنائين، بأن يكتموا قلّة نضج الجبس لقاء أخذ هدية أو رشوة[3]. وكان المحتسب يقف من هذا التعاون موقف معارض ويمنعه[4].

ومن مظاهر التعاون بين أهل الحِرف، المكاتبة التي كانت تجري بين أهل الأصناف في بغداد ودمشق وغيرها يشرح بعضهم لبعض الحال ويؤكدون لبعضهم ضرورة التماسك[5].

9 ـ اجتماع ذوي المهن للمسامرة والمذاكرة:

كان من بين تقاليد أهل الأصناف، الاجتماع فيما بينهم لقضاء أوقات الفراغ للتسلية، وللتباحث في أمور مهنتهم. فقد كان الحاكة يجتمعون في بيت أحدهم للمسامرة والمناقشة في أحاديث متنوّعة[6] ويذكر أبو نواس أن أحد الحاكة دعاه إلى بيته فوجد عنده اجتماعاً للحاكة[7]. ومما يذكر أن بعض دكاكين ذوي المهن والحرف كانت تتّخذ مكاناً لعقد الاجتماعات. ففي زمن المعتضد كان يجتمع دكان تبان طائفة من الناس فيهم الأغنياء والفقراء «يخوضون في الفضول والأراجيف وفنون الأحاديث»[8]. وقد يجتمع أهل الصنف فيما بينهم للتشاور في أمر من أمور مهنتهم، ويتّفقون على رأي واحد[9].

---

(1) ن.م.، ص 84، السقطي، آداب الحسبة، ص 63.
(2) السقطي، ن.م.، ص 63.
(3) ابن بسام، ن.م.، ص 140.
(4) ن.م.، ص 84، السقطي، ن.م.، ص 63.
(5) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 61 ب.
(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 6، ص 176.
(7) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10، ص 230.
(8) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 88 ـ 89.
(9) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 110، العقباني، تحفة الناظر، ص 88.

الفصل الرابع

علاقة الدولة بالأصناف

أولاً

1 ـ بداية الإشراف على الأسواق:

كانت الأسواق منذ عهد مبكر من تاريخ الدولة الإسلامية، خاضعة للإشراف والرقابة. فقد روي عن الرسول (ص)، «أنه مرّ بصبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال: أصابته السماء يا رسول الله، فقال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غشّ فليس منّا»[1]. كما نجد في أحاديثه ووصاياه، اهتماماً واضحاً بالسوق[2]. وقد فوّض الرسول (ص) أمر الإشراف على الأسواق إلى موظف خاص، فأستعمل سعد بن سعيد بن العاص على سوق مكة بعد الفتح، واستعمل عمر بن الخطاب (رض) على سوق المدينة[3]. كما ذكر عن سمراء بنت نهيك الأسدية، أنها أدركت النبي (ص)، وكانت تمرّ في الأسواق تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر بسوط معها[4].

كذلك اهتم الخلفاء الراشدون بمراقبة الأسواق[5]، فقد كان الخليفة

---

(1) السقطي، في آداب الحسبة، ص 4، الكتاني، التراتيب الإدارية، ج 1، ص 284 ـ 285.

(2) انظر: الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 12 ـ 13، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 65 ـ 66، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 18 ـ 19.

(3) الحلبي، علي بن برهان الدين، إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون المعروف بالسيرة الحلبية، ج 3 (القاهرة ـ 1962)، ص 365.

(4) الكتاني، ن.م.، ج 1، ص 285.

(5) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 257، ابن الأخوة، ن.م.، ص 7.

عمر بن الخطاب (رض) يطوف في الأسواق وعلى عاتقه الدرّة، يتفقّد حال أهل السوق[1]، وكثيراً ما ضرب من يقعد في السوق ولا يعرف أحكامه[2] وروي عنه أنه رأى رجلاً خلط اللبن بالماء فأراقه عليه[3]، كما أمر بائعاً يبيع زبيباً في السوق، أن يزيد من السعر الذي يبيع فيه أو يخرج من السوق[4]. وهكذا نجد أن عمر (رض) باشر بنفسه الإشراف على الأسواق، كما كان يعيّن موظفاً خاصاً لهذا الغرض، فقد جعل السائب بن يزيد عاملاً على سوق المدينة، وكذلك عبد الله بن عتبة[5]. وعيّن على السوق أيضاً سليمان بن أبي حثمة، وكان من فضلاء المسلمين المهاجرين[6]. وذكر أن عمر بن الخطاب (رض) ولّى أمر الإشراف على الأسواق إلى امرأة تسمى الشّفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية القريشية، وكانت صحابية من فضليات النساء، «وكان عمر يقدمها في الرأي ويرضاها ويفضلها وربما ولّاها شيئاً من أمور السوق[7]، ولعله ولّاها في مهمة خاصة تتعلق بأمور النساء[8].

واستمر الإشراف على الأسواق زمن الخليفة عثمان (رض)، فقد كان الحارث بن العاص عاملاً على السوق في زمنه، يشرف على المباع والمشترى

---

(1) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 158، الطبري، تاريخ، ج 4، ص 190، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 270، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7، ص 134.

(2) الكتاني، التراتيب الإدارية، ج 2، ص 18.

(3) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 43.

(4) السقطي، في آداب الحسبة، ص 5، المزني، أحمد بن إدريس المطلبي، مختصر المزني، ج 4 (القاهرة ـ 1961)، ص 92.

(5) أبو عبيد، الأموال، ص 711، الشافعي، الأم، ج 4، ص 205.

(6) ابن عبد البر، أبو عمر بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في أسماء الصحاب، ج2 (القاهرة ـ 1939)، ص62.

(7) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، ج 12، (حيدر آباد ـ 1326هـ)، ص 428، ابن سعد، الطبقات، ج 8، ص 198، الزركلي، الأعلام، ج 3، ص 246.

(8) الكتاني، ن.م.، ج 1، ص 286.

فيه[1]، ويرعى الموازين، ويأخذ العشور[2]. أما الإمام علي (رض)، فكان يمشي في الأسواق يرشد الضال ويأمر البياع والبقّال بعدم الفساد[3]، ويأمر بحسن البيع، وعدم الغش بالكيل والميزان[4]. وكثيراً ما مرّ على سوق الإبل، وأصحاب التمر وأصحاب السمك، فنصحهم[5]، وكان يوصي أهل السوق دائماً، بأخذ الحق وإعطاء الحق[6].

واستمرّت الرقابة على الأسواق طيلة العصر الأموي، حيث يرد ذكر عامل على سوق البصرة لزياد ابن أبيه، (تولّى البصرة في سنة 45هـ/ 665م)[7] وكان للخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، اهتمام بالسوق، فقد كان يمرّ على البقال فيسأله عن السعر الذي يبيع به، ويطلب منه أن يزيد في الوزن[8]، وكان قد عيّن ابن حرملة (وهو مولى لعثمان بن عفان) عاملاً على سوق المدينة[9]. وكان ممّن تولّى السوق في العصر الأموي، داود وعيسى أبناء علي بن عبد الله بن العباس حيث كانا من أعوان السوق بالعراق لخالد بن عبد الله (سنة 125هـ/ 754م)[10]. وتولّى عيسى بن عبد الرحمن، وإياس بن معاوية على التعاقب وظيفة العامل على السوق في واسط زمن ابن هبيرة (تولى واسط سنة 103 ـ 106هـ/ 720 ـ 724م)[11].

---

(1) البلاذري، أنساب الأشراف، ج 5، ص 47.

(2) الديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 267.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 8، ص 5.

(4) ابن سعد، الطبقات، ج 3، ص 18، ابن كثير، ن.م.، ج 8، ص 3.

(5) ابن كثير، ن.م.، ج 8، ص 4، الكتاني، التراتيب الإدارية، ج 1، ص 290.

(6) وكيع، أخبار القضاة، ج 2، ص 196.

(7) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 239.

(8) الطبري، تاريخ، ج 6، ص 496، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 424، ابن الأثير، الكامل، ج 5، ص 9، ابن بسام، ن.م.، ج 8، ص 165، ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 113.

(9) المقدسي، البدء والتاريخ، ج 6، ص 51 ـ 52.

(10) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 202.

(11) وكيع، أخبار القضاة، ج 1، ص 357.

ومن هنا يتبيّن لنا أن الإشراف على الأسواق وجد منذ صدر الإسلام، واستمرّ خلال العصر الأموي، وقد أطلق على الموظف الذي يُشرف على الأسواق اسم «العامل على السوق»، وجعلت من مهامه، مراقبة الأوزان والمكاييل[1]، وجباية الضرائب التي فُرضت على الحوانيت والصُّنّاع[2]، كما يرجّح أن من أعماله التحكيم في الخلافات التي كانت تنشأ بين أصحاب الحرف والمهن[3]. وقد اعتبر البعض هذه الوظيفة أصلاً لوظيفة المحتسب في المجتمع الإسلامي[4].

2 ـ المحتسب ورقابة الدولة:

لم تكن الصناعة في المجتمع العربي الإسلامي الوسيط تتمتع بحرية مطلقة، بل كانت موجّهة من قبل الدولة التي تصدّت إلى التدخّل في شؤونها وتوجيه فعالياتها، ويمكن اعتبار الحسبة أبرز الأجهزة الرسمية ذات العلاقة المباشرة بتنظيم الأصناف. وقد اختلفت الآراء في أصل الحسبة، فقد اعتبرها البعض وظيفة أو نظاماً استُحدث من أجل تطبيق المبدأ الإسلامي المعروف في مجال الأخلاق والتشريع، وهو مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[5] ولتثبيت الأصل الإسلامي للحسبة، فقد أرجعت هذه الوظيفة إلى الرسول (ص)

---

(1) الكتاني، التراتيب الإدارية، ج 2، ص 36.

(2) أبو عبيد، الأموال، ص 711، الشافعي، الأم، ج 4، ص 205، الديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 267.

(3) الأصفهاني، الأغاني، ج 8، ص 276.

(4) انظر: صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 240، عبد العزيز الدوري، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، ص 138، السامرائي، حسام، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية (دمشق ـ 1971)، ص 307.

(5) ابن خلدون، مقدمة، ج 1، ص 405 ـ 406، جرونيباوم، حضارة الإسلام، ص 212، محمد مبارك، الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية (دمشق ـ 1967)، ص 72.

والخلفاء الراشدين، حيث كانوا يباشرونها بأنفسهم[1]، ويرى القلقشندي أن أول من قام بالحسبة عمر بن الخطاب (رض)[2].

أما البعض الآخر، فقد حاول إرجاع فكرة وجود الحسبة إلى العهد البيزنطي، حيث كانت شؤون السوق خاضعة لتدخّل الدولة، التي أوجدت موظّفين خاصين للإشراف على أهل الحرف والمهن[3]. وكانت مثل هذه التنظيمات قد انتشرت في أنحاء الشرق الأدنى، واستمرت طيلة العهد البيزنطي، حتى الفتح العربي، فلما جاء العرب اقتبسوها من دون تبديل أو تغيير، لأنه «لم يكن لهم ما يمكن أن يقدّموه بديلاً عنها»[4]. ولكن وجود هذه الوظيفة في العصر البيزنطي، لا يحتّم إرجاع نظام الحسبة الإسلامي إلى جذور بيزنطية، وأن يقوم دليلاً على أن العرب قد اقتبسوها منهم، فنهضة الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي الوسيط، وتعقيدها وكثرة الصُنّاع، والغشوش والتدليسات التي كان يقوم بها فريق منهم، ورغبة الدولة في مقاومة هذه النزعة السيئة التي تؤدّي إلى الإخلال بالمصلحة العامة، كل تلك كانت من العوامل التي أدّت إلى قيام نظام الحسبة. وقد يكون الأثر البيزنطي أحد العوامل التي ساعدت على ذلك، غير أن اعتبار الحسبة مؤسسة اقتبست من البيزنطيين اقتباساً بحتاً، فرضية لا تستند إلى أدلة قوية، خصوصاً، وأن الرقابة على الأسواق كانت قائمة عند العرب قبل اتصالهم بالتراث البيزنطي، حيث مارسها الرسول (ص) والخلفاء الراشدون أو أنابوا من يتولاها عنهم، كما أسلفنا.

وإن أول إشارة صريحة إلى الحسبة ترجع إلى نهاية النصف الأول من

---

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص258، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص7.

(2) صبح الأعشى، ج 5، ص 451 ـ 452، الحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، (طهران ـ 1967)، ج 1، ص 16.

(3) انظر: رستوفتزوف، تاريخ الأمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ص 344 وما بعدها، أسد رستم، الروم في سياستهم وحضارتهم، ص 17.

(4) نقولا زيادة، الحسبة والمحتسب في الإسلام، ص 31.

القرن الثاني الهجري، فقد كان عاصم بن سليمان الأحول، زمن أبي جعفر المنصور في الكوفة، على «الحسبة في المكاييل والأوزان»[1]. كما ولّى المنصور أبا زكريا بن عبد الله «حسبة بغداد والأسواق» سنة (157هـ/ 773م)[2]. «ويرى سيدو أن المهدي هو الذي ابتدع منصب الحسبة[3]، وبهذا تناسى المحتسبين اللذين عيّنهما المنصور للإشراف على الأسواق.

كان المحتسب، على ما يبدو، يتولّى سلطات واسعة فهو من نصّبه الإمام أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورها ومصالحها[4]، وكانت مهامه دينية واجتماعية واقتصادية، والذي يهمنا هو الجانب الاقتصادي الذي يتعلق بالأصناف[5].

كان على المحتسب مراقبة كافة أرباب الصنائع في المدينة الإسلامية، ويكفي أن نحيل القارىء على كتاب من كتب الحسبة المعروفة ليتبيّن مدى تدخّل المحتسب في شؤون الأصناف. فقد كان عليه مراقبة الأوزان والمكاييل

---

(1) ابن سعد، الطبقات، ج 7، ص 30، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج 5، ص 43. ويشير الخطيب البغدادي، إلى أن عاصم بن الأحول كان «بالمدائن على الموازين والمكاييل ـ يعني كأنه كان محتسباً» وبهذا يخالف ما أورده ابن سعد وغيره من أنه كان على حسبة الكوفة. (الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 12، ص 244).

(2) الطبري، تاريخ، ج 7، ص 653، الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 1، ص 79 ـ 80.

(3) تاريخ العرب العام، ص 220.

(4) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 7.

(5) أكّد الكثير من الباحثين المحدثين على الجانب الاقتصادي من عمل المحتسب، فقد اعتبره بروفنسال «المنظم الحقيقي للحياة الاقتصادية في المدينة وللحياة التجارية والصناعية أيضاً»، واعتبر سيدو المحتسب «ضرب من مراقبي الأسواق المفوّض إليهم سياسة المدينة»، أما لويس فيرى أن المحتسب هو موظف حكومي مهمته الأساسية مراقبة الأصناف. انظر: ليفي بروفنسال، سلسلة محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها، ص 84، سيدو، تاريخ العرب العام، ص 220 ـ 221.

Lewis, The Islamic Guilds, p.25.

المستعملة في الأسواق[1]، كما كان عليه منع الغش والتدليس بين أرباب الصنائع، فيراقب الخبّازين لئلا يغشوا الخبز بخلطه بالحمص والفول أو بدقيق الشعير أو الرز[2]، ويراقب صنّاع القلانس لئلا يستعملوا الخرق البالية في صناعتها[3]، ويمنع الحدّادين والنحّاسين من خلط الحديد القديم بالجديد وبيعه على أنه جديد[4]، ويمنع اللبّانين من خلط اللبن بالماء[5]، ويراقب الكتانيين لئلا يرشوا الماء على الكتان ليثقل وزنه[6]، ويراقب غش الصاغة[7]، والصبّاغين[8]، وغيرهم. أما عقاب الغشاش، فيكون إما بالتصديق بما غشّ[9]، أو التعزير والتشهير، فإن تكرّر غشه أخرجه المحتسب من السوق[10]. وكان من مهام المحتسب مراقبة نظافة المنتج وأدوات الإنتاج وحوانيت أهل الحرف وأسواقهم[11] واهتم المحتسب بأن يكون لأهل كل

---

(1) ابن سعد، الطبقات، ج 3، ص 30، ابن الجوزي، المنتظم، ج 5، ص 129 ـ 130، ج 8، ص 323، الصابىء، المختار من رسائل الصابىء، ص 165، ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 10، وانظر أيضاً: يحيى بن عمر، أحكام السوق، ص 103، الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 18 ـ 20، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 83 ـ 84، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 27، 182.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 23، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 107، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 21.

(3) ابن الأخوة، ن.م.، ص 140.

(4) الشيزري، ن.م.، ص 76، ابن الأخوة، ن.م.، ص 148.

(5) يحيى بن عمر، ن.م.، ص 113.

(6) ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص 87.

(7) الشيزري، نهاية الرتبة، ص 77، ابن الأخوة، معالم القربة، ص 146.

(8) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص 75، 128.

(9) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 105، العقباني، تحفة الناظر، ص 121.

(10) ابن الأخوة، ن.م.، ص 148، العقباني، ن.م.، ص 121.

(11) الشيزري، ن.م.، ص 14، 22، 37، ابن الأخوة، ن.م.، ص 79، 91، 106، 227، ابن بسام، ن.م.، ص 21، 25، 50، 61، ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص 97.

صنف سوق خاصة بهم، فحدّد لكل صنف مكاناً خاصاً[1]. فكان على بائعي السمك أن يتّخذوا سوقاً بعيداً عن الطريق ليقي الناس الروائح الكريهة[2]، ومنع الخبّازين من مجاورة أهل الحِرف التي قد تنتج عنها القذارة مثل السمّاكين والبياطرة والحجامين وما أشبه ذلك[3]. وكان يوزّع الفرّانين على الدروب والمحال وأطراف البلد بحسب حاجة الناس[4]. وجعل الصبّاغين خارج المدينة لأسباب صحية فيما يبدو[5]، وكذلك أمر أن تكون مواضع صُنّاع الآجر خارج المدينة[6].

وكان من واجبات المحتسب مراقبة الدقة والجودة في الصناعة[7]. وقد تصدّى في بعض الحالات إلى امتحان ذوي الحرف والمهن لمعرفة مدى إتقانهم لصنعتهم وخبرتهم فيها[8]. ومن الطريف، أن نذكر هنا، أن بعض الخلفاء اهتموا بامتحان الأصناف، للتأكد من إتقانهم للحِرف والمهن التي يمارسونها، فقد أمر الخليفة هارون الرشيد، بامتحان شيوخ الأصناف، كشيخ العطّارين، والحاكة، والسقلاطينية، وغيرهم، وكانوا ثلاثة وسبعين شيخاً، فمن ثبتت جدارته أبقاه، ومن لم تثبت عزله وولّى غيره[9]. كما طلب الخليفة

---

(1) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 43.

(2) ابن عبد الرؤوف، ن.م.، ص 97.

(3) ن.م.، ص 90.

(4) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 24.

(5) ابن عبدون، ن.م.، ص 50.

(6) ن.م.، ص 34.

(7) ن.م.، ص 59، ابن عبد الرؤوف، ن.م.، ص 102، الشيزري، ن.م.، ص 65 ـ 67، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 137، 227، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 86، 164.

(8) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 83، 95، 99، 101، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 117، 125، 127، 176، 179، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 168 ـ 163، ابن الرفعة، الرتبة في الحسبة، ورقة 87 ب ـ 88 أ ب.

(9) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 184 أ ب.

المقتدر سنة (319هـ/ 931م) من سنان بن ثابت امتحان جميع الأطباء ببغداد وكانوا ثمانمائة وستين طبيباً، لمعرفة مدى إتقانهم لمهنتهم، وأمر المحتسب بعدم السماح لطبيب أن يمارس مهنته إلّا بعد أن يمتحنه سنان بن ثابت[1].

ومن الطريف أن المحتسب كان يفرض مقداراً معيناً من الإنتاج على أهل الأصناف، فيجعل على الحبوبيين والدقّاقين مقادير معيّنة من الطحين يرفعونها إلى الخبّازين كل يوم[2]، ويحدّد لكل حانوت من حوانيت الخبّازين مقداراً معيناً يخبزه في كل يوم بما يلبّي حاجة الناس دون أي خلل أو نقصان[3] ويسري الشيء نفسه على اللبّانين بحيث لا ينتجون كمية أكبر من حاجة المستهلكين فيتعرّض إنتاجهم للتلف[4]، وغالباً ما سجّل المحتسب في دفتره قائمة بأسماء ذوي الحرف وعددهم ومواضع حوانيتهم، للرجوع إليها عند الحاجة[5]. وكان من بين واجبات المحتسب، منع الاحتكار[6]، فقد منع الشخص أن يشتري بضاعة ما وقت الرخاء ويتربّص الغلاء فيرفع سعرها كما يحلو له[7]. ويرجع النهي عن الاحتكار إلى حديث للرسول (ص) قال فيه: «الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون»، وإلى حديث آخر هو: «لا يحتكر إلّا خاطىء»، فإذا ما اكتشف المحتسب أحد المحتكرين لبضاعة ما ألزمه بيعها إجباراً[8]. أما تدخل المحتسب في الأسعار، فسأبحثه في مجال لاحق.

يتبين لنا مما تقدّم أن رقابة المحتسب على الأصناف لم تفرض عليهم

(1) القفطي، أخبار الحكماء، ص 191، آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج 2، ص 202.
(2) الشيزري، ن.م.، ص 21، ابن الأخوة، ن.م.، ص 90، ابن بسام، ن.م.، ص 21.
(3) الشيزري، ن.م.، ص 22، ابن بسام، ن.م.، ص 131.
(4) ابن الأخوة، ن.م.، ص 131.
(5) الشيزري، ن.م.، ص 22، ابن بسام، ن.م.، الرتبة في أحكام الحسبة، ص 21.
(6) الشيزري، نهاية الرتبة، ص 21، ابن الأخوة، معالم القربة، ص 67، 89، ابن بسام، نهاية الرتبة، ص 133.
(7) الشيزري، ن.م.، ص12، ابن الأخوة، ن.م.، ص 65.
(8) ابن عبد الرؤوف، ن.م.، ص 109، ابن الأخوة، ن.م.، ص 65.

قيوداً ثقيلة، ولم يكن في تدخله بشؤونهم اضطهاد مباشر لهم، فعلاقته بهم كانت مراعاة أعمالهم في «الوفور والتقصير» و«الأمانة والخيانة» و«الجودة والرداءة»[1]. ولكن وبتقدم الزمن اشتدّت رقابة المحتسب على الأصناف، وازداد تدخل الدولة في شؤونها، فأصبح للسلطان حق عزل وتولية شيوخ الأصناف[2]، كما أصبح يتدخل في شؤون الشدّ وفي مشاكل الأصناف[3]، وأخيراً أصبحت الأصناف مؤسسة خاضعة لأوامر الحكومة بعد أن كانت تنظيماً شعبياً.

ولكثرة مسؤوليات المحتسب التي يباشرها، فقد جرت العادة على أن يتّخذ له «أعواناً» و«غلماناً»، يلاحقون المخالفين، مما يجعل أهل السوق أكثر خوفاً ورهبة منه[4]، ومن الصفات التي كان يجب توفرها في أولئك الأعوان والغلمان، العفّة، والشهامة، وبعد الهمّة، وكان يجري تهذيبهم وتعليمهم على واجباتهم واكتشاف المخالفين تحت إشراف المحتسب[5]، وقد جرت العادة أن يكون لهؤلاء الأعوان أرزاق ثابتة[6]. كما كان للمحتسب «نوّاب» على ساحل البحر حيث ترد البضائع، ليعلموه بما يرد وما يخرج منها، ويشرفوا على خزنها في المخازن لوقت الحاجة[7]. وقد يكون من ضمن أعوان المحتسب «الشرطة»[8].

---

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 255، 256، النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الإرب في فنون الأدب، ج 6 (القاهرة ـ 1949)، ص 311 ـ 312.
(2) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والجرف، ورقة 115 أ ب، 30 أ ب.
(3) ن.م.، ورقة 115 أ ب.
(4) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 10، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 220، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 15.
(5) ابن الأخوة، ن.م.، ص 121، ابن الرفعة، الرتبة في الحسبة، ورقة 116 ب.
(6) السنامي، نصاب الاحتساب، ورقة 73 أ.
(7) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 16.
(8) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 8.

ولعلّ من أهم أعوان المحتسب «العريف»، فالمحتسب، كما أسلفنا كان يشرف على جميع أعمال الأصناف، ولمّا لم يكن بوسعه الإحاطة بجميع أمورها، فقد كان يتّخذ من أهل كل صنعة عريفاً، عارفاً بصيراً، بأسرارها[1]، من ثقات أهل السوق ووجوه أرباب الصنائع[2]، يتّصف بالأمانة والشرف[3]، واستندوا في ذلك إلى حديث للرسول (ص): «استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها»[4]، فأبو حنيفة مثلاً كان يبيع الخز، وقد عيّن عريفاً على الحاكة[5]، وكان عريف الخبّازين في مصر الفاطمية خبّازاً، وقس على ذلك[6].

أما أهم مهام العريف، فكانت الإشراف على جميع الأمور التي يريد المحتسب معرفتها في علاقته بأهل الأصناف، وأن يوصل أخبارهم إليه[7]. فهو يشرف على أحوال أهل صنعته[8]، ويبحث عن أخبارهم ويطّلع على أسرارهم وينبههم إلى الخطأ في السر والعلن[9]، وإذا اتضح للعريف أن هناك من يغش في صناعته رفعه إلى المحتسب لمعاقبته[10]. وكثيراً ما يرجع المحتسب إلى العريف، ليعرف مدى إتقان وجودة الصنعة[11]، وقد كان للعريف مجلس خاص يحمل إليه ذوو المهن والحرف نماذج من إنتاجهم

(1) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 24، الشيزري، ن.م.، ص 12، ابن بسام، ن.م.، ص 17 ـ 18.

(2) السقطي، في آداب الحسبة، ص 9.

(3) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 223 ـ 224، العقباني، تحفة الناظر، ص 104.

(4) الشيزري، ن.م.، ص 12، ابن بسام، ن.م.، ص 18.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 3، ص 67.

(6) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمّة، (القاهرة ـ 1956)، ص 18.

(7) الشيزري، نهاية الرتبة، ص 12، ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 234، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 18.

(8) الشيزري، ن.م.، ص 12، العقباني، تحفة الناظر، ص 29.

(9) السقطي، ن.م.، ص 33.

(10) الشيزري، ن.م.، ص 40، 72، ابن بسام، ن.م.، الحسبة، ص 64.

(11) الشيزري، ن.م.، ص 65.

ليحكم على مدى إتقانها وجودتها[1]. ويساعد العريف المحتسب في تنظيم طرق العمل بين أهل الأصناف[2]، فقد مارس العريف تنظيم وتوزيع العمل على أرباب الصنائع في البحرين زمن القرامطة[3]. وكان من واجبات العريف الإشراف على البضائع الواردة إلى الأسواق والصادرة منها[4]. وقد يهتم بأدوات العمل التي يستعملها أهل الأصناف[5]، ويراقب مدى إنجازهم للوظائف المفروضة عليهم[6]. وقد يقوم العريف أيضاً بحلّ الخلافات والمنازعات التي تقوم بين أهل صنفه ويحكم بها دون إبلاغها إلى الحاكم[7]. وإذا حدث نزاع ما بين صنفين قام عريفاهما بحلّه وتسوية الأمر[8]. ومما يذكر أن أهل كل صنف يجتمعون أحياناً، عند عريفهم للمسامرة[9]. وقد كان العريف في الغالب، يأخذ أجرة من أهل الأصناف باعتباره يقوم بواجب رعايتهم[10].

3 ـ الضرائب والأصناف:

فرضت الدولة العربية الإسلامية على أهل الأصناف ضرائب متنوعة[11]. ففي الوقت الذي لم يأخذ الرسول (ص) الخراج من الأسواق[12]، فرض

(1) ابن بسام، ن.م.، ص 93.
(2) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 35.
(3) المقريزي، أتعاظ الحنفا، ج 1، ص 164.
(4) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 12، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 18.
(5) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 235.
(6) ابن بسام، ن.م.، ص 21.
(7) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 24.
(8) وكيع، أخبار القضاة، ج 2، ص 247، العقباني، تحفة الناظر، ص 96 ـ 97.
(9) الجاحظ، الحيوان، ج 3، ص 13 ـ 14.
(10) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 167.
(11) ابن خلدون، مقدمة، ج 2، ص 82، الحسن بن عبد الله، آثار الأول في ترتيب الدول، ص 57.
(12) البلاذري، فتوح البلدان، ص 15.

الخليفة عمر بن الخطاب (رض) على الصُّنّاع الخراج[1]، وكان عامل السوق زمن الخليفة عثمان (رض) يجبي العشور منها[2].

أما في زمن الخلافة الأموية فقد فرض المكس[3]، على المبيعات داخل المدينة، والعشور على المستوردات[4]. وقد ألغى الخليفة عمر بن عبد العزيز المكس بكتاب وجّهه إلى أمير البصرة عدي بن أرطأة[5].

أما الضريبة المنظمة على الأسواق فقد فُرضت لأول مرة في العصر العباسي الأول واختلف المؤرخون القدامى فيمن بدأ بفرضها، ففريق يرى أن المنصور كان أول من فرض «الغلة» على الأسواق حين بنى الحوانيت في الكرخ[6]، في حين يؤكد فريق ثانٍ على أن المنصور لم يضع الغلة على الأسواق حتى مات، وأن المهدي هو الذي وضع الخراج على الحوانيت في سنة (167هـ/ 783م)[7]. وأورد فريق ثالث الروايتين معاً[8]. ومهما يكن الأمر، فقد فرض الخراج على الأسواق منذ النصف الثاني للقرن الثاني الهجري، وسمّيت هذه الضريبة أحياناً «بالأجرة»[9]، ويقدّر اليعقوبي (ت284هـ/ 896م) مقدار الضريبة التي تُجبى من أسواق بغداد في الجانبين

---

(1) الطبري، تاريخ، ج 4، ص 190 ـ 191، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 272، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 137.

(2) الديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 267.

(3) المكس: دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق الجاهلية، وكل من باع شيئاً أخذ منه الخراج أو العشر وهو المكس، (ابن منظور، لسان العرب، ج 6، ص 220 ـ 221، مادة المكس).

(4) صالح العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص 273 ـ 274.

(5) أبو عبيد، الأموال، ص 704، ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 283.

(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص 361، الطبري، تاريخ، ج 7، ص 653.

(7) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 399، الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 1، ص 81، ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 13 ـ 14، المقريزي، الخطط، ج 1، ص 103، 308.

(8) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 4، ص 448.

(9) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 399، ياقوت، معجم البلدان، ج 4، ص 448.

وضواحيها في كل سنة باثني عشر ألف ألف درهم[1]. بينما يقدّرها الفقيه الهمداني (ت289هـ/ 902م) بألف ألف وخمسمائة ألف درهم[2].

أما اصطلاح «المستغلات» فقد كان يطلق على الضرائب التي تفرض على الدور والأسواق والطواحين التي بناها الناس على أرض حكومية[3]. ففي واسط زمن ابن هبيرة (129 ـ 132هـ/ 758 ـ 761م) كانت الحكومة تؤجر الحوانيت لأرباب الصنائع وكان عامل السوق يقوم بجباية إيجارها[4]. أما المستغلات التي بناها المكتفي في باب الطاق ببغداد، فكانت تدرّ ألف دينار في كل شهر[5]. وقد قدّرت غلة المستغلات زمن المقتدر بثلاثة عشر ألف دينار في السنة، وكان المقتدر قد أمر بإلغائها[6]. أما أجرة الدكان في القاهرة زمن الفاطميين (القرن الخامس الهجري)، فلم تكن تقلّ عن دينارين في الشهر، وفيها ما لا يقل عن عشرين ألف دكان كانت كلها ملكاً للسلطات[7]. ووجدت في الأندلس حوانيت للدولة تؤجرها لأرباب الصنايع[8].

كما فرضت ضرائب على أسواق الدواب والحمير والجمال، وعلى الأمتعة الصادرة والواردة في العراق سنة (372هـ/ 982م)[9]، وفي سنة (555هـ/ 1160م) فُرضت الضرائب على أصحاب السمك والمدابغ وجميع

(1) البلدان، ص 243، 245.

(2) من كتاب البلدان، مخطوطة مصوّرة عن مخطوطة مشهد، ص 81 ـ 82.

(3) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، ج 3 (القاهرة ـ 1958) ص 94، ، الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، (بغداد ـ 1948)، ص 204.

(4) وكيع، أخبار القضاة، ج 1، ص 357.

(5) عريب، صلة الطبري، ص 34.

(6) الصابىء، الوزراء، ص 310.

(7) فوارد الدكاكين في القاهرة يمكن تقديره بأربعين ألف دينار في الشهر. انظر: ناصر خسرو، سفرنامه، ص 89 ـ 90.

(8) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 31.

(9) أبو شجاع، ذيل تجارب الأمم، ص 71.

البيع[1]. واستمرّت مثل هذه الضرائب في الدولة العباسية بين إلغاء وإبقاء حسب الظروف[2]. كما فُرضت في ولاية البصرة سنة (420هـ/ 1029م) ضرائب على سوق الدقيق، ومقالي الباذنجان، وسميريات المشارع، ودلالة ما يباع من الأمتعة[3].

ومن الضرائب التي فُرضت على أهل الأصناف، مكس على المنسوجات الحريرية والقطنية، وهي عُشر الثمن، ففي سنة (375هـ/ 985م)، «صمم صمصام الدولة بأن يجعل على الثياب البريسميات والقطنيات التي تنسج ببغداد ونواحيها العشر من أثمانها»، وقد قدّر إيراد هذه الضريبة بمليون درهم، وجوبهت بمعارضة شديدة من قبل أهل الأصناف، مما اضطر الأمير البويهي إلى إلغائها[4]. وفي سنة (389هـ/ 998م) أعاد الوزير أبو نصر سابور فرض هذه الضريبة، وبالرغم من تذمّر أهل الأصناف وثورتهم هذه المرة أيضاً، إلا أنهم ظلوا يؤدونها حتى سنة (401هـ/ 1010م)[5].

4 ـ التسعير والاحتكار في الدولة الإسلامية:

كان سعر البضائع بصورة عامة يخضع للعرض والطلب، على أننا نجد أحياناً أن الدولة كانت عند وجود احتكار يؤدي إلى غلاء الأسعار وإلى تذمّر شعبي مما يهدّد بالاضطراب والفتن.

وكثيراً ما استشارت الدولة عند قيامها بالتسعير أهل الرأي والبصيرة في

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 10، ص 194.
(2) ن.م.، ج 7، ص 174، ج 8، ص 78، 120، ج 10، ص 194، ابن الساعي، الجامع المختصر، ص 228.
(3) ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 407.
(4) أبو شجاع، ن.م.، ص 172، ابن الجوزي، ن.م.، ج 7، ص 127، ابن الأثير، ن.م.، ج 9، ص 46، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 303، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة ـ 1959)، ص 380.
(5) الصابي، تاريخ، ج 8، ص 336.

ذلك[1]. فإذا أراد الإمام مثلاً أن يسعّر شيئاً جمع أهل ذلك السوق، وسألهم عن السعر الذي يشترون به ويبيعون، (فإذا رأى شطاطاً في البيع نازلهم على ما فيه لهم وللعامة صلاح وسداد حتى يرضوا به، ويتعاهد ذلك منهم بعد ذلك في كل حين، فمن وجد منهم قد زاد في الثمن أمره أن يبيع كبيع أصحابه، وإلّا أخرجه من السوق وأدّبه»[2]، كما كان له الحق في منع ذوي المهنة الواحدة من الاتفاق على سعر واحد، وذلك منعاً لاستغلال المستهلكين[3]. وقد يشترك أمناء الصنعة (شيوخ الأصناف) والمحتسب وبعض الشهود بوضع لائحة لأسعار البضائع[4].

واهتمت الدولة العباسية بالأسعار، فقد كان المنصور يأمر ولاة البريد في جميع الأقاليم أن يكتبوا له كل يوم بسعر القمح والحبوب والأدم، وبسعر كل مأكول، فإذا وجد تغيّراً في الأسعار كتب إلى والي الإقليم يسأله عن العلة في زيادة السعر، فإن اقتنع بها حاول إزالتها حتى يعود السعر إلى ما كان عليه[5]. وكان ضجر العامة من ارتفاع الأسعار كثيراً ما أجبر الدولة العباسية على إنقاص السعر السائد وفرض سعر معين. ففي سنة (308هـ/ 920م) ضجر العامة من ارتفاع الأسعار، فأمر الخليفة المقتدر بخفض السعر، وطلب المحتسب أن يسعّر بأقل من السعر القديم[6]. وتأتي الإشارة الأخرى في سنة (324هـ/ 935م) عندما شغب العامة بسبب الغلاء، ففرض سعر معين

(1) المرغيناني، أبو الحسن بن أبي بكر بن عبد الجليل الراشدي، البداية في شرح المبتدى»، تحقيق: مصطفى العدوي، ج 4 (القاهرة ـ 1936)، ص 68.
(2) ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص 88 ـ 89، ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 28، العقباني، تحفة الناظر، ص 134.
(3) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 100، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 36، 148.
(4) السقطي، في آداب الحسبة، ص 23.
(5) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 96.
(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج 1، ص 73 ـ 74، عريب، صلة، ص 84.

للدقيق[1]. وفي سنة (358هـ/ 968م) سعّر الطعام بسبب الغلاء[2]. وفي مصر الفاطمية سنة (395هـ/ 1004م) وبسبب الغلاء أيضاً سعّر القمح بعد أن جمع من الطحّانين والخبّازين[3].

أما بالنسبة إلى الاحتكار، فقد تقوم الدولة باحتكار بعض الصناعات، لا سيما التي تحتاج إلى منتجاتها. فقد احتكرت صناعة المنسوجات الرسمية «الطراز»[4]. فكان للخليفة الفاطمي مثلاً (في القرن الخامس الهجري) مناسج خاصة به[5]. وقد تقوم الدولة باحتكار بعض الغلّات التي ترى حاجة المجتمع إليها، وذلك حين تندر، وترتفع أسعارها[6]. ومن الصناعات التي احتكرت عمل الثلج والقزّ، ففي سنة (372هـ/ 982م) جعلهما الأمير البويهي عضد الدولة متجراً خاصاً[7]. كما كان أمير قنسرين[8]، سنة (370هـ/ 680م) يحتكر المتاع الوارد ويبيعه لأهل البلد بالصورة والثمن الذي يريده، كما كان يحتكر عمل الخلّ والصابون فيها، وليس في البلد مبيع ولا مشترى إلّا وله فيه مدخل قبيح[9].

غير أن الدولة قامت في الوقت نفسه بتقديم مساعدات مالية لأهل الأصناف، فقد حاول المعتصم مثلاً تعويض بعض الأموال التي خسرها أهل الأصناف أثناء حريق الخزازين ببغداد[10]. وفي عام (323هـ/ 934م)، عندما

---

(1) الصولي، أخبار الراضي بالله والمتّقي بالله، ص 71.
(2) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 601.
(3) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 15.
(4) الصابيء، المختار من رسائل الصابيء، ص 143.
(5) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 77.
(6) المقريزي، ن.م.، ص 13.
(7) أبو شجاع، ذيل تجارب الأمم، ص 71.
(8) قنسرين: مدينة في بلاد الشام. (ياقوت، معجم البلدان، ج 4، ص 403 ـ 404).
(9) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 163.
(10) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 2، ص 101، وكيع، أخبار القضاة، ج 1، ص 267 ـ 268.

وقع حريق في سوق البزّازين في الكرخ، أطلق الراضي لهم ثلاثة آلاف دينار[1]. كما كانت محظية الخليفة المستنصر بالله شاهان (ت651هـ/1253م) تصرف شهرياً إلى الزراكشة والصاغة والتجّار والبزّازين والجوهريين وأرباب الصنائع على اختلاف صنائعهم حوالي خمسمائة وستين ألف درهم، على سبيل البر والصدقة[2].

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ح 6، ص 276.

(2) ابن الساعي، تاج الدين أبي طالب علي بن أنجب، نساء الخلفاء، تحقيق: مصطفى جواد، (دار المعارف ـ القاهرة) ص 119 ـ 120، أبو العباس إسماعيل بن العباس الغساني، العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم (أطروحة ـ بغداد ـ 1970)، ج 2، ص 501.

ثانياً ـ نشاط الصنف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي:

لعب الصنف دوراً اقتصادياً مهماً في المجتمع العربي الإسلامي الوسيط، فهو المنتج للسلع الضرورية والكمالية التي يحتاجها الناس، وكانت له القدرة على تحديد كمّيتها ونوعيتها وحتى سعرها. فكثيراً ما اتّفق أهل الصنف الواحد على سعر معيّن لا يبيعون بغيره[1]. بل قد يقوم أهل الصنف الواحد بالتواطؤ على إخلاء السوق مما ينتجونه ويبيعونه، «ويرفعون أيديهم عن الأعمال، حتى تضيق أحوال الناس ويضطروهم إلى الإذعان لما يريدون»[2]. ولذا نجد أن ضرورة فرض رقابة حكومية للحدّ من السيطرة الاقتصادية للصنف في المجتمع، كان من عوامل استحداث وظيفة المحتسب.

ويقوم الصنف بدور فعّال في أوقات الأزمات الاقتصادية لحماية أعضائه، ولدينا إشارات عديدة عن وقوف الصنف ضد السلطة، لحماية أعضائه من التعسّف ففي سنة (305هـ/ 317م)، فرض أمير البصرة على الأسواق مقادير محدودة من الإنتاج، فوثب به أهل الأسواق وحاصروه في داره، مما اضطر الخليفة المقتدر إلى عزله[3]. وكثيراً ما وقف الصنف ضد

---

(1) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص 100، ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 36، 148.

(2) العقباني، تحفة الناظر، ص 135.

(3) عريب، صلة الطبري، ص 66.

الضرائب التي تفرضها الدولة، فقد ثار صنّاع المنسوجات القطنية والحريرية في بغداد سنة (375هـ/ 985م) حين فرض البويهيون ضريبة العشر على منتوجاتهم، ولم تهدأ الحالة حتى ألغيت الضريبة[1]. وثاروا ثانية سنة (389هـ/ 998م)، حين أُعيد فرض هذه الضريبة، وقصدوا المسجد الجامع في بغداد ومنعوا الخطبة والصلاة، ولكن هيجانهم هذه المرة لم يؤدّ إلى النتيجة المطلوبة، كما أسلفنا[2]. وفي سنة (421هـ/ 1030م)، فُرضت ضرائب في البصرة على سوق الدقيق، ومقالي الباذنجان وسميريات المشارع، ودلالة ما يُباع من الأمتعة وغيرها، كما أسلفنا، فهاج أهل هذه الأصناف واصطدموا بالجند[3].

وكان ارتفاع الأسعار واحتكار الغلال كثيراً ما يؤدي إلى ضجر وهيجان يشترك فيه جميع العامة بِمَنْ فيهم أهل الأصناف. مما يضطر الدولة إلى التدخل لترخيص الأسعار وتوفير الغلال، كما حدث في السنوات، 251هـ/ 865م، 272هـ/ 885م[4]، 307هـ/ 919م[5]، 308هـ/ 920م[6]، 309هـ/ 921م[7]، 398هـ/ 1007م[8].

أما في المجال السياسي فيمكن القول إن نشاط أهل الأصناف لم يبلغ حداً استطاعوا معه أن يوجّهوا سياسة الدولة حسب مشيئتهم أو مصلحتهم.

---

(1) أبو شجاع، ذيل تجارب الأمم، ص 172، ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 127.
(2) الصابيء، تاريخ الصابيء، ج 8، ص 336.
(3) ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 407.
(4) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 336، ج 10، ص 10، ابن الأثير، ن.م.، ج 7، ص 158، 420.
(5) ابن الأثير، ن.م.، ج 8، ص 116 ـ 117، الهمداني، تكملة الطبري، ج 1، ص 30.
(6) عريب، صلة، ص 48، حمزة الأصفهاني، تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، (بيروت)، ص 125، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 380.
(7) عريب، ن.م.، ص 85.
(8) ابن الأثير، ن.م.، ج 9، ص 204.

ولكن ما دام أهل الأصناف فئة من فئات المجتمع فلا بدّ أنهم تأثروا بالأحداث السياسية التي تجري فيه، بل كثيراً ما نرى أهل الأصناف يستجيبون للحركات الاجتماعية المعارضة للدولة كانضمامهم إلى الحركة الإسماعيلية ـ القرمطية، كما أسلفنا. وكثيراً ما تعرّضت الأصناف لأنواع مربكة من النشاط في أوقات الأزمات السياسية. فالسوق كان مسرحاً عبأ فيه المختار أصحابه أثناء حركته ضد الأمويين سنة (66 ـ 67هـ/ 685 ـ 686م)[1]. وفي سنة (141هـ/ 758م) أثناء خروج الراوندية[2] في الكوفة في عهد المنصور خرج «أهل الأسواق» لقتالهم[3] وعندما خلع المأمون أخاه الأمين سنة (159هـ/ 810م)، انضمّ أهل الأسواق والصُنّاع والفعلة إلى الجيش الذي أعده الأمين لقتال المأمون[4]. كما اشتركوا في جيش الأمين الذي تحصّن في همذان لقتال المأمون[5]. وفي سنة (197هـ/ 812م) أثناء حصار جيش المأمون لبغداد اشترك (باعة الطرق وأهل الأسواق) في الدفاع عنها[6]. أما أثناء الفوضى التي أعقبت وفاة الخليفة المنتصر وتولّي المستعين سنة (248هـ/ 862م) نجد أن أهل الأصناف «أصحاب الحمامات وغلمان الباقلي»، قد حملوا الرماح والتراس للقتال في بغداد، وفي سامراء، انتهب «أصحاب الفقاع والنطاف وأصحاب الحمامات والسقاؤون وغوغاء الأسواق» السلاح من الأتراك[7].

---

(1) الطبري، تاريخ، ج 6، ص 47.

(2) الراوندية، ذكر أنهم من خراسان، كانوا يقولون بالتناسخ ويزعمون أن روح آدم انتقلت إلى عثمان بن نهيك، وأن ربهم الذي يطعمهم ويسقيهم هو أبو جعفر المنصور، وأن الهيثم بن معاوية جبريل، وإلى غير ذلك من الأقاويل. (انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج 10، ص 75 ـ 76، ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 122).

(3) الطبري، ن.م.، ج 7، ص 505 ـ 506، ابن الأثير. الكامل، ج5 ص503، ابن العبري، ن.م.، ص122.

(4) الطبري، ن.م.، ج 8، ص 406.

(5) الطبري، ن.م.، ج 8، ص 412 ـ 413.

(6) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 447 ـ 448، ابن الأثير الكامل، ج 6، ص 272 ـ 273.

(7) الطبري، ن.م.، ج 9، ص 257.

وكثيراً ما أدّت تحرّكات القرامطة إلى تعطيل أعمال الأصناف كما حدث في (سنتي 316هـ/ 928م و319هـ/ 931م) في بغداد[1]. وقد يشترك أهل الأصناف في الجيوش للدفاع عن بلدهم كما حدث في فتنة الأمين والمأمون، كما أسلفنا، واشتراكهم إبّان خلافة المهدي في الجيش الذي غزا بلاد الروم بقيادة هارون الرشيد[2]. وعندما أغار البجأة (أو البجعة)[3]. على أرض مصر سنة (241هـ/ 855م)، أمر الخليفة المتوكّل بقتالهم، فأنضم إلى الجيش الذي أعدّ لهذا الغرض، من كان يعمل في استخراج المعادن من العمّال[4]. وفي سنة (528هـ/ 871م) عندما سار أبو أحمد الموفق (أخو الخليفة المعتمد) لقتال صاحب الزنج صحبه «سوقة بغداد» للقتال معه[5].

وقد تؤخذ أحياناً موافقة أهل الأصناف عند بيعة ولي العهد، كما فعل الرشيد، عندما بايع لابنه المأمون بعد الأمين سنة (183هـ/ 799م)[6] وكانت الدولة تستخدم أحياناً أهل المهن والحرف في بعض الخدمات السرية (الجاسوسية)، فقد استخدم أبو جعفر المنصور حجامة للتجسّس وذلك عند دخولها المنازل والوقوف على الأخبار، كما استخدم بقالاً فتح له دكاناً وأمره أن يبيع للناس ما يحتاجون إليه من البيوع، والتطلّع على أخبارهم[7]، وكان الصرّاف ابن مقرن عيناً في الكوفة لأبي جعفر المنصور أيضاً[8].

---

(1) حمزة الأصفهاني، تاريخ سني ملوك الأرض، ص 154، 158.
(2) المقدسي، البدء والتاريخ، ج 6، ص 96.
(3) البجأة أو البجعة، جنس من أجناس الحبش في المغرب الإسلامي، وكانت في بلادهم معادن الذهب، وهم يقاسمون من يعمل فيها، (الطبري، تاريخ، ج 9، ص 204) (هامش).
(4) الطبري، تاريخ، ج 9، ص 204 ـ 205، ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 77 ـ 79.
(5) ابن كثير، ن.م.، ح 7، ص 252.
(6) اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 415.
(7) البيهقي، المحاسن والمساوىء، ج 1، ص 241 ـ 243.
(8) الطبري، ن.م.، ج 7، ص 631.

أما نشاط الأصناف الاجتماعي، فيتمثل باشتراكها في المناسبات الاجتماعية بصفتها المهنية، حيث يظهر كل صنف أروع إنتاجاته اعتزازاً بصنعته ومشاركة بالمناسبة[1]. وقد اعتاد أهل الأصناف أن يظهروا الزينة في أسواقهم في المناسبات المفرحة، مما يدل على مشاركتهم بالسرور والفرح. ففي سنة (392هـ/ 1001م) عندما نزل النجمي (عميد الجيوش زمن بهاء الدولة) بغداد، «زيّنت له الأسواق ونصبت القباب، وأظهر من الثياب والفرش الفاخرة، والأواني والصياغات الكثيرة»[2]. وفي مصر الفاطمية سنة (439هـ/ 1047م) أقيمت الأفراح عندما رزق السلطان صبياً، فزيّنت المدينة والأسواق زينة عظيمة، حيث «كانت دكاكين البزّازين والصرّافين وغيرهم مملوءة بالذهب والجواهر والنقد والأمتعة المختلفة والملابس المذهبة والمقصبة، بحيث لا يوجد فيها متّسع لمن يريد أن يجلس[3] وشاهد ابن بطوطة في بغداد «فرجة» بسبب برء الخليفة الناصر من كسر أصاب يده، «فزيّن أهل كل سوق سوقهم، وعلّقوا بحوانيتهم الحلل وثياب الحرير وبقوا على ذلك أياماً»[4].

وشارك أهل الأصناف في المناسبات المحزنة أيضاً، فكثيراً ما تُغلق الأسواق عند وفاة رجل من رجالات الدولة، أو وفاة رجل جليل. ففي سنة (275هـ/ 888م)، غلقت أسواق مدينة بغداد بسبب وفاة أحمد بن محمد غلام خليل، وكان رجلاً زاهداً[5]. وعند وفاة الخليفة القائم بأمر الله سنة (463هـ/ 1070م) أغلقت جميع الأسواق[6] وفي سنة (465هـ/ 1072م)،

---

(1) انظر: الفصل الثالث، المواكب.

(2) الصابىء، تاريخ الصابىء، ج 8، ص 438.

(3) ناصر خسرو، سفرنامه، ص 105.

(4) ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي، رحلة ابن بطوطة. (بيروت ـ 1964)، ص37.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 5، ص 80، ابن الجوزي، المنتظم، ج 5، ص 96.

(6) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 295، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12، ص 110.

وعند وصول خبر موت الأب أرسلان إلى بغداد أقام له الناس العزاء وأغلقت الأسواق[1].

ومن المناسبات الاجتماعية التي شارك فيها أهل الأصناف، عاشوراء، وهو العاشر من محرم يوم مقتل الحسين (رض) وصحبه الكرام، حيث تغلق الأسواق ويعطّل البيع «فلا يذبح الجزّارون ولا يطبخ الهراسون»، وكانت تعلّق المسوخ، ويظهر الناس الحزن والبكاء[2]. ولا زالت بعض آثار هذه العادة جارية حتى الآن في العراق، حيث يغلق أرباب الحرف والمهن حوانيتهم ويشتركون في مواكب العزاء التي تحمل أسماء حرفهم عادة. كما كان أهل الأسواق يظهرون في الثامن عشر من ذي الحجة من كل سنة، الزينة وتُفتح الأسواق ليلاً ونهاراً، فرحاً بعيد غدير خم[3]، وهو اليوم الذي يعتقد الشيعة، أن الرسول (ص) بايع فيه الإمام علياً (رض) بالخلافة.

أما بالنسبة للنشاط الثقافي لأهل الأصناف، فقد كانت بعض دكاكين ذوي الحرف محلاً تجري فيه مناقشات كثيرة[4]. وحكي أن دكان تبان في زمن المنصور كان محلاً لاجتماع طائفة من الناس، يخوضون في مختلف الأحاديث[5]. أما سوق الورّاقين في بغداد، فقد كان مجلساً للعلماء والشعراء[6]، وكان الشيخ ابن حفص أحمد بن شاهين، يعلم الحديث في حانوت رجل عطّار ببغداد[7]. وقد ظهر من بين أهل الأصناف الكثير من

(1) ابن كثير، ن.م.، ج 12، ص 106.

(2) الهمداني، تكملة الطبري، ج 1، ص 223، ابن الجوزي، ن.م.، ج 7، ص 15، ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 549، 600، ابن كثير، ن.م.، ج 8، ص 267، ج 11، ص 267، ج 12، ص 93.

(3) الهمداني، ن.م.، ج 1، ص 228، ابن الأثير، ن.م.، ج 8، ص 549 ـ 550.

(4) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 170 أ.

(5) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 88 ـ 89.

(6) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص 26.

(7) الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج2 ص64.

المفكرين والأدباء والشعراء، فكان الزجّاج النحوي يعمل في خراطة الزجاج ويتناول أجراً قدره درهم ونصف يعطي منها لأستاذه المبرد درهماً في اليوم لقاء تعلّمه[1] وكان الشاعر أبو العتاهية بائع جرار[2]، أما الجاحظ فكان يبيع الخبز والسمك[3]، وكان السري الرفاء، يرفو ويطرّز في سوق البزّازين بالموصل، فاتصل بسيف الدولة فارتفع شأنه بين الشعراء[4]. كما كان أهل كل صنف يؤلفون كتباً في صناعتهم ينتفع بها من جاء بعدهم[5].

(1) ياقوت، معجم الأدباء، ج 1، ص 47، الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 6، ص 86.

(2) المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 327، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 3، ص 266.

(3) ياقوت، ن.م.، ج 6، ص 56.

(4) الثعالبي، أبو منصور بن عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، ج 2 (القاهرة ـ 1947)، ص 117 ـ 119.

(5) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 51 أ.

ثالثاً ـ النقابات الحرفية في أوروبا الوسطية: دراسة مقارنة

إن قوانين الدولة البيزنطية وأنظمتها، التي شرعت في القرن العاشر الميلادي، تظهر لنا سعة تنظيمات العمال وكثرة عددها وفعاليتها[1]. حيث ضمن هذه التنظيمات، الصاغة، والقصّابين، والخبّازين، والطحانين، وصُنّاع النسيج، وصُنّاع الأقفال، والسبّاكين، وصناع الجلود، والرسّامين، وغيرهم[2]. وقد كان للمنظمات الحرفية البيزنطية أحياء خاصة في المدينة، وكان لكل أهل مهنة وحرفة سوق خاص، فكان للجزّارين سوق، ولباعة السمك سوق، وتمركز العطّارون في مكان خاص بهم. وإذا أراد شخص أن يفتح دكاناً، وجب عليه أن يجعل بينه وبين من يشغل دكاناً قديماً، مسافة سبعة أذرع واثني عشر قدماً، فإن لم يلتزم بهذه الأوامر دفع غرامة، وطُرد من النقابة[3].

وكان للنقابة تنظيم متدرج في الرتب، فهناك رئيس النقابة الذي يعيّن من

(1) Bolssonnade, P. life and work in Medieval Europe, Translated by: Eileen Power, (London-1942), p.46.

(2) كتاب والي المدينة، ترجمة: الباز العريني، (الملحق الرابع من كتاب الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة)، ص 152 وما بعدها، أسد رستم، الروم في سياستهم وحضارتهم، ص 17، Bolssonnade, op. cit., p.46-7.

(3) والي المدينة، ص 141، 154، 166، 169.

قبل والي المدينة، من بين أفراد الطائفة، وهو وسيط بين أفراد الطائفة والنقابة، وعليه أن يضمن حسن تنفيذ أعضاء النقابة لإرشادات وأوامر والي المدينة، وكان من واجباته الإشراف على شراء المواد الأولية[1]، وحل المنازعات التي تحدث بين أعضاء نقابته، وفي الحالات المستعصية يقوم والي المدينة بالتحقيق، وإذا عجز رئيس النقابة من مباشرة واجبات وظيفته بسبب المرض أو الشيخوخة، فينبغي أن يعتزل الخدمة، وأن يحصل على ما هو مقرر له باعتباره رئيساً سابقاً للنقابة، وعندئذٍ يحل مكانه في المنصب الشخص الذي يليه في الرتبة[2].

وكانت النقابات الحرفية خاضعة لرقابة الدولة. فقد أوكل إلى والي المدينة، أن يتدخّل في تحديد الأسعار حسبما تقتضي الأحوال، ولا يجوز لشخص أن يمارس مهنة ما إلّا بعلم والي المدينة. كما كان الوالي يُشرف على الأوزان والمكاييل، التي تحتم أن تحمل ختمه، وكان البيع يتم وفق تعليماته أيضاً، ومن مهامه مراقبة إتقان الصنعة للحصول على مستوى عالٍ من البضاعة، كما يراقب مدى تطبيق النقابة للواجبات الدينية[3].

وكان لزاماً على والي المدينة أن يستخدم عدداً من الموظفين ليقوموا بالإشراف الدقيق على ما تمارسه النقابات من أعمال. وهؤلاء الموظفون هم، المندوبون، والمراقبون، والمقومون، ومفتش على الموازين والمكاييل، وآخر على النسيج، وغيرهم، فقد اختصّ المراقب بالإشراف المباشر على الأجانب، ومن واجباته فحص سلعهم، ومنع تخزين البضائع. أما المقوّمون فيتولون التفتيش على النقابات المختلفة، ويجبون منها ما هو مقرّر عليها من الرسوم[4].

---

(1) كتاب والي المدينة، ص 143، 150.

(2) ن.م.، ص 147 ـ 148.

(3) Boissonade, op. cit., p.47-8. Boak, late Roman and Byzntine, Encyclopedia of Social Sciences, Vol.7-8 p.206.

والي المدينة، ص 141، 151، 170.

(4) والي المدينة، ص 143.

وكان لزاماً على الشخص الذي يريد أن ينتمي إلى نقابة ما، أن يحصل على إقرار من عدد من أعضاء النقابة في اجتماع يحضره والي المدينة، بأنه أهل لأن يكون في هذه الحرفة. وقد منع تلقين أي شخص أسرار المهنة وأصولها ما دام غير منتم إلى نقابتها، ودون علم من والي المدينة ورئيس النقابة[1]. كما منع أهل النقابات من التعامل مع اليهود[2].

أما أوروبا الغربية الوسيطة، فقد شهدت منذ القرن الحادي عشر الميلادي تطورات عميقة وتقدمية، تحت مختلف التأثيرات والعوامل، أدّت إلى استحداث التنظيمات الحرفية. وأقوى هذه المؤثرات، اتساع التعامل النقدي، ونهضة التجارة، مما جهّز العمال برأس المال الذي يحتاجون إليه لتجهيز المواد الأولية. وفي هذه الحقبة نمت الصناعة كذلك، وتخلّصت من قيود الإقطاع وأخذت تنمو حول المدن، ولعدة قرون تطوّرت الصناعة في المدن، جاذبة إليها حتى العمل الريفي ومن ثم توسّعت أعداد الطبقة العاملة نتيجة لذلك. يُضاف إلى هذه العوامل، ما حصل عليه الغرب في أوقات السلم والحرب وبطريق التجارة من أساليب صناعية وأشكال أكثر إتقاناً للصناعة الإسلامية والبيزنطية[3].

وهكذا شهد القرن الثالث عشر ظهور النقابات في أوروبا الغربية[4]. وقد امتازت هذه النقابات بوجود نظام متدرج من الرتب حيث نجد الأستاذ (الأسطى)، والصانع، والمبتدىء[5]. أما الأستاذ (الأسطى)، فقد امتاز في

(1) ن.م.، ص 153، 164.

(2) ن.م.، ص 157.

(3) Boissonnade, op. cit., p.179 Roy C. Cave and Herbert, H. Coulson, A Source Book for Medieval Econonmic. History, (New York-1965), p.243.

(4) Thompson, J.W. Economic and Social History in the Middle Ages, (New York- 1961), p.296. Boissonnade op. cit., p.213.

(5) عاشور، سعيد عبد الفتاح، أوروبا العصور الوسطى، ج 2 (القاهرة ـ 1963)، ص 108، اليوسف، عبد القادر أحمد، العصور الوسطى الأوروبية، (بيروت ـ 1967)، ص 209.

العصور الوسطى، بأنه صانع يسهم بيده شخصياً في أهم عمليات الحرفة، كما كان رئيس عمال حيث يرأس صناعه وصبيانه المبتدئين، وكان في الوقت نفسه صاحب العمل أو المستخدم الذي يأخذ على عاتقه مشروعاً إنتاجياً ويجهز رأس المال، وهو تاجر بالنسبة للمواد الأولية الخاصة بصناعته، كما أنه كان يكرّس قسطاً من وقته وماله للقيام بوظيفة التاجر، حيث يأخذ على عاتقه بيع منتجاته[1]. ولكي يصبح الصانع أستاذاً (أسطى)، كان عليه أن يعمل مبتدئاً عند أحد «الأسطوات» من أعضاء النقابة، وقد حدّدت النقابة ـ عدد المبتدئين عند كل عضو، وعدد السنوات التي ينبغي أن يمضيها التلميذ في تعلّم المهنة، وبذلك تستطيع النقابة أن تضبط عدد الصُنّاع الذين ينتمون إلى حرفتها، وتتأكد أيضاً من أن أعضاءها أصابوا تدريباً كافياً[2].

ويتعهّد المبتدىء في فترة التدريب بطاعة أستاذه وتنفيذ تعاليمه والحرص على مصالحه ورعاية أمواله وأسراره، وفي مقابل ذلك يجهّزه الأستاذ بالمسكن والملبس والمأكل، كما كان له حق الإشراف الحرفي. وبعد أن يقضي الصبي في الحرفة مدة تتراوح بين عامين وثمانية، يصبح صانعاً يستطيع أن يشتغل مقابل أجر يومي زهيد. ولكي يصبح الصانع أستاذاً يجب أن يجتاز امتحاناً يثبت فيه إجادته لصنعته وتفوّقه فيها، كأن يصنع أنموذجاً جيداً من صنعه يخضع لفحص واختبار موظفي النقابة، بحيث تثبت قدرته على ممارسة الحرفة وبراعته فيها، فإذا اجتاز كل هذه المراحل تحتّم عليه أن يُقيم وليمة بهذه المناسبة[3].

لم تلبث النقابات أن تكاثرت في كل مدينة أوروبية وتفرّعت، حتى

---

(1) Unwin, Gorge, Industrial organization in the sixteen and seventeen centuries, (England- 1963), p.10 Boissonnade, op. cit., p. 213.

(2) العريني، الباز، النظم والحضارة في العصور الوسطى، (القاهرة ـ 1968)، ص 215.

(3) Boissonnad, op. cit., p.212-3.

عاشور، أوروبا العصور الوسطى، ج2 ص108 ـ 109، الباز العريني، النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، ص217.

شملت جميع الصناعات والحرف. وبازدياد التخصّص في الصناعة ازداد عدد هذه النقابات، مما أدّى إلى كثير من الخلافات بين بعضها والبعض الآخر بصدد حدود كل منها وتخصصها. ومن الأمثلة الطريفة المعروفة عن العصور الوسطى، أنه حرّم على صانع الأحذية أن يصلح حذاء مستعملاً، كما حرّم على الإسكافي أن يصنع حذاء جديداً، وذلك من باب احترام التخصص.

أما أهم مهام النقابات الأوروبية الوسيطة، فقد كانت رعاية المصالح الاقتصادية لأعضائها، فلا يسمح لصانع أن يباشر حرفة في المدينة إلّا إذا كان عضواً في نقابتها التي تضمّ عدداً من المشتغلين بهذه الحرفة. كما حرصت النقابة على عدم استيراد بضائع تضرّ الإنتاج المحلّي للمدينة، فكلّ نقابة كانت تحتكر السوق في المدينة ضمن دائرة اختصاصها في الوقت الذي تحرص على عدم قيام منافسة بين أعضائها[1]. وقد وضعت لوائح تفصيلية تتحكم في نوع الإنتاج والدقّة في الصناعة، وتحديد الأسعار والرسوم، ومراقبة ساعات العمل[2]، ومكافحة الغش[3]، والعناية بالموازين والمكاييل[4]. كما اهتمت النقابة بالمواد الخام حيث قامت بشرائها وتوزيعها على الأعضاء[5]. وكذلك حرصت على أن يراعي أعضاؤها حقوق بعضهم البعض الآخر، فحرّمت على «الأساتذة» الاستغناء عن الصُنّاع وطردهم دون مبرر، في الوقت الذي أجبرت فيه الصُنّاع على البقاء في عملهم مدداً معيّنة يتّفق عليها[6]. ولم تقتصر أهمية النقابة على الجانب الاقتصادي، بل أدّت أيضاً، خدمات اجتماعية ودينية، فقد اشترك أعضاء النقابة في إحياء الأعياد العديدة، فضلاً عن الحفلات الخاصة

---

(1) عاشور، أوروبا العصور الوسطى، ج 2، ص 108.

(2) الباز العريني، النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، ص 217.

(3) كولتون، عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة، ترجمة: نسيم يوسف، (القاهرة - 1964)، ص 153.

(4) عاشور، ن.م.، ص 111.

(5) Thompson, op. cit., p.396.

(6) عاشور، أوروبا العصور الوسطى، ج 2، ص 110.

بهم[1]. كما اهتموا بتقديم المساعدة إلى من يُصاب منهم بمرض أو عجز، وإذا مات أحد أعضاء النقابة اشترك بقية الأعضاء في تشييعه واهتموا بأمر أسرته وأولاده[2]. وكان لكل نقابة راعٍ من القديسين، ولها طقوس دينية خاصة[3].

أما الجانب السياسي، فإن النقابات الأوروبية الوسيطة غدت على جانب كبير من النفوذ، وبخاصة في المدن الحرة، حيث نجحت فعلاً في السيطرة على الإدارة الحكومية بعد سلسلة من الثورات[4]. ففي بلاد الفلاندر، في القرن الرابع عشر الميلادي، أعلن أرباب الحرف الثورة والتمرّد، وأسقطوا حكومة التجار الأغنياء، وهزموا في معركة فاصلة ملك فرنسا الذي يُعتبر نصير التجار وحليفهم، ثم ألّفوا فيما بعد حلفاً مع إدوارد الثالث ملك إنكلترا[5].

في أوائل عهد النقابات المهنية، كان لكلّ عضو مصنع صغير يعمل فيه مع عدد قليل من الصُنّاع، فإذا ما أتمّ الصانع تدريبه، أصبح أستاذاً وصار له حانوت مستقلّ. غير أن الأساتذة، الذين كانوا أعضاء في النقابة، نزعوا إلى أن يقلّلوا عدد أعضائها، وأن يزيدوا من عدد العمّال الذين يخضعون لهم، فتزيد بذلك أرباحهم. ولم يمض على ذلك زمن طويل، حتى تعذّر على التلميذ أن يكون أستاذاً بعد أن يفرغ من تدريبه، إذ تحتّم عليه أن يعمل عدداً معيناً من السنوات، صانعاً أجيراً. وبهذه الوسيلة صار للأستاذ عدد من المشاغل (الورش) الكبيرة التي يعمل بها أجراء لحساب الأساتذة وكلما مرّ الزمن اشتد حرص أعضاء النقابة على أن لا يزيدوا من عدد أعضائها، ولم يطمح غالبية

---

(1) Thompson, op. cit., p.402.

(2) عاشور، ن.م.، ج 2، ص 110، الباز العريني، النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، ص 219.

(3) الباز العريني، ن.م.، ص 219.

(4) عاشور، ن.م.، ص 110.

(5) الباز العريني، ن.م.، ص 220.

العاملين في الحرف في أن يرتقوا إلى أكثر من أجراء باليومية. على أن الأجراء ما لبثوا أن أصبحوا تحت رحمة الأساتذة الذين يسيرون النقابة، فحاول بعضهم أن يؤلفوا لأنفسهم نقابات خاصة لمهاجمة الأساتذة[1]. ومن ثم انقسمت النقابة إلى نقابة خاصة بالأساتذة، وأخرى خاصة بالصُّنّاع.

وأخيراً لم تستطع النقابات الأوروبية الوسيطة أن تتشكّل وفقاً للتقدم الصناعي، إذ لم يكن يحق لأحد أعضائها استخدام طريقة جديدة في الصناعة، فاْضطر المبدعون إلى الخروج عن دائرة عمل هذه النقابات، فكان التقدم الصناعي معناه القضاء على التنظيم النقابي الأوروبي الوسيط[2].

في استعراضنا لطبيعة النقابات الأوروبية الوسطية ووظائفها ومراسيمها، تتبيّن لنا أوجه شبه عديدة بينها وبين الأصناف الإسلامية، كما نجد أوجه اختلاف أيضاً.

أما أوجه الشبه، ففي كلا التنظيمين نجد، تدرّجاً في الرتب بين أعضاء النقابة، حيث تجد الأستاذ (الأسطى)، والصانع والمبتدىء كما نجد تشابهاً كبيراً في مهام كلا التنظيمين، منها العناية بدقة وإتقان الصناعة، ومكافحة الغش، ومراقبة الأوزان والمكاييل، ورعاية مصالح أعضائها والاهتمام بالمواد الأولية، والأسعار، وغير ذلك من الأمور. كما اشترط على العضو في كلا التنظيمين ضرورة تعلّم المهنة على يد أستاذ (أسطى) قبل ممارستها، وذلك لإتقانها ومعرفة أسرارها، ثم كان عليه أن يجتاز امتحاناً خاصاً يثبت فيه الصانع قدرته على ممارسة مهنته، وينتهي عادة بوليمة تقابل الوليمة التي وجدناها في الأصناف الإسلامية. وكانت المحافظة على أسرار الصنعة وعدم تلقينها إلى غير المنتمين إلى تلك الحرفة خاصة مشتركة بينهما. ومن أوجه

---

(1) الباز العريني، النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، ص 218، Unwin, op. cit., p.11.

(2) عاشور، أوروبا العصور الوسطى، ج 2، ص 111، الباز العريني، النظم والحضارة الأوروبية في العصور الوسطى، ص 218.

التشابه، اجتماع أهل كل حرفة في أحياء وأسواق متخصصة في كلا التنظيمين. كما كان يقابل أولياء أهل الحرف في الأصناف الإسلامية، وجود راعٍ من القديسين في النقابات الأوروبية.

أما أوجه الاختلاف، فإن النقابات الأوروبية ظهرت لتحقيق خدمة عامة، وقد اعترف بها وتمتّعت بامتيازات. ، وأنيط الإشراف عليها إلى السلطات العامة، المتمثلة في والي المدينة أو الملك، بينما نشأت الأصناف الإسلامية من تلقاء نفسها كمؤسسات شعبية من أجل تلبية حاجات الصُنّاع. ونجد أن النقابات الإسلامية تميّزت عن النقابات الأوروبية بأنها ضمّت أفراداً من مختلف الطوائف فكانت مفتوحة للمسلمين وأهل الذمة على السواء في حين نجد أن النقابات الأوروبية أبعدت اليهود ولم تتعامل معهم، بل إن بعضها أبعدت المسيحيين من معتنقي المذاهب المختلفة عن صفوفها. ومن أوجه الاختلاف أيضاً، أن النقابات الأوروبية شهدت انقساماً إلى نقابات أساتذة، وأخرى خاصة بالصُنّاع، لتضارب مصالح الفئتين، بينما لم يحدث هذا في الأصناف الإسلامية، حيث كوّن الأساتذة والصُنّاع فئة واحدة تضمّ نقابة واحدة. وكان اهتمام الأصناف الإسلامية بالنواحي الدينية والخلقية لأعضائها أكثر من اهتمام النقابات الأوروبية بهذه الجوانب. ولكننا نجد أن أعضاء النقابات الأوروبية لعبوا دوراً كبيراً في الشؤون السياسية المتعلقة بمصالح حرفهم، بشكل نفتقده في الأصناف الإسلامية[1].

ونتيجة لوجود أوجه شبه كثيرة بين النقابات الأوروبية والأصناف الإسلامية، يمكن القول إنه لا بدّ من حصول احتكاك بين التنظيمين في العصور الوسطى، عبر الحروب الصليبية والأندلس.

---

(1) للتعرف على بعض أوجه الاختلاف والشبه بين الأصناف الإسلامية والنقابات الأوروبية، انظر:

Lewis, The Islamic Guilds, op. cit., p.37.

لقد احتكّ الغرب بالشرق، بطريق الحروب الصليبية، وأخذ منه الكثير من التنظيمات الصناعية[1]، وكان مما أخذه نظام الحسبة حيث نجد أن المملكة الصليبية في بيت المقدس تقتبس نظام الحسبة الإسلامي مما يدلّ على انتقال هذه الوظيفة إليهم. وقد جاء في «كتاب النظم القضائية ببيت المقدس Assises De Je'rusalm»[2]. ، أنه كان من مهام المحتسب الإشراف على الأسواق، حيث يتفقّد يومياً الجزّارين والخبّازين وباعة المأكولات، مهتماً بغشوشهم وتدليساتهم، وبالأوزان والمكاييل، ومراقبة الأسعار، وكان للمحتسب فئة من العيون والأعوان يحيطونه علماً بالمخالفات[3].

وكانت الأندلس المعبر الآخر الذي تمّ الاتصال عبره بين الغرب والشرق. فقد ازدهرت الصناعة في الأندلس[4]، وقطعت شوطاً بعيداً في التخصص، وكان لأهل كل حرفة سوق خاص بها[5] وقد اهتم الأندلسيون منذ فترة مبكرة بأهل الحرف والمهن، فقد كان فيها لأهل الحرف والمهن منظمات خاصة تضمّهم، على رأس كلّ منها رئيس من أهلها يسمى «الأمين»[6] وينتخب الأمين بأقتراح يقدم للمحتسب، كما وجد أمين ثانٍ، ثم أعضاء النقابة، الذين وجب عليهم طاعة رئيسهم. وكان الأمين وسيطاً بين أهل حرفته والمحتسب يبلغه مطالب الجماعة فيما يخصّ تقدير تكاليف السلعة وتحديد ثمن بيعها[7].

---

(1) Blossonnade, op. cit., p.179.

(2) Recueil طبع هذا الكتاب في مجموعة مؤرخي الحروب الصليبية.

(3) انظر: الملحق الثالث من كتاب الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص 125 وما بعدها، حيث ترجم الباز العريني نصوصاً من كتاب «النظم القضائية ببيت المقدس».

(4) ليفي بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس، ترجمة: ذوقان قرقوط، (بيروت)، ص 50.

(5) ابن عذارى، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج 3، ص 57، 107، عبد العزيز سالم، قرطبة حضارة الخلافة في الأندلس، (بيروت ـ 1971)، ج 1، ص 181.

(6) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 53، حسين مؤنس، فجر الأندلس، (القاهرة ـ 1959)، ص 464.

(7) ليفي بروفنسال، سلسلة محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها، ص 89.

كما كان يرجع إليه عند الاختلاف في أمور الصنعة، وعليه أن يراقب الغش ويقوّمه[1]، وقد يعلّم أهل صنعته طرقها وسننها[2].

ولقد وجدت في التنظيم الحرفي في الأندلس رتبة «العريف»، وهو عادة من الأساتذة المهرة في الصناعة[3]، ويقوم هو والمحتسب بتنظيم طرق العمل بين أهل الأصناف[4].

وكانت الصناعة في الأندلس هي الأخرى خاضعة لرقابة الدولة، التي فوّضت المحتسب أمر الإشراف عليها[5]. وكانت الحسبة في الأندلس تسمى في بداية الأمر «أحكام السوق»، وظلّت كذلك حتى وقت متأخر[6]. وسمي القائم بأمرها «والي السوق»[7]، أو «صاحب السوق»[8]. وكانت وظائف المحتسب في الأندلس لا تختلف عن وظائفه في المشرق الإسلامي، فهو يراقب الأوزان والمكاييل[9]، ويمنع الغش والتدليس[10]، ويتأكد من إتقان

---

(1) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 51، 53، 58.

(2) ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ص 93. وجد في المغرب الإسلامي «أمينة تشرف على صنف النخّاسين وخدعهم وهي من ثقات المسلمين (انظر: السقطي. في آداب الحسبة، ص56).

(3) حسين مؤنس، فجر الأندلس، ص 464.

(4) ابن عبدون، ن.م.، ص 35.

(5) المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، ج 1 (بيروت ـ 1968)، ص 218.

(6) ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي، تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس، ج 1 (القاهرة ـ 1954)، ص 16، 62، 80.

(7) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، (القاهرة ـ 1329هـ)، ص 231.

(8) يحيى بن عمر، أحكام السوق، ص 136.

(9) يحيى بن عمر، ن.م.، ص 130 ـ 131، الجرسيفي، رسالة في الحسبة، ص 120، ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 39، ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة، ص 106.

(10) يحيى بن عمر، ن.م.، ص 112، ابن عبد الرؤوف، ن.م.، ص 86 ـ 88، الجرسيفي، ن.م.، ص 120.

الصنعة وجودتها[1]، ويهتم بالنظافة[2]، ومن واجباته الاهتمام بالأسعار[3]، فقد ذكر أن ورقة كانت توضع على اللحم بسعره «فلا يجسر أحد أن يبيعه بأكثر أو دون ما حدّد المحتسب في الورقة[4] كما يذكر أن مواد التموين كلها كانت مسعَّرة في الأندلس[5].

ومن هنا نجد أن الأصناف في الأندلس، قد بلغت درجة كبيرة من الرقي، وكان لا بدّ للأوروبيين من أن يتأثروا بهذا التنظيم، عند سيطرتهم عليها، وإخراجهم العرب منها. ولعلّ مما يؤيد هذا القول أن المشرق والمغرب الإسلاميين على حد سواء، عرفا التنظيم الحرفي والأصناف قبل أوروبا الغربية بزمن طويل.

(1) يحيى بن عمر، أحكام السوق، ص 111، الجرسيفي، رسالة في الحسبة، ص 20 ـ 124، ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص 36، 43، 46، 50، ابن عبد الرؤوف، رسالة في آداب الحسبة، ص 98، 102، 103.

(2) ابن عبدون، ن.م.، ص 47، ابن عبد الرؤوف، ن.م.، ص 63، 97، الجرسيفي، ن.م.، ص 120.

(3) يحيى بن عمر، ن.م.، ص 106، 132، الجرسيفي، ن.م.، ص 120.

(4) المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 1، ص 217.

(5) حمودة، علي محمود، تاريخ الأندلس السياسي والعمراني الاجتماعي، (القاهرة ـ 1957)، ص 217.

رابعاً ـ الأصناف والفتوة

الفتوة في الأصل مفهوم خلقي يعني الخصال التي يُطلب أن يتحلى بها فتى من الفتيان في بلاد العرب قبل الإسلام، وأبرزها الكرم والشجاعة[1]. وفي الإسلام كان للفتوة تاريخ فني، فقد اعتبرت «خصلة من خصال الدين، وصفة مكمّلة للعارفين، وهي عهد بين الكبير ورفيقه على التمسّك بقانون الدين القويم، والعمل بالقسطاط المستقيم»[2]. فالفتوة في الإسلام مسلك أخلاقي يؤدي إلى تهذيب الأخلاق، وتؤكد المؤاخاة بين الناس والدعوة إلى الفضائل والشجاعة والابتعاد عن الرذائل والجبن[3].

ظلّت الفتوّة طوال صدر الإسلام، والعصر الأموي، وشطراً من العصر العباسي، مسلكاً فردياً يسلكه بعض الأفراد، ويتجلّى في أعمالهم ولم يُعرف لأهل الفتوة نظام اجتماعي في تلك الحقبة[4].

---

(1) فرانز تشنر، «الفتوة والخليفة الناصر»، (المنتقى من دراسات المستشرقين، ترجمة: صلاح الدين المنجد)، (القاهرة) ج 1، ص 189، أبو العلا عفيفي، الملامتية والصوفية وأهل الفتوة، (القاهرة ـ 1945) ص 34، أحمد بن أمين، الصعلكة والفتوة في الإسلام، (القاهرة ـ 1952)، ص 16، عمر الدسوقي، الفتوة عند العرب، (القاهرة)، ص 13.

(2) ابن المعمار، أبو عبد الله محمد بن أبي المكارم، كتاب الفتوة، تحقيق: مصطفى جواد وآخرون، (بغداد ـ 1958)، ص 139.

(3) مصطفى جواد، «الفتوّة والفتيان قديماً»، مجلة لغة العرب، مجلد 4، السنة الثامنة، (بغداد ـ 1930)، ص 241.

(4) أبو العلاء عفيفي، ن.م.، ص 24، عمر الدسوقي، ن.م.، ص 220.

ثم اتصلت الفتوّة بالتصوّف، بحيث اعتبرت مرادفة للإيثار بكل معانيه، وصارت المفهوم الأساسي الأخلاقي عندهم[1]. فعند ظهور التصوّف ظهرت فيه مع فضيلة التقوى مجموعة من الفضائل المستمدة من الفتوّة، مثل الإيثار، وكفّ الأذى، وترك الشكوى، وإسقاط الجاه، ومحاربة النفس، والعفو عن زلّات الغير، وغير ذلك من معاني التصوّف[2]، وهكذا صارت الفتوّة مذهباً من مذاهب التصوّف[3].

وانتشرت الفتوّة من ناحية أخرى بين الراغبين في الدنيا والتشوّق إلى اللهو والمتعة. ففي بداية القرن الثاني الهجري، نجد جماعة من الفتيان يجتمعون للّهو والسكر والغناء[4]. وفي نهاية القرن نفسه أخذت الفتوّة تلاقي إقبالاً من جماعة عُرفت «بالشطار والعيارين». وقد ظهرت فعالياتها لأول مرة أثناء حصار بغداد سنة (196 ـ 197هـ/ 811 ـ 812م) من قبل الجيش الذي أرسله المأمون[5]. وظهروا مرة أخرى على شكل جماعات كبيرة منظمة مسلحة في حصار بغداد سنة (251هـ/ 865م)[6]. واستمروا في الظهور بصورة تكاد تكون متّصلة حتى سقوط بغداد. ويبدو أن حركتهم كانت موجهة ضد الحكّام والأغنياء، وكان الدافع لميلهم إلى التطرّف هو وضعهم الاقتصادي الذي ولّد فيهم الرغبة في نيل ثأرهم من المترفين[7].

والذي يعنينا من العيارين هنا ـ بجانب تنظيمهم العسكري الذي احتوى

---

(1) تشنر، الفتوة والخليفة الناصر، ص 89.

(2) انظر: القشيري، الرسالة القشيرية، ص 113، الشيبي، مصطفى كامل، الصلة بين التصوّف والتشيّع، (بغداد ـ 1964)، ج 1، ص 303 وما بعدها، الديوهجي، سعيد، الفتوّة في الإسلام، (الموصل ـ 1940)، ص 26.

(3) مصطفى جواد، الفتوّة منذ القرن الأول للهجرة إلى القرن الثالث عشر منها، (مقدمة كتاب، ابن المعمار، الفتوّة)، ص 10.

(4) الأصفهاني، الأغاني، ج 2، ص 354.

(5) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 447، ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 272 ـ 273.

(6) ابن الأثير، ن.م.، ج 7، ص 143 ـ 144.

(7) عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص 68.

على عرفاء، ونقباء وأمراء[1] ـ تنظيمهم المدني، فقد كان لديهم الشيخ أو الأستاذ وهو أعلى مرتبة في التنظيم[2]، والرئيس، الذي يرأس مجموعة من الفتيان الذين هم بمثابة تلاميذ يدرّبهم على أعمال العيارة والشطارة[3]. وكان لهم على حدّ تعبير ابن الجوزي، «في كل محلة متقدم»[4].

كانت للعيارين طرق خاصة للانتماء إلى طائفتهم[5]. وفي تنظيماتهم هذه نجد تشابهاً بينها، وبين تنظيمات الأصناف، وخصوصاً وأن كثيراً من أهل الحرف والباعة انضموا إلى هذه الحركة[6]. وفي تنظيماتهم ما يشير إلى تمسّكهم بالفتوّة أيضاً، فكانوا يسمون أنفسهم بالفتيان[7]، «فالعيار فيه فتوة وله مروءة»[8]، وكان العيارون يلبسون سراويل الفتوة[9]، ولكنهم اتخذوا الفتوّة سبيلاً إلى قيامهم بالعبث والسلب والنهب، مما كان له أثر اجتماعي سيّئ، بحيث اعتبرت الخلافة العباسية الفتوّة خطراً على المجتمع، خاصة وأنها انقسمت إلى طوائف متشاحنة[10].

وظل الأمر كذلك حتى جاء الخليفة الناصر لدين الله (575 ـ 622هـ/ 1180 ـ 1225م) فأهتم بالفتوّة وتصدّى لإصلاحها وتنظيمها[11]. بعد أن

---

(1) المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 411.
(2) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 2، ص 339 ـ 340.
(3) الطبري، ن.م.، ج 9، ص 309، التنوخي، ن.م.، ج 2، ص 339 ـ 340.
(4) المنتظم، ج 7، ص 153.
(5) التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 2، ص 339 ـ 340.
(6) الطبري، تاريخ، ج 8، ص 447، ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 272 ـ 273.
Cahen, Cloude, Mouvements populaires et Autonomisme Vrbain Dans L'Asie Musulmene De Moyen Age. Arabica Levi-Provencal, (Leiden- 1985), p.47-8.
(7) ابن الجوزي، تلبيس إبليس، ص 378.
(8) ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 439.
(9) ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون، ج 3 (بيروت ـ 1957)، ص 1102.
(10) ابن المعمار، الفتوّة، ص 146.
(11) ن.م.، ص 123 ـ 124، ابن الساعي، الجامع المختصر، ج 9، ص 221.

ألبسه في سنة (578هـ/ 1182م)، الشيخ عبد الجبار بن صالح البغدادي الزاهد لباس الفتوّة[1]. وألحق الناصر هذه المنظمات بالدولة وجعلها تحت إشرافه، ولم يكتف بذلك، بل عزم على تعميمها في جميع الممالك الإسلامية، فكاتب الأمراء والملوك طالباً منهم الانتماء إلى الفتوّة فانتشر هذا المذهب بين الكثيرين «في شرق الأرض وغربها»[2].

أما الأسباب التي دفعت الخليفة الناصر إلى تنظيم الفتوّة، فمختلف فيها، فابن خلدون يرى أن سياسة الناصر في الفتوّة كانت لهواً ولعباً، ويعدّ ذلك من فترات انحطاط الخلافة العباسية، وممهداً إلى سقوطها[3]، غير أن تشنر يرفض هذا التعليل، نظراً لنشاط الناصر السياسي طوال حكمه الذي دام خمساً وأربعين سنة، ويرى أن هدف الناصر الأول، كان إعادة تنظيم سلطة الخلافة الدينية، كما ذهب إلى أن تركيز الناصر للفتوّة في شخصيته ونشرها بين الأمراء في العالم الإسلامي، يرجع إلى نقصان القوة العسكرية لديه، فأراد أن يخلق بواسطتها قوة يستخدمها وقت الحاجة[4]. أما بول فيتك فيعتقد أن هدف الناصر من تنظيم الفتوّة، كان سياسياً، فقد حاول الوصول إلى إعادة تنظيم الفتوّة لدعم الجهاد ومقاتلة الصليبيين. ولكن سالنجر، يرى أن هدف الناصر من هيمنته على الفتوّة، هو فرض رقابة على النقابات الشاذة التي أثارت في بغداد قبل حكمه فتناً وقلاقل استمرّت سنين وأرهبت الناس (وهو يقصد بذلك العيّارين)[5] وذهب المرحوم مصطفى جواد، إلى أن الهدف من اهتمام الناصر بالفتوّة هو رغبته في أن يجدّد شباب الأمة ويوحّدها في الداخل والخارج

---

(1) ابن المعمار، ن.م.، ص 147.

(2) ابن الساعي، الجامع المختصر، ج 9، ص 221، ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص 322، ابن الفوطي، أبو الفضل عبد الرزاق، الحوادث الجامعة في المائة السابعة، (منسوب)، تصحيح: مصطفى جواد، (بغداد ـ 1351هـ)، ص 255 ـ 256.

(3) تاريخ ابن خلدون، ج 3، ص 110.

(4) تشنر، الفتوّة والخليفة الناصر، ص 199.

(5) تشنر، الفتوّة والخليفة الناصر، ص 20.

ويجعل بغداد المركز العالمي للسياسة[1]. وقد ذكرت هذه العوامل مجتمعة أو بعضها هي التي دفعت الناصر لدين الله إلى الاهتمام بالفتوّة.

استمرّت الفتوّة بعد وفاة الخليفة الناصر، حيث عُني بها الخلفاء الذين جاؤوا بعده، فالخليفة المستنصر «لبس سراويل الفتوّة»، ولم تزل الأمور كذلك إلى أيام الخليفة المستعصم[2]. وكان سقوط الخلافة العباسية سنة (656هـ/ 1258م)، ركوداً لأمر الفتوّة، لا سيما في العراق.

تميّزت الفتوّة بمجموعة من المراسيم والتقاليد، فقد كان للإمام علي (رض) في نفوس الفتيان حرمة خاصة، فكان المثل الأعلى للفتوّة جرياً على الحديث المأثور «لا سيف إلّا ذو الفقار، ولا فتى إلّا علي»[3]. ولقد حاول الفتيان إرجاع منشأ الفتوّة إلى الأنبياء والمرسلين[4]، ولم تزل الفتوّة بحسب اعتقادهم، تتّصل بالأنبياء والصدّيقين حتى وصلت إلى نبينا (ص) وهو أفتى الفتيان، ومن النبي (ص) انتقلت الفتوّة إلى علي (رض)، ومنها إلى سلمان الفارسي، ثم ظلت تنتقل إلى أن وصلت إلى الخليفة الناصر لدين الله[5]. وقد حاول أهل الفتوّة إيجاد سلسلة نسب لفتوّتهم[6]، كما فعل أهل الأصناف سواء بسواء.

وكان للفتوّة تنظيم متدرج أشبه ما يكون بتنظيم أهل الأصناف أيضاً، فهناك، «الشيخ» ويسمّى المقدم، أو الكبير، أو الزعيم، أو القائد أو الأب،

---

(1) الفتوّة منذ القرن الأول للهجرة، ص 55.

(2) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص 14، 88 ـ 89، 256 ـ 257.

(3) ابن المعمار، الفتوّة ص 243.

(4) ابن المعمار، الفتوّة ص 247، مؤلف مجهول، الفتوّة، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي، رقم 2308، ص 25، مؤلف مجهول، كتاب في الفتوّة والشدّ، مخطوط في مكتبة المتحف العراقي، رقم 1292، ص 3، 27، مؤلف مجهول، كتاب في الفتوّة، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي، رقم 8255، ص 68.

(5) ابن المعمار، الفتوّة، ص 140 ـ 147.

(6) انظر: ابن المعمار، ن.م.، ص 148.

أو رأس الحزب، وهو المقتدى برأيه، ويقوم بنصح الفتيان بالمواعظ وذكر فضائل الفتوّة وشرفها[1]. ويُشترط بشيوخ الفتوّة، الصدق في الحديث وأداء الأمانة، وأداء الفرائض، واجتناب المحارم، والوفاء بالعهد، والعفو عن الظالم، واحتمال الأذى، وبذل المعروف[2]. وكان لكل كبير طائفة من التلاميذ[3].

ومن رتب أهل الفتوّة «النقيب»، وهو الذي ينصّبه زعيم القوم (الشيخ)، وهو واسطة بين الفتيان، وخطيب القوم، والساعي بينهم بالمصالح، يحرّضهم على التمسّك بالفتوّة[4]، وهو الذي يقوم بعملية الشدّ[5] كما هو الحال في الأصناف.

أما «الرفيق» فهو اسم، «الجميع المنتسبين في بيت واحد بعضهم لبعض رفقة»، والرفيق كالابن بالنسبة للكبير، الذي يكون تفتيه على يده، وينتسب إليه، ويجب على الرفيق، أن يطيع أوامر كبيره ولا يخالفه ويقضي حوائجه[6]. كما ألزم الرفاق بمساعدة بعضهم بعضاً مادياً ومعنوياً[7].

أما الانتماء إلى جماعة الفتوّة فكان يجري وفق نظام خاص. من أهم أركانه العهد والشدّ[8]. وقبل أن يقوم النقيب بعملية الشدّ كان على المشدود أن يطبخ الحلواء ويوزّعها على الرفاق[9]. وهو شبيه بالرسم الذي وجدناه عند

---

(1) ن.م.، ص 192.
(2) مؤلف مجهول، كتاب في الفتوّة، مخطوطة، ص 7.
(3) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص 285.
(4) ابن المعمار، الفتوّة، ص 206 ـ 207.
(5) ابن تيمية الحراني، مسائل في الفتوّة، مخطوطة في مكتب المتحف العراقي رقم 577، ص 1.
(6) ابن المعمار، ن.م.، ص 193 ـ 194.
(7) ن.م.، ص 194.
(8) مؤلف مجهول، فتوة طريق، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي، رقم 1290، ص 1، مؤلف مجهول، الفتوّة، مخطوطة، ص 2 ـ 3.
(9) ابن المعمار، ن.م.، ص 3، مؤلف مجهول، كتاب الفتوّة والشدّ، ص 2.

أهل الأصناف الخاص بإقامة الوليمة. ويبدأ النقيب عملية الشدّ، مسلماً على الجماعة، مستأذناً زعيم القوم (الشيخ)، ويحمد الله تعالى، ويثني على النبي (ص)، ويدعو لإمام العصر، ثم يذكر آيات من القرآن الكريم، وأخباراً للرسول (ص)، ثم يذكر فضل الفتوّة، ويحثّ على الدخول فيها، ويأمر الفتى بفعل المكارم واجتناب المحارم[1]. ويقوم النقيب بعد ذلك، وبعد الموافقة على دخول الشخص رفيقاً في الفتوّة، بشد وسطه بما يشدّ به. ثم يشرب الفتى بعد ذلك «قدح الفتوّة» الذي يحتوي على الماء والملح عادة[2]. ويبدأ الشرب عادة بخطبة للنقيب[3].

وبعد عملية الشدّ تأتي عملية «التكميل» وهي إعطاء سراويل الفتوّة أو السلاح إلى الشخص[4]، ويسميها الخرتبرتي «التكيفة»[5]، يصبح الشخص بعدها عضواً في جماعة الفتيان.

لقد أصبح لبس السراويل وشرب «قدح الفتوّة»، من التقاليد المتعارف عليها بين الفتيان، وقد لبس الخليفة الناصر نفسه سراويل الفتوّة ولبسها كل من انتمى إلى الفتوّة من الأمراء والملوك[6].

إن مراسيم الانتماء إلى جماعة الفتوّة تشبه إلى حد بعيد مراسيم الانتماء

---

(1) ابن المعمار، الفتوّة، ص 236. ما يقوله النقيب من إشعارات وسلامات وآيات أثناء شدّ الفتى. انظر: مؤلف مجهول، رسالة في علم المشدود، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي، رقم 1292.

(2) ابن المعمار، ن.م.، ص 235 ـ 239.

(3) انظر الخطبة، ابن المعمار، ن.م.، ص 241 ـ 249.

(4) ن.م.، ص 20.

(5) الخرتبرتي، تحفة الوصايا، مخطوطة في استانبول، أيا صوفيا، ورقة 180 م نقلاً عن: المنتقى من دراسات المستشرقين، ترجمة: صلاح الدين المنجد، ص 192.

(6) ابن الساعي، الجامع المختصر، ج 9، ص 221، ابن خلدون، تاريخ، ج 3، ص 1102، الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص 322، ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص 5، 14، 206.

إلى الأصناف، وإن هذا التشابه بين التنظيمين، دليل على التأثر المتبادل بينهما. بل إن الأصناف العربية الإسلامية تبنّت منذ القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) على الأرجح أخلاقيات ومراسيم جمعيات الفتيان. فقد انضمّ أرباب الصنائع والحرف إلى منظمات الفتوّة[1]، واعتبرت فتوة المدلسين وأرباب الحيل بأنواع الحرف فتوة ناقصة، وكانت فتوة الذين يمارسون الرذيل من الحرف والمهن قد اعتبرت ناقصة أيضاً[2]. ومما يؤكد انضمام أهل الأصناف إلى جماعات الفتوّة، قيام النقيب أثناء عملية شدّ الفتوّة، «بذكر المشايخ والأساتذة والمعلمين وأهل الحرف والصنايع أجمعين» والترحّم لهم[3]. ويرى فون هامر وثورتنغ أن الفتوّة بدأت أرستقراطية في عهد الخلفاء العباسيين ثم انتشرت بين طبقات الشعوب الإسلامية الوسطى، في ندوات أهل الحِرف والصناعات، ويؤكد تشنر ذلك بقوله: «إن الفتوة أخذت تزول شيئاً فشيئاً من بين الأوساط الرفيعة، وبقيت في أوساط الطبقة الوسطى، في ندوات أهل الحِرف والصناعات، ثم أوتيت تفتحاً جديداً في أوساط الصناعات»[4].

ويصف ابن بطوطة في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) جمعيات «الأخية والفتيان»، وصفاً يؤكد لنا اندماج الأصناف بالفتوّة. فيذكر أن عند الأخية رجل يجتمع عنده «أهل صناعته وغيرهم من الشباب الأعزاب والمتجرّدين ويقدمونه على أنفسهم، وتلك هي الفتوّة أيضاً» ويكون اجتماع هؤلاء عادة في زاوية تُبنى لهم، ويجعل فيها الفرش والسروج وما يحتاج إليه من آلالات، ويقوم كل واحد منهم بخدمة أصحابه بالنهار في طلب المعاش، ويأتون بما يتجمّع لديهم إلى مقدمهم بعد العصر، فيشترون به الفواكه والطعام

---

(1) جرونيبارم، حضارة الإسلام، ص 277.

(2) ابن المعمار، الفتوّة، ص 173.

(3) ن.م.، ص 173، 178.

(4) مؤلف مجهول، كتاب الفتوّة والشدّ، مخطوطة، ص 3، مؤلف مجهول، فتوة طريق، مخطوطة، ص 3.

وما تحتاج إليه الزاوية، فإن ورد مسافر على البلد أنزلوه عندهم استضافوه وأطعموه ما دام مقيماً بينهم[1]. وكثيراً ما تنازعت جماعات الفتيان مع بعضها على استضافة المسافرين المارّين ببلدهم، فكانت كل جماعة تحرص على أن تكون السبّاقة في خدمة الغرباء. كما كان الفتيان الأخية يشتركون في المناسبات والأعياد، حيث يخرج «أهل كل صناعة» بموكب خاص بهم[2]، كما هو الحال عند أهل الأصناف.

ومن هنا يمكن القول إن الأصناف العربية الإسلامية تبنّت نظم الفتوّة ومراسيمها وبقيت آثار ذلك ظاهرة حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي عندما اضمحلّت أصناف الحرف في المجتمع العربي الإسلامي، وفقدت دورها الإيجابي في تنظيم الصُّنّاع وتوجيههم في شتّى نواحي النشاط[3].

---

(1) تشنر، الفتوّة والخليفة الناصر، ص 204.

(2) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص 291.

(3) تشنر، الفتوّة والخليفة الناصر، ص 204.

الملاحق

«الملحق رقم 1»

قائمة بأسماء الأبيار الأصول، كما وردت في مخطوط «الذخائر والتحف»:

1 ـ سلمان الفارسي، بير الحلاقين، وكل من تعاطى صناعة الموسى والمسن يكون تابعاً له حتى الحمامية.

2 ـ عمر بن أمية الضمري، ساعي النبي (ص)، وكل ساعٍ ينسب إليه.

3 ـ بلال الحبشي، بير المؤذنين، وكل من استعمل صوته ينسب إليه.

4 ـ بريقه الأسلمي حامل صنجق الرسول (ص)، وكل من حمل راية أو علماً يكون تابعاً له.

5 ـ ذنون المصري بير الحكماء.

6 ـ سهيل المروي[1]، بير الحمّالين والعتّالين.

7 ـ الشيخ الفضيل حسن البصري، وجميع المشايخ تُنسب إليه.

8 ـ قنبر، وجميع السياس والجمّالة تابعون له، لأنه كان يسوس ويداوي الجمال في زمنه.

---

(1) ورد في مخطوطة «فتوّة الطريق» لمؤلف مجهول، ، مكتبة المتحف العراقي، رقم 1290، ص 36، باسم «سهيل الرومي».

9 ـ كسيل بن زياد[1]، وجميع البنّائين والمهندسين تابعون له.

10 ـ عبد الله بن العباس للمرزكشين في الأقمشة والعمران، وكل من نقش وزركش ينسب إليه[2].

11 ـ السيد الزنجي رضوان وجميع الأمراء الأتراك من أرباب المراتب تابعين له[3].

12 ـ جرمود القصّاب وجميع القصّابين يُنسبون إليه.

13 ـ أبو ذر الغفاري، وكان يصنع البراذع وإرحال الجمال وما يتعلق بها، وكل من صنع هذين النوعين وما يتعلق بهما يكون تابعاً له.

14 ـ أبو الدرداء العامري وجميع الفقراء من الخوّاصين والحبّالين والخيّاطين ينسبون إليه.

15 ـ أبو عبيدة الهرمزي الريس، وكان عالماً بعلوم البحر والأهوية واستعمال السفن.

16 ـ أبو النضر الحيّاك، وجميع الحياكين ومن استعمل المكوك يكون تابعاً له.

17 ـ المعجز القصار، وجميع القصارين تابعون له[4].

---

(1) ورد في مخطوطة «الفتوّة والشدّ» لمؤلف مجهول، مكتبة المتحف العراقي رقم 1292، ص 31، باسم «كميل بن عياض». وفي مخطوطة «فتوة طريق»، ن.م.، ص 37، باسم «كميل بن زياد».

(2) ورد في مخطوطة «كتاب في الفتوّة»، مكتبة المتحف العراقي، رقم 8255، ص 37، ومخطوطة «الفتوّة والشدّ»، ن.م.، ص 32، بأن عبد الله بن عباس بير المفسرين.

(3) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 6 أ ب ـ 7 أ.

(4) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة أ ب.

«ملحق رقم 2»

قائمة بأسماء الأبيار الفروع، كما وردت في مخطوطة «الذخائر والتحف»:

1 ـ سلمان الكوفي بير السقايين، وكل من حمل القربة ونقل الطاسة وغرف بالدلو يكون تابعاً له.

2 ـ عمران البربري بير الخبّازين وكان يصنع المفتولة والفطير، وكل من صنع شيئاً من ذلك ومن أنواع العجين يكون تابعاً له.

3 ـ عبيد بن مسايين[1] والجبانين، وكل من صنع القشطة وأنواع الأجبان والأسمان يكون تابعاً له.

4 ـ عمر بن أبي عبيد الواسطي، وينسب إليه الحدادون والصُّيّاغ والسمكرية وجميع من أمسك المطرقة.

5 ـ عبيد المصري للدلالين.

6 ـ محسن بن عثمان للحمامية من المكبسين والمكيسين والحلاقين والنواطير في الحمام.

7 ـ سلطان أخي بابا بير الدباغين وجميع من دبغ الجلد يكون تابعاً له.

---

(1) هكذا في الأصل والأولى أن تكون عبيد بن ، . . . بير السمانين والجبّانين.

8 ـ زاهد بن عون للقطانين والمضربين وكل من يصنع شيئاً من ذلك يكون تابعاً له.

9 ـ عبيد الله واسمه داود بن عبد الرحمن للخياطين.

10 ـ خليل بن عبيد الله، وجميع الذين يتعاطون صناعة اللبد وأنواع اللبود والطرابيش والجوخ البلدي الملبّد، يكون تابعاً له.

11 ـ عمر بن عمار وجميع السرّاجين والخرد فروشية تابعين له.

12 ـ حبيب بن يحيى بير النخاسين[1].

13 ـ أبو القاسم بن المبارك في علم الزراعة والفلاحة والحراثة.

14 ـ السنجاني بن القاسم البيطار، وجميع من كان بيطاراً يكون تابعاً له.

15 ـ النضر بن عبيد الصايغ، وكل من صنع الذهب والفضة يكون تابعاً له.

16 ـ نصر بن الحلواني، وجميع من تعاطى صناعة الحلاوة والمربات يكونون من أتباعه.

17 ـ حسام بن عبد الله العطّار، وجميع من كان عطّاراً يكون تابعاً له.

18 ـ النضر بن هاشم السراج، وجميع من صنع السروج يكون تابعاً له.

19 ـ أسير الهندي السيوفي، وكل من كان سيوفياً اعتُبر من أتباعه.

20 ـ ناصر بن عبد الله الخيمي، وكل من كان صانع خيام يكون تابعاً له.

21 ـ نصر بن عبد الله الهندي، وجميع الفرّاشين تابعون له.

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف، ورقة 9 أ ب، 10 أ ب، 11 أ.

22 ـ حسن الفتال الغباري الشكلي، وجميع من صنع الشكل يكون تابعاً له.

23 ـ عمر بن الحرّاني، كان جاويشاً ونقيب الديوان، وجميع الجاويشية نقباء الدواوين الرومية يكونون تابعين له.

24 ـ ناصر الدين الهندي، كان مشعلياً وجميع من نقل المشعل تابعاً له.

25 ـ الشاذلي القهوجي، وجميع من صنع القهوة يكون تابعاً له.

26 ـ العيد زوس، وكان خادماً لصناعة القهوة وجميع من أمسك بالفنجان وسقى القهوة يكون تابعاً له.

27 ـ نصر الله السماك، وجميع السمّاكين تابعون له.

28 ـ مرغب أبو قاسم الصياد، وكل من تعاطى هذه الصناعة بعده يكون تابعاً له.

29 ـ عبد الله بن حبيب الخراط، وكل من تعاطى هذه الصناعة بعده يكون تابعاً له.

30 ـ قاسم بن نصر الحجار، وجميع الحجّارة تابعون له.

31 ـ سعد بن أبي وقاص (رض) للنشابية وكل من حمل النشّاب والسهام والنصل يكون تابعاً له.

32 ـ محمد بن شمر الأقواسي وجميع من صنع القيسان يُنسبون إليه.

33 ـ عامر بن عبد الله البسطي وجميع من يصنع البسط يكون تابعاً له.

34 ـ عمر بن نصر الفيخراني، وجميع من صنع الفخّار ودهنه ولوّنه يكون تابعاً له.

35 ـ غياث الحراني بير العكامة.

36 ـ أبو زيد الهندي البستاني، وكل من علم غرس الأشجار ومواسم غرسها يكون تابعاً له.

37 ـ محمد ابن الكبير الواسطي الطبّاخ، وجميع من طبخ الطبيخ من الطبّاخين يكون تابعاً له.

38 ـ ورقة بن البغدادي الحصري، وجميع من يصنع الحصر يكون تابعاً له.

39 ـ عيدان بن عمران العقاد، وجميع من كان عقاداً يكون تابعاً له.

40 ـ أبو شارب العراقي القصّاب وكل قصّاب يكون تابعاً له.

41 ـ فيظور المكي وكل من صنع الحبال أو القنب وآلات المراكب من الحبال يكون تابعاً له[1].

42 ـ عبد الله بن الجيران القاوقجي وكل من صنع القاووق[2] يكون تابعاً له.

43 ـ أحمد بن عبد الله الشجيع، وكل من غسل الميت أو دفنه يكون تابعاً له. لأنه كان يغسل ويلحد الصحابة.

44 ـ محمد بن عبد الله الرسام وجميع الرسامين تابعون له.

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 11 أ ب ـ 12 أ.

(2) قاووق، كلمة غير معروفة الأصل، ولكنها متداولة عند الأتراك وتأتي بمعنى، الشيء الذي يكون داخله فارغاً. (شمس الدين سامي، قاموس تركي، أقدم مطبعة س، استانبول ـ 1317)، ص 1043.

«الملحق رقم 3»

قائمة بأسماء النقباء الأول كما وردت في مخطوطة «الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف»:

1 ـ عبد الرحمن بن الحافظ.

2 ـ الفاضل بن عمر.

3 ـ رضوان بن نور الدين الزعيم.

4 ـ عامر بن عبد اللطيف المحروق.

5 ـ عبد الرحمن بن شهيد البريدي.

6 ـ زهير الورع.

7 ـ ناصر الدين بن الحافظ.

8 ـ النقيب عبد الله بن الصادق.

9 ـ منصور العريف لأنه وقف أمام أربعين شيخاً لم تُعدّ عليه هفوة.

10 ـ أبو الحارث الكوفي.

11 ـ نور الدين البغدادي ابن الولي أحمد.

12 ـ شهاب الدين بن مقلية.

13 ـ قاسم بن الورع.

14 ـ حسن بن عبد الوهاب.

15 ـ أحمد بن عمر البصري.

16 ـ سلمان بن شهاب الدين البرّاق[1].

17 ـ عامر الضحاك.

18 ـ سليمان البريدي.

19 ـ عبد الرحمن ابن الورع[2].

20 ـ نور الدين بن الشهيد.

21 ـ شهاب الدين عبد الوهاب.

22 ـ حسين بن أبي القاسم.

23 ـ عبد الوهاب بن ربيعة[3].

24 ـ رمضان الكريدي.

25 ـ نافع بن ثعلبة العدوي.

26 ـ محمد الريان بن قاسم.

27 ـ نور الدين الملقّب بابن الأزور.

28 ـ أحمد بن عبد الوهاب.

29 ـ عبد القادر بن سفيان.

30 ـ الوليد بن الضحاك.

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 13 أ ب.
(2) ن.م.، ورقة 14 أ ب.
(3) ن.م.، ورقة 15 أ ب.

31 ـ عمان بن نويدس.

32 ـ بدر الدين بن جعفر.

33 ـ عبد الوهاب بن ربيعة[1].

34 ـ خالد بن الحافظ.

35 ـ شهاب الدين بن نفيلة العدوي.

36 ـ سلمان بن الأشعب.

37 ـ صالح بن عياض.

38 ـ قاسم بن إدريس الواصلي.

39 ـ عياض بن صابر.

40 ـ بسام بن نافع.

41 ـ عباس بن عياض.

42 ـ أبو الفضل البريدي.

43 ـ الصوفي عبد الرحمن.

44 ـ محمد بن فاضل.

45 ـ أحمد بن نافع.

46 ـ عمر بن نامض.

47 ـ شهاب الدين الأعرابي.

48 ـ القاسم بن أرسلان.

49 ـ ثابت بن مزروع.

---

(1) ن.م.، ورقة 15 أ ب.

50 ـ عبد الرحمن بن الهواش[1].

51 ـ عبد الله الواسطي.

52 ـ صالح بن هاشم.

53 ـ عثمان بن الفارضي.

54 ـ عبد الوهاب بن الفضل.

55 ـ قايد بن رضوان.

56 ـ خليل بن عبد الله الصوفي.

57 ـ داود بن الخياري.

58 ـ أحمد بن فايد الأنصاري.

59 ـ شهاب الدين القنواني[2].

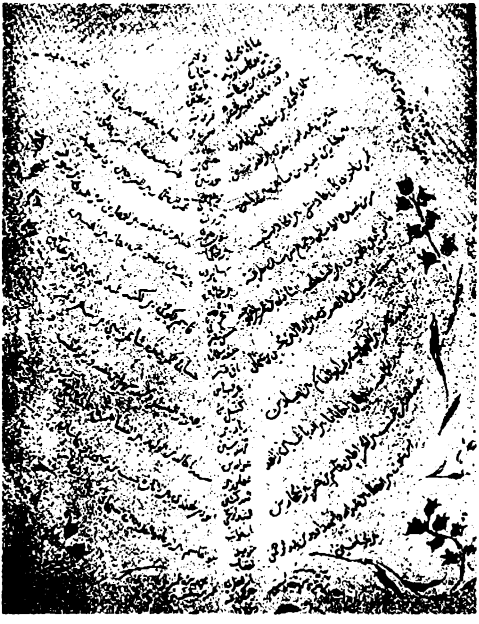
---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 25 ب ـ 30 أ.

(2) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 25 ب ـ 30 أ.

«الملحق رقم 4»

شجرة أولياء أهل الحرف كما جاءت في مخطوطة «الذخاير والتحف» ورقة 2 ب.



«الملحق رقم 5»

الكلام الذي يقوله النقيب عند شدّه للعقد في حفلة الشدّ، كما ورد في مخطوطة «الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف»، وهو في أدوار:

الدور الأول

شدّ الصناعة للدخول في السياج
حتى يعدوه منهم باختيار
وداخل الرتبة مقامه مقام

الدور الثاني

محيي العظام الباليات الرميم
هو المقدم والمؤخر دوام
الخافض الرافع بعلمه القديم
والعز في الطاعة لمن كان مطيع
والذل في فعل المعاصي مقيم
لأن ذلّ المعصية ذلّ عار
لأهل الطريق كسر ما له جبار

الدور الثالث

إلبس من التقوى لباس الهدى
وافخر وفاخر وافتخر بالقبول
فإن التقوى تقاوى نتاج
منها تكون واصل لباب الوصول

وإن رُمت مفتاح الطريق الشريف
إصحب رجل صاحب وصوله قبول
واترك أبا الجهل المركب فمن
طبعو سليم يسرق خصال الحمار[1]

الدور الرابع

قبل الدخول في المرتبة والطريق
أوصيك بسبعة هم أساس الفتوح
العلم هو والحلم دأب الكرام
وأما الكرم هو والأدب نور يلوح
والعقل والتقوى وصدق الكلام
ولم تر مثلي لمثلك نصوح
إن حزت ذي السبعة خشوك السباع
وقلبك العامر يزدروه عمار

الدور الخامس

من قبل ما ألقي إليك الحزام
أستغفر الله العليّ العظيم
لأن ترتيب ذا السياج لا يكون
إلّا لمقدام قدموه من قديم
لأن هذا لكان سبق وأستقام
في الغيب هيناً للذي يستقيم
إجلس أمام طيب وطاهر
تخشى قفطانك عليه افتخار

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 188 ب ـ 189 أ ب. ترد كثير من الألفاظ والمصطلحات الدارجة وغير العربية، وهي مستقاة من البيئة التي عاش فيها المؤلف.

الدور السادس

الفاتحة منا لروح الإمام
ابن الزهيري البيشروش الصغير
الموصلي والي يريد الوصول
يدخل إلى بابه ومنه يسير
لأنه أول دخول الطريق
منه يسير يسهل عليه العسير
الفاتحة منا لروح الشريف
وقوم أجزتك بيشروش اختيار(1)

الدور السابع

هذا جلس معنا وقام بيشروش
الفاتحة منا لأهل الرتب
واجب علينا ذكرهم في الجموع
وكل من قصر عليه العتب
وأنت تجلس بيشروش الطريق
حتى أبيّن لك بيان السبب
الفاتحة منا لأهل الطريق
مشايخ الواجب وأهل الوقار
جلست معنا بيشروش الطريق
تقوم بطانة للنقيب مستقام
منها يصير حكمك على البيشروش
ويمتثل أمرك إذا ما استقام
إن البطانة للنقيب الكبير
نايب إذا ما قام وقايم مقام
لأن رتبة سهل ما هي قليل

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 189 ب ـ 190 أ.

وله مقام عالي شبيه المنار
كم أوضحوا عن ابن عقبه علوم
في رتبة بحر ما له قرار
الفاتحة منا لسهل الوزير
واجلس بطانة هان عليك الأمور
دخلت في رتبة طريق في المسير
إلّا بهذا الباب وفيه المدار
وسهل هو باب الطريق للدخول
وابن الوليد بعده وبعده القرار(1)

الدور الثامن

جلست معنا في مقام الوزير
بير النقابة خالد بن الوليد
يقوم على رسم النقيب الكبير
لأنه قد كان بالصحابة خبير
كان في الصحابة خلفه المصطفى
وكان نهار ضرب القواضب أمير
الفاتحة منا لروح الشريف
وقوم نقيب أكبر مساوي الكبار

الدور التاسع

وبعد دستور عملنا الصواب
للشيخ ربنا حقوق الطريق
وسامعي تحت الإجازة يقوم
وافقطنه قفطان جديد به يليق
واجب على من كان محبه يقوم

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 190 أ ب.

تاخذ ويفرح له المحب الحقيق
لأن تأييد النقيب بالنقوط
وأنا زمان داير على ذا النهار

الدور العاشر

جلست في رسم النقيب الكبير
ونلت أبواب الراتب والمقام
ونلت ما نالوه صدور الرجال
من المراتب والمقام لك قام
تقوم مقدم شيخ مصدر إمام
والأمر لك والنهي صار مستقام
لبست قفطان مستعار في الطريق
إن الطريق تُملك ولا تستعار[1]

الدور الحادي عشر

الفاتحة منا لمن كان جلس
في هذه الرتبة وجمع الرتب
وكل من كان في المراتب نقيب
على بساط كل الطريق وثب
لأنهم في رتبة العارفين
تبت يدا المنكر عليهم وتب
ما كل من غبر يفوح له عبير
ولا الذي عبر يكون باعتبار

الدور الثاني عشر

بعد القرار في رتبة العارفين
يلزم مقام المعروف والكمال

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 191 أ ب.

ويجتنب كثر الكلام والمزاح
بغير سبب يذهب بهاء الجمال
وينظر الناس كلهم بالكمال
يلبس قفاطين الجمال والجلال
من كمال الناس كملوه الجميع
ومزدري الناس لم يزل في احتقار

الدور الثالث عشر

أول جلوس الشيخ يساع الكلام
ولا يكون أحمق سريع الجواب
وقبل أن يفصل على الناس كلام
يشاور الناس يهتدوا للصواب
يشاركوه بين العقاب والثواب
وأكرم وزيرك والنقيب الكبير[1]
هم الأطبا من جميع ما يشار
بعد القرار في رتبة العارفين
خلّي اشتغالك في علام العلوم
واجعل عدوك والحبيب في المقام[2]
واحد ولا تظهر لضدك غموم
وإن كان معك من تأمنه في الكلام
وتشير حط عنه والهموم
وما دا ولا دا أحد فالناس جميع
وامسك غبار الشرع تكفى الغبار

(1) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 191 ب ـ 192 أ.
(2) مؤلف مجهول، ن.م.، ورقة 192 أ.

الدور الرابع عشر

كان صاحب الرتبة عليه السلام
يخاطب الناس بالسعد والرضا
وكان يؤلف بالقبول للقلوب
وكان يسلم بالرضا للقضا
وكان مع القدرة وجاهو العظيم
يقدر ويعفو عن جميع ما مضى
ومن ورث هذا المقام يستقيم
على قدم من سار بأحسن مسار

الدور الخامس عشر

الذي يريد المرتبة لا يكون
إلّا رجل أمر مؤتمر مؤتر أمير
من أين لأين حتى ينال ذا المقام
ذي مرتبة طه البشير النذير
ما هي لتأصيل العوام العوام
هذا مقام عارف معرف خبير
ولا تليق إلّا بأهل العلوم
لأن ليل الجهل مالو نهار[1]

الدور السادس عشر

انظر لمن يدخل يريد الجلوس
تارة وتارة حكم رسم القتال
إن كان عليه درع العلوم لا يخاف
والجاهل العريان تصيبه النبال
لأن من خلف المراتب خراب

---

(1) ن.م.،، ورقة 193 ب و194 أ.

فرسان علت عقبان شبيه الجبال
يرموا يصيبوا من سهام القلوب
أنفاسهم ترمي مدامع بنار

الدور السابع عشر

الصيرفي إن كان قليل النظر
تورد عليه الناس يقبض الزغل
كذلك الجاهل إذا كان إمام
حكّ السباخ في الزرع مالو مغل
يبقوا يراعوه لأجل جاهو الرجال[1]
ومن وراء بالقدح جلد ونغل
إن الإمام بالجهل باعو قصير
خصمه يفرقع وراه في المدار

الدور الثامن عشر

أكرم رواة العلم أهل الطريق
يبينوا لك ما خفا في العلوم
واحذر من أهل الجهل إلا الغموم
إن الجهول ظالم وظلمو ظلام
والعلم للأعمى بصير بالعموم
لأن ميزان العلوم مستقيم
والجهل لا يوزن ولا له عيار[2]

الدور التاسع عشر

الجمع ميدان النهار والجهاد
والعلم هو والجهل يلقاه بعيد

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحرف، ورقة 194 أ.
(2) ن.م.، ورقة 192 ب.

بـرد يـتـكـربـس يـقـع فـي الـحـبـال
سـار فـي ظـلامـه مـا رأى لـه طـريـق
ولا سـمـع أخـبـار ولا لـه اخـتـبـار[1]

الدور العشرون

مـا كـل صـانـع تـعـجـبـك صـنـعـتـه
ولـو طـلاهـا بـالـذهـب مـا انـطـلـت
والـي تـقـول الـنـاس عـلـيـه ذا مـلـيـح
يـغـلـب عـلـى الـغـالـب عـلـيـه الـغـلـت
والـي مـعـه مـحـصـول يـقـرط عـلـيـه
ويـتـرك أهـل الـجـهـل يـرعـوا قـلـت
إن الـمـقـام الآن بـقـى بـالـفـلـوس
والـعـلـم كـنـز وطـلـسـمـوه الـكـبـار

الدور الحادي والعشرون

وبـعـد ذا نـمـدح رفـيـع الـجـنـاب
وصـاحـب الـرتـبـة وأصـل الـوجـود
مـن لـه مـدد طـول الـمـدا لا يـحـول
وبـحـر حـرده جـاد عـلـى مـن يـجـود
والـحـق فـي ذاتـه سـبـق بـالـمـديـح
يـكـفـيـه بـهـذا الـفـخـر كـيـف الأسـود
ولـم يـكـن مـن فـوق مـقـامـه مـقـام
ونـسـبـتـه سـادت ورادت فـخـار
والـفـضـل عـنـه والـفـضـيـلـة إلـيـه[2]
تـنـسـب ويـكـفـيـه بـالـوسـيـلـة أفـخـار
ثـبـت دعـايـم جـمـع أهـل الـطـريـق

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 192 ب.
(2) ن.م.، ورقة 193 أ.

بالعلم والحلم الحكيم والحكم
تلقى العدل والعدل هو العمار
سياج على ربغل لدفع اللايم
قول رحمة الله يا ابن يوسف عليك
ما كنت إلّا بالنصيحة كريم
وامش مع أهل العلم تبقا مهاب
والبس من التقوى لباس الوقار

الدور الثاني والعشرون

الفضل واسع والفضل كثير
وأهل الفنون تهدي لأهل العقول
وأهل العقول تفرح وتشرح علوم
يطلسوها في كنوز النقود
أوضعت أبيار شدّ شيخ الطريق
وصرت في مطلع كلامي أقول
شدّ الصناعة للدخول في الطريق
حتى يعدوه منهم باختبار
وداخل الرتبة على في المقام
يحكم على الأخيار ومن هو اختيار[1]

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 195 ب ـ 196 أ.

«الملحق رقم 6»

الكلام الذي يقول النقيب عند شدّه لمحلول، كما ورد في مخطوطة «الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف».

الدور الأول

العبد يذنب والمسامح كريم إنه ستر عيبه وهو في العيوب
والستر مطلوب للرفيق في الطريق بشرط أنه لا يعود للذنوب
واستغفر الله العلي العظيم ما حدّ يمنع ما سبق في الغيوب
وكلنا تحت الخطا سايرين حكم القدر من له عليه مقدره

الدور الثاني

ابن الطريق يا شيخ إني بامتثال والامتثال معنا يفوق الأدب
كنا نريد نغلب عليه بالأسى جاهو علينا بأمتثاله غلب
لي حيناً أن ممتثل نقبله لأن ذنبه لامتثاله سبب
والي يفوت الناس يفوتوه الجميع ولو يكون مقدام يردوه وراه

الدور الثالث

تبنا إلى الله من جميع الذنوب والحق من فضله وجوده عفا
زال البعاد حل الصفا والوداد نادى لسان الحال كفا ما كفا
وابن الطريق ما رجع للطريق طيب وطاهر نقبله بالصفا
ونترك الماضي ما قد جره ....(1)

---

(1) هكذا في الأصل.

الدور الرابع

أدى عدم يا شيخ وكان انهدم   رجع على عهده وأصل الأصيل
ونسأل الله الرضى والقبول   وحسبنا الله ونعم الوكيل
والشخص سوق نفسه بغفل وكيف   والشخص عن غيره بنفسه خبير

الدور الخامس

الحكم لله في جميع الأمور   ولا يكون إلّا الذي به أراد[1]
والعبد عاجز عن جميع الأمور   إذا أراد الأمر ما له مراد
وانظر إلى هذا المثل في الجمل   مع قوته يوذيه ضعيف الفواد
لأن باعوضة تذل البعير   حتى يمرغ جبهته في الشر

الدور السادس

ما حد سالم من جميع العيوب   إلّا الذي أعطاه إله الكمال
وكمله ربه بفعل الجميل   وجمّله وأعطاه جميع الجمال
وكل من يمدح جماله العظيم   عجز وقام بين الكمال والجمال
لأن وصفه عجز الواصفين   كامل وشامل من جميع الوره
وكل من حاز البديع تاه وحار   لأن مثله في الورى لا يره
يا ربنا الحكاك ذنوبه كثير   وأنت أهل العفو للمذنبين
إن كنت ما تقبل سوى من أطاع   فالمذنب العاصي ترده لمين
ومطمحي في مطلعي صرت أقول   ونا أنادي يا أرحم الراحمين
العبد يذنب والمسامح كريم   والعفو يمحي كل ما كان خبره
إنا سمعنا في الكلام الصحيح   لولا الذنب ما كانت المغفرة[2]

---

(1) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 157 ب.
(2) مؤلف مجهول، الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، ورقة 157 ب ـ 158 أ.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني النميري، (ت728هـ/ 1327م).

1 ـ مسائل في الفتوّة، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، تحت رقم ابن الرفعة 577.

2 ـ الرتبة في الحسبة، مخطوطة مصوّرة في المكتبة المركزية بجامعة بغداد، تحت رقم 85.

ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني، (ت289هـ/ 902م).

3 ـ من كتاب البلدان، مخطوطة مصورة عن مخطوطة مشهد، نشرها: أوتار فارلاموفيج تكيتيشفيلي، حول تاريخ مدينة بغداد، (تفليس ـ 1968).

جراب الدولة، أبو العباس أحمد بن محمد بن علوية الشجري.

4 ـ ترويج الأرواح ومفتاح السرور والأفراح، الجزء الأول، مخطوطة مصوّرة عن نسخة الخزانة الوطنية بباريس تحت رقم 3527 عربيات، محفوظة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد، تحت رقم 573.

السنامي، عمر بن محمد بن عوض.

5 ـ نصاب الاحتساب، مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد، تحت رقم 189. مؤلف مجهول.

6 ـ الذخاير والتحف في بير الصنايع والحِرف، نسخة مصوّرة عن مخطوطة مكتبة غوتا تحت رقم 903 عربيات، (نسخة شخصية). (مؤلف مجهول).

7 ـ رسالة في علم المشدود، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، تحت رقم 1292. (مؤلف مجهول).

8 ـ الفتوة، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، تحت رقم 2038. (مؤلف مجهول).

9 ـ فتوة طريق، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، تحت رقم 1290. (مؤلف مجهول).

10 ـ الفتوّة والشدّ، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، تحت رقم 1292. (مؤلف مجهول).

11 ـ كتاب في الفتوّة، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي، تحت رقم 8255.

ثانياً: المصادر الأولية:

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الملقّب بعزّ الدين (ت630هـ/ 1238م).

12 ـ الكامل في التاريخ، 12 جزءاً، (بيروت 1965 ـ 1969).

ابن بسام، محمد بن أحمد.

13 ـ نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، (بغداد ـ 1968).

ابن بطوطة، أبو عبد الله بن إبراهيم اللواتي (ت779هـ/ 1377م).

14 ـ رحلة ابن بطوطة، (بيروت ـ 1374هـ/ 1964م).

ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني النميري (ت728هـ/ 1327م).

15 ـ الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، مطبعة المؤيد (القاهرة ـ 1318هـ/ 1900م).

ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد الكناني الأندلسي (ت614هـ/ 1217م).

16 ـ رحلة ابن جبير (بيروت ـ 1384هـ/ 1964م).

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت597هـ/ 1201م).

17 ـ أخبار الحمقى والمغفلين، تحقيق: علي الخاقاني، مطبعة البصري (بغداد 1386هـ/ 1969م).

18 ـ تلبيس إبليس أو نقد العلم والعلماء، تصحيح: محمد منير الدمشقي، إدارة المطبعة المنيرية، (القاهرة ـ لا ت).

19 ـ مناقب بغداد، تصحيح: محمد بهجت الأثري، مطبعة دار السلام، (بغداد ـ 1342هـ).

20 ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الأجزاء (5 ـ 10)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، (حيدر آباد الدكن ـ 1357 ـ 1359هـ).

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي الكناني (ت852هـ/ 1448م).

21 ـ الإصابة في تمييز الصحابة، 4 أجزاء، (القاهرة ـ 1939).

22 ـ تهذيب التهذيب، 12 جزءاً، دار صادر (بيروت ـ 1967)، عن طبعة (حيدر آباد الدكن ـ 1326هـ).

ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي البغدادي الموصلي (ت367هـ/ 977م).

23 ـ صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت ـ لا ت).

ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت729هـ/ 1328م).

24 ـ معالم القربة في أحكام الحسبة، تصحيح: روبين ليوى، (كيمبرج ـ 1937) طبعته مكتبة المثنى بالأوفيست.

ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت280هـ/ 893م).

25 ـ المسالك والممالك، باعتناء: ديغويه، (بريل ـ ليدن ـ 1889).

26 ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر وهو تاريخ العلّامة ابن خلدون، 7 مجلدات دار الكتاب اللبناني، (بيروت ـ 1956 ـ 1961م).

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/ 1405م).

27 ـ مقدمة ابن خلدون، تحقيق: ا.م. كاترميرج 3 مجلدات، مكتبة لبنان، (بيروت ـ 1970)، عن طبعة (باريس ـ 1858).

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ/ 1282م).

28 ـ وفيات الأعيان، 6 أجزاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، (القاهرة ـ 1950).

ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر، (ت بعد سنة 290هـ/ 903م).

29 ـ الأعلاق النفيسة، باعتناء: ديغويه، (بريل ـ ليدن ـ 1891).

ابن الساعي، تاج الدين أبو طالب علي بن أنجب البغدادي (ت674هـ/ 1275م).

30 ـ الجامع المختصر في عنوان التواريخ والسير، المنشور منه الجزء 9، تحقيق: مصطفى جواد، المطبعة الكاثوليكية، (بغداد ـ 1353هـ/ 1934م).

31 ـ نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة من الحرائر والإماء، تحقيق: مصطفى جواد، دار المعارف بمصر (القاهرة ـ لا ت).

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري، (ت230هـ/ 844م).

32 ـ الطبقات، 9 أجزاء، تحقيق: إدوارد سخو، (بريل ـ ليدن ـ 1322).

ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ/ 838م).

33 ـ الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الشرقية للطباعة، (القاهرة ـ 1388هـ/ 1968م).

ابن سنان، إبراهيم بن ثابت بن قرة الحراني (ت335هـ/ 946م).

34 ـ تاريخ أخبار القرامطة، تحقيق: سهيل زكار، مؤسسة الرسالة، (بيروت ـ 1971).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي (ت458هـ/ 1065).

35 ـ المخصص، 17 جزءاً في 5 مجلدات، المكتب التجاري، (بيروت ـ لا ت).

ابن الطقطقي، محمد بن علي طباطبا (ت709هـ/ 1309م).

36 ـ الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، دار بيروت (بيروت ـ 1388هـ/ 1966م).

ابن طيفور، أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب (ت280هـ/ 893م).

37 ـ بغداد في تاريخ الخلافة العباسية، (بيروت ـ 1388هـ/ 1968م).

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (ت493هـ/ 1099م).

38 ـ الاستيعاب، 4 أجزاء، مطبعة مصطفى محمد، (القاهرة ـ 1939).

ابن عبدون وآخرون: محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي، وأحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف، وعمر بن عثمان بن عباس الجرسيفي.

39 ـ ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، بأعتناء: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، (القاهرة ـ 1955م).

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت328هـ/ 939م).

40 ـ العقد الفريد، تصحيح: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، 7 أجزاء، مطبعة لجنة التأليف والنشر، (القاهرة ـ 1375هـ/ 1956م).

ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي (ت685هـ/ 1286م).

41 ـ تاريخ مختصر الدول، تحقيق: أنطوان صالحان اليسوعي، الطبعة الثانية، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت ـ 1598).

ابن عذارى المراكشي (ت695هـ/ 1295م).

42 ـ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، 4 أجزاء، تحقيق: ج.س. كولات وليفي بروفنسال، دار الثقافة، (بيروت ـ 1967).

ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري، (ت799هـ/ 1399م).

43 ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة (القاهرة ـ 1329م).

ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي (ت403هـ/ 1012م).

44 ـ تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس، نشر السيد عزّت العطّار الحسني، (القاهرة ـ 1373هـ/ 1594م).

ابن الفوطي، أبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد (ت723هـ/ 1323م).

45 ـ الحوادث الجامعة في المائة السابعة، (منسوبة)، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة الفرات، (بغداد ـ 1351هـ).

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ/ 889م).

46 ـ عيون الأخبار، مجلدان، (القاهرة ـ 1963).

ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت774هـ/ 1372م).

47 ـ البداية والنهاية في التأريخ، 14 جزءاً، مطبعة السعادة، (القاهرة ـ 1351هـ/ 1932م).

ابن المعمار، أبو عبد الله محمد بن أبي الكرم البغدادي الحنبلي (642هـ/ 1244م).

48 ـ كتاب الفتوّة، تحقيق: مصطفى جواد ومحمد تقي الدين الهلالي وعبد الحليم النجار، وأحمد ناجي القيسي، مطبعة شفيق، (بغداد ـ 1958).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن كرم (ت711هـ/ 1311م).

49 ـ لسان العرب، 15 مجلداً، دار صادر ودار بيروت، (بيروت ـ 1955 ـ 1956م).

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (ت213هـ/ 842م).

50 ـ السيرة النبوية، 4 أجزاء، تحقيق: مصطفى السقّا وآخرون، (القاهرة ـ 1955).

ابن الوردي، أبو حفص زين عمر بن مظفر (ت749هـ/ 1348م).

51 ـ تاريخ ابن الوردي، جزآن، الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية، (النجف 1389هـ/ 1969م).

أبو شجاع، محمد بن الحسين (488هـ/ 1095م).

52 ـ ذيل تجارب الأمم، تحقيق: هـ.ف. آمدروز، مطبعة شركة التمدن الصناعية، (القاهرة ـ 1916).

أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت458هـ/ 1065م).

53 ـ الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة ـ 1356هـ/ 1938م).

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ/ 798م).

54 ـ كتاب الخراج، الطبعة الثالثة، المطبعة السلفية، (القاهرة ـ 1382).

الأبشيهي، محمد بن أحمد أبو الفتح (850هـ/ 1446م).

55 ـ المستطرف في كل فن مستظرف، جزآن، المطبعة الميمنية، (القاهرة ـ 1314). (إخوان الصفا).

96 ـ رسائل إخوان الصفا وخلّان الوفاء، 4 أجزاء، (بيروت ـ 1376هـ/ 1957م).

الأربلي، عبد الرحمن سنبط قنيتو (ت717هـ/ 1317م).

57 ـ خلاصة الذهب المسبوك في مختصر سير الملوك، جزآن، تحقيق: مكي السيد جاسم، مكتبة المثنى، (بغداد).

الأزدي، محمد بن أحمد بن المطهر (عاش في القرن الرابع الهجري).

58 ـ حكاية أبو القاسم البغدادي، مطبعة كرل ونتر، (هيدلبرج ـ 1902).

الاصطخري، أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري الكرخي (المتوفى في النصف الأول من القرن الرابع الهجري).

59 ـ المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبد العالي الحسيني، (القاهرة ـ 1381هـ/ 1961م).

الأصفهاني، حمزة بن الحسن (ت360هـ/ 970م).

60 ـ تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، مطبعة دار مكتبة الحياة، (بيروت ـ 1911).

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي الأموي (ت356هـ/ 967م).

61 ـ الأغاني، 23 جزءاً، الناشر، دار الثقافة، (بيروت ـ 1957 ـ 1961).

بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت292هـ/ 904م).

62 ـ تاريخ واسط، تحقيق: كوركيس عواد، مطبعة دار المعارف، (بغداد ـ 1387هـ/ 1967م).

البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت429هـ/ 1037م).

63 ـ الفرق بين الفِرق وبيان الفرق الناجية منهم، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المعارف، (القاهرة ـ 1910م).

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ/ 892م).

64 ـ أنساب الأشراف، الجزء الرابع ـ القسم الثاني والجزء الخامس، بأعتناء: كوتين، (القدس ـ أورشليم ـ 1936).

65 ـ فتوح البلدان، نشر: صلاح الدين المنجد، مطبعة لجنة البيان العربي، (القاهرة ـ 1956).

البيروني، أبو ريحان محمد بن أحمد (ت330هـ/ 941م).

66 ـ الجماهر في معرفة الجواهر، الطبعة الأولى، (حيدر آباد الدكن ـ 1355).

البيهقي، إبراهيم بن محمد (ت320هـ/ 932م).

67 ـ المحاسن والمساوىء، جزآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة النهضة، (القاهرة ـ 1961).

التنوخي، أبو علي المحسن بن أبي القاسم (ت384هـ/ 994م).

68 ـ الفرج بعد الشدّة، جزآن، دار الطباعة المحمدية، (القاهرة ـ 1357هـ/ 1955م).

69 ـ نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، أو جامع التواريخ، 5 أجزاء، تحقيق: عبود الشالجي، مطابع دار صادر (بيروت ـ 1391/ 1971م ـ 1392هـ/ 1972م). الجزء الثامن، نشر المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة المفيد، (دمشق ـ 1348هـ/ 1930م).

70 ـ المستجاد من فعلات الأجواد، نشر: محمد كرد علي، (دمشق ـ 1970).

التوحيدي، أبو حيان (ت380هـ/ 990م).

71 ـ الإمتاع والمؤانسة، 3 أجزاء، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، (القاهرة ـ 1383هـ/ 1953م)).

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي النيسابوري (ت 430هـ/ 1038م).

72 ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، (القاهرة ـ 1384هـ/ 1965م).

73 ـ خاص الخاص، عُني بتصحيحه: الشيخ محمود السمكري، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، (القاهرة ـ 1326هـ/ 1909م).

74 ـ لطائف المعارف، تحقيق: إبراهيم الأبياري وحسن كامل الصيرفي، (القاهرة ـ 1960م).

75 ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، 4 أجزاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة حجازي، (القاهرة ـ 1366هـ/ 1947م).

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ/ 869م).

76 ـ البخلاء، تحقيق: طه الحاجري، دار المعارف، (القاهرة ـ 1963).

77 ـ البلدان، نشره: صالح أحمد العلي، مستلة من مجلة كلية الآداب، مطبعة الحكومة، (بغداد ـ 1970).

78 ـ البيان والتبيين، دار الفكر للجميع، (بيروت ـ 1968).

79 ـ التاج في أخلاق الملوك، (منسوب)، تحقيق: أحمد زكي باشا، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، (القاهرة ـ 1322هـ/ 1914م).

80 ـ الحيوان، 7 أجزاء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة ـ 1356هـ/ 1938م ـ 1364هـ/ 1945م).

81 ـ ثلاث رسائل، باعتناء يوشع فنكل، الطبعة الثانية، المطبعة السلفية، (القاهرة ـ 1382هـ).

82 ـ رسائل الجاحظ، جمعها ونشرها: حسن السندوبي، الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية، (القاهرة ـ 1352هـ/ 1933م).

83 ـ رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، جزآن، (القاهرة ـ 1384/ 1964 ـ 1956م).

84 ـ مجموعة رسائل، الطبعة الأولى، مطبعة التقدم (القاهرة ـ 1324هـ).

الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد (540هـ/ 1145م).

85 ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة ـ 1361هـ/ 1942م).

الجويري، زين الدين عبد الرحيم بن عمر الدمشقي.

86 ـ المختار في كشف الأسرار، (القاهرة ـ 1908).

الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ/ 942م).

87 ـ الوزراء والكتّاب، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، (القاهرة ـ 1357هـ/ 1938م).

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ/ 1657م).

88 ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الطبعة الثالثة، (طهران ـ 1967).

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت516هـ/ 1122م).

89 ـ مقامات الحريري، (بيروت ـ 1385 ـ 1965م).

الحسن بن عبد الله.

90 ـ آثار الأول في ترتيب الدول، مطبعة بولاق، (القاهرة ـ 1295هـ).

الحلبي، علي بن برهان الدين (ت1044هـ/ 1634م).

91 ـ إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون، المعروفة بالسيرة الحلبية، 3 أجزاء، مطبعة الاستقامة، (القاهرة ـ 1382هـ/ 1962م).

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد (ت463هـ/ 1070م).

92 ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام، 14 جزءاً، طبعة دار الكتاب العربي (بيروت ـ 1931) وطبعة مكتبة الخانجي، (القاهرة ـ 1931).

خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط شباب العصفوري (ت240هـ/ 854م).

93 ـ تاريخ خليفة بن خياط، جزآن، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى، مطبعة الآداب، (النجف ـ 1386هـ/ 1967م).

الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (عاش في القرن السادس الهجري).

94 ـ الإشارة إلى محاسن التجارة، مطبعة المؤيد، (دمشق ـ 1318هـ).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (748هـ/ 1247م).

95 ـ العبر في خبر من غبر، المنشور منه لحد الآن أربعة أجزاء، الأول والرابع من تحقيق: صلاح الدين المنجد، والثاني والثالث من تحقيق: فؤاد سيد، (الكويت ـ 1960 ـ 1963م).

الديار بكري، حسن بن محمد بن الحسين (ت682هـ/ 1283م).

96 ـ تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، جزآن، المطبعة الوهبية، (القاهرة ـ 1283هـ).

الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت282هـ/ 895م).

97 ـ الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، الطبعة الأولى، (القاهرة ـ 1960).

الزبيدي، محمد الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي (ت1250هـ/ 1791م).

98 ـ تاج العروس من جواهر القاموس، 10 أجزاء، الطبعة الأولى، (القاهرة ـ 1306هـ).

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ/ 1369م).

99 ـ معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد علي النجار وأبو زيد شبلي ومحمد أبو العيون، الطبعة الأولى، (القاهرة ـ 1367هـ/ 1948م).

السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد (توفي في نهاية القرن الخامس أو أوائل القرن السادس الهجري).

100 ـ في آداب الحسبة، بأعتناء: كولن وليفي بروفنسال، (باريز ـ 1931).

السكتواري، علاء الدين علي دده بن مصطفى (1007هـ/ 1598م).

101 ـ محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر، الطبعة الأولى، المطبعة العامرة الشرفية، (القاهرة ـ 1311هـ). (سهراب).

102 ـ عجائب الأقاليم السبعة حتى نهاية العمارة، تصحيح: هانس فون شريك، (فينا ـ 1347هـ/ 1929م).

السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/ 1605م).

103 ـ تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، (القاهرة ـ 1378هـ/ 1959م).

الشافعي، محمد بن إدريس (204هـ/ 819م).

104 ـ الام، تصحيح: محمد زهري النجار، 8 أجزاء، الطبعة الأولى (القاهرة ـ 1381هـ/ 1961م).

الشيباني، محمد بن الحسن (189هـ/ 804م).

105 ـ الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: محمد غرنوس، الطبعة الأولى، مطبعة الأنوار، (القاهرة ـ 1357هـ/ 1938م).

الشيزري، عبد الرحمن بن نصر (ت774هـ/ 1372م).

106 ـ نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، (بيروت ـ 1969).

الصابي، أبو إسحاق إبراهيم بن هلال (384هـ/ 994م).

107 ـ المختار من رسائل الصابي، نقحه وعلّق حواشيه: شكيب أرسلان، الجزء الأول، دار النهضة، (بيروت ـ لا ت).

الصابي، أبو الحسن (أو الحسن) هلال بن المحسن بن إبراهيم (ت448هـ/ 1056م).

108 ـ الجزء الثامن من تاريخ هلال بن المحسن، تصحيح: آمدروز، (القاهرة ـ 1337هـ/ 1919م).

109 ـ رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، مطبعة العاني، (بغداد ـ 1383هـ/ 1964م).

110 ـ الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة ـ 1958).

الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد (ت335هـ/ 946م).

111 ـ أخبار الراضي والمتّقي بالله أو تاريخ الدولة العباسية من سنة 322 إلى سنة 333هـ، نشره: هيورث، مطبعة الصاوي، (القاهرة ـ لا ت).

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ/ 922م).

112 ـ تاريخ الرسل والملوك، 10 أجزاء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، (القاهرة ـ 1968 ـ 1971).

الظاهري، غرس الدين خليل شاهين (ت872هـ/ 1467م).

113 ـ زبدة كشف الممالك وبيان الطرق المسالك، تصحيح: بولس إدريس، المطبعة الجمهورية، (باريس ـ 1894).

عريب القرطبي، عريب بن سعد (ت366هـ/ 976م).

114 ـ صلة تاريخ الطبري، (بريل ـ ليدن ـ 1897).

العقباني، أبو عبد أسد محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت871هـ/ 1466م).

115 ـ تحفة الناظر وغيبة الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوني، مطبعة المعهد الفرنسي، (دمشق ـ 1967).

علاء الدين بن الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (ت844هـ/ 1440م).

116 ـ معين الحكام فيما يتردّد بين الخصمين من الأحكام، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، (القاهرة ـ 1300هـ).

علي بن محمد بن الوليد (ت612هـ/ 1215م).

117 ـ تاج العقائد ومعدن الفوائد، تحقيق: عارف تامر، دار الشرق، (بيروت ـ 1967).

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ/ 1111م).

118 ـ إحياء علوم الدين، 4 أجزاء، مطبعة أحمد البابي الحلبي، (القاهرة ـ 1296هـ).

119 ـ فضائح الباطنية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، (القاهرة ـ 1382هـ/ 1964م). هـ/ الغساني، أبو العباس إسماعيل بن العباس (803هـ/ 1400م).

120 ـ العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمد عبد المنعم، (أطروحة)، (بغداد ـ 1970).

قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن زياد البغدادي (ت237هـ/ 948م).

121 ـ نبذة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة، باعتناء: ديغويه، (بريل ـ ليدن ـ 1889).

القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد (ت923هـ/ 1517م).

122 ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 10 أجزاء، المطبعة الكبرى الأميرية، (القاهرة ـ 1332 ـ 1327هـ).

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (680هـ/ 1281م).

123 ـ آثار البلاد وأخبار العباد، (بيروت ـ 1380هـ/ 1960م).

القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن النيسابوري (ت465هـ/ 1073م).

124 ـ الرسالة القشيرية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة ـ 19401359م).

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف الشيباني (ت646هـ/ 1248م).

125 ـ أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تصحيح: محمد أمين الخانجي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، (القاهرة ـ 1326هـ).

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت821هـ/ 1418م).

126 ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 14 جزءاً، (القاهرة ـ 1913).

الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود (ت587هـ/ 1191م).

127 ـ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، جزآن، الطبعة الأولى، (القاهرة ـ 1327هـ).

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت450هـ/ 1058م).

128 ـ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة ـ 1380هـ/ 1960م).

المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن الجليل الراشدني (ت593هـ/ 1196م).

129 ـ الهداية في شرح بداية المبتدىء، تصحيح: عبد الرحمن مصطفى العدوي الحنفي، 4 أجزاء في مجلد واحد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة ـ 1355هـ/ 1036م).

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت346هـ/ 957م).

130 ـ التنبيه والإشراف، تصحيح، عبد الله إسماعيل الصاوي، (القاهرة ـ 1357هـ/ 1938م)).

131 ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 4 أجزاء، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة (القاهرة ـ 1377هـ/ 1958م).

مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت421هـ/ 1030م).

132 ـ تجارب الأمم، 2 جزء، تصحيح: آمدروز، مطبعة شركة التمدّن الصناعية، (القاهرة ـ 1332 ـ 1333هـ/ 1914 ـ 1915م).

المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري (ت375هـ/ 985م).

133 ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، باعتناء: ديغويه، (بريل ـ ليدن 1906).

المقدسي، المطهر بن طاهر، (كان حياً في بداية القرن الرابع الهجري).

134 ـ البدء والتاريخ، 6 أجزاء، باعتناء: كليمان هوار، مطبعة برطرندة، (شالون 1899هـ/ 1919م).

المقري، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى المقري التلمساني (ت922هـ/ 1041م).

135 ـ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، 8 أجزاء، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت ـ 1388هـ/ 1968م).

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر (ت845هـ/ 1441م).

136 ـ اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، الجزء الأول، تحقيق: جمال الدين الشيال، (القاهرة ـ 1387هـ/ 1967م)). الجزء الثاني، تحقيق: محمد حلمي محمد أحمد، (القاهرة ـ 1390هـ/ 1971م).

137 ـ إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار ابن الوليد، (القاهرة ـ 1956)..

138 ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، جزآن، مطبعة بولاق، (القاهرة ـ 1294هـ)، أعاد طبعه بالأوفست مكتبة المثنى، (بغداد ـ 1970).

المزني، محمد بن إدريس المطلبي (ت204هـ/ 1013م).

139 ـ مختصر المزني، 4 مجلدات، مكتبة الكليات الأزهرية، (القاهرة ـ 1381هـ/ 19161م).

مؤلف مجهول، (ت481هـ/ 1088م).

140 ـ العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق: نبيلة عبد المنعم داود، مطبعة النعمان، (النجف ـ 1972م).

ناصر خسرو، (481هـ/ 1088م).

141 ـ سفرنامه، ترجمة: يحيى الخشاب، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديد، (بيروت ـ 1970).

النعيمي، عبد القادر بن محمد (ت927هـ/ 1520م).

142 ـ الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: جعفر الحسني، جزآن (دمشق ـ 1948).

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت732هـ/ 1332م).

143 ـ نهاية الإرب في فنون الأدب، 18 جزءاً، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ـ 1949م).

وكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت306هـ/ 918م).

144 ـ أخبار القضاة، تصحيح: عبد العزيز مصطفى المراغي، 3 أجزاء، مطبعة السعادة، (القاهرة ـ 1947 ـ 1950م).

الهمداني، أبو الفضل أحمد بن الحسين المعروف ببديع الزمان (ت398هـ/ 1007م).

145 ـ شرح مقامات بديع الزمان الهمداني، شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة المدني، (القاهرة ـ 1318هـ/ 1962م).

الهمداني، محمد بن عبد الملك (ت521هـ/ 1127م).

146 ـ تكملة تاريخ الطبري، الجزء الأول، تحقيق: ألبرت يوسف كنعان، الطبعة الأولى، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت ـ 1959م).

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي، (ت626هـ/ 1229م).

147 ـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء أو طبقات الأدباء، 7 أجزاء، عُني بنشره: مرجليوث، مطبعة هندية، (القاهرة ـ 1923 ـ 1925م).

148 ـ معجم البلدان، 5 أجزاء، (بيروت ـ 1955 ـ 1959م).

يحيى بن آدم القرشي (ت203هـ/ 818م).

149 ـ الخراج، تصحيح: أحمد محمد شاكر، (القاهرة ـ 1309هـ).

يحيى بن عمر، يحيى بن عمر بن يحيى الأندلسي (ت289هـ/ 901م).

150 ـ أحكام السوق، نشره: محمود علي مكي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد الرابع، العدد 21، (مدريد ـ 1375هـ/ 1956م).

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (ت284هـ/ 897م).

151 ـ البلدان، باعتناء: ديغويه، بريل، (ليدن ـ 1891).

152 ـ تاريخ اليعقوبي، 3 مجلدات، (بيروت ـ 1379هـ/ 1960م).

ثالثاً: المراجع الحديثة:

أحمد أمين :

153 ـ الصعلكة والفتوّة في الإسلام، دار المعارف، (القاهرة ـ 1592م).

154 ـ ضحى الإسلام، 3 أجزاء، الطبعة الخامسة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ـ 1357هـ/ 1956م).

إدي شير:

155 ـ الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت ـ 1908).

اسكندر، توفيق:

156 ـ بحوث في التاريخ الاقتصادي، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، (القاهرة ـ 1961).

إسماعيل، محمود:

157 ـ الحركات السرية في الإسلام، (بيروت ـ 1973).

سيد أمير علي:

158 ـ مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، ترجمة: رياض رأفت، (القاهرة ـ 1938).

بارتولد:

159 ـ تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة: حمزة طاهر، الطبعة الثالثة، دار المعارف، (القاهرة ـ 1958).

بترسون، فلورنس:

160 ـ النقابات. العمالية (تاريخها، حقيقتها، عملها)، ترجمة: إميل خليل بيدس، (بيروت ـ لا ت).

بدوي، عبد الرحمن:

161 ـ شخصيات قلقة في الإسلام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، (القاهرة ـ 1964).

بروفنسال، ليفي

162 ـ حضارة العرب في الأندلس، ترجمة: ذوقان قرقوط، (بيروت ـ لا ت).

163 ـ سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها، ترجمة: محمد عبد الهادي شعيرة، المطبعة الأميرية، (القاهرة ـ 1951).

بروكلمان، كارل:

164 ـ تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: بنية أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، (بيروت ـ 1965).

ابن عبد الله، عبد العزيز:

165 ـ معجم الأصول العربية والأجنبية للعامية المغربية، (الرباط ـ 1964).

تامر، عارف:

166 ـ حقيقة إخوان الصفا وخلان الوفاء، الطبعة الثانية، المطبعة الكاثوليكية (بيروت ـ 1966).

ترتون، د. ا. س:

167 ـ أهل الذمة في الإسلام، ترجمة: حسن حبشي، الطبعة الثانية، دار المعارف، (القاهرة ـ 1967).

تونجي، محمد:

168 ـ المعجم الذهبي، (بيروت ـ 1969).

جب، هاملتون:

169 ـ دراسات في الحضارة الإسلامية، ترجمة: إحسان عباس ومحمد يوسف نجم ومحمد زايد، دار العلم للملايين، (بيروت ـ 1964).

جرونيباوم، جوستاف:

170 ـ حضارة الإسلام، ترجمة عبد العزيز جاويد، (القاهرة ـ 1956).

جواد، مصطفى، وسوسه، أحمد:

171 ـ دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد ـ 1378هـ/ 1958م).

حسن، زكي محمد:

172 ـ فنون الإسلام، (القاهرة ـ 1948).

حمودة، علي محمد:

173 ـ تاريخ الأندلس السياسي والعمراني والاجتماعي، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتاب العربي، (القاهرة ـ 1376هـ/ 1957م).

الدسوقي، عمر:

174 ـ الفتوّة عند العرب أو أحاديث الفروسية والمثل العليا، الطبعة الرابعة، مطبعة الرسالة، (القاهرة ـ لا ت).

الدوري، عبد العزيز:

157 ـ تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة دار المعارف، (بغداد ـ 1948).

176 ـ دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مطبعة السريان، (بغداد ـ 1945).

دوزي، رينهارت:

177 ـ المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة: أكرم فاضل، دار الحرية للطباعة، (بغداد ـ 1391هـ/ 1971م).

دي بور، ت. ج:

178 ـ تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ـ 1357هـ/ 1938م).

ديموبين، موريس غودفروا:

179 ـ النظم الإسلامية، ترجمة: فيصل السامر وصالح الشماع، مطبعة الزهراء، (بغداد ـ 1952).

الديوه جي، سعيد:

180 ـ الفتوة في الإسلام، المطبعة الكلدانية، (1359هـ/ 1940م).

رستم، أسد:

181 ـ الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، جزآن، الطبعة الأولى، (بيروت ـ 1956).

رستوفتزف، م:

182 ـ تاريخ الأمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة زكي علي، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ـ 1957).

رنسيمان، ستيفن.

183 ـ الحضارة البيزنطية، ترجمة: عبد العزيز جاويد، (القاهرة ـ 1961).

زركلي، خير الدين:

184 ـ الأعلام، 10 أجزاء، (القاهرة ـ 1954 ـ 1959م).

زيادة، نقولا:

185 ـ الحسبة والمحتسب في الإسلام، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت ـ 1963).

زيدان، جرجي:

186 ـ تاريخ التمدّن الإسلامي، 5 أجزاء، المطبعة الثانية، دار الهلال (القاهرة ـ 1968).

سالم، عبد العزيز:

187 ـ قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، دار النهضة العربية، (بيروت ـ 1971).

السامر، فيصل:

188 ـ ثورة الزنج، الطبعة الثانية، (بيروت ـ 1971).

189 ـ ملاحظات في الأوزان والمكاييل الإسلامية وأهميتها، مستل من مجلة كلية الآداب، (بغداد ـ 1971).

السامرائي، حسام قوام:

190 ـ المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة 247 ـ 334هـ/ 861 ـ 945م، (دمشق ـ 1971).

سامي، ش. :

191 ـ قاموس تركي، «أقدام مطبعة س»، (استانبول ـ 1317).

سيديو، ل. أ:

192 ـ تاريخ العرب العام، ترجمة: عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة ـ 1367هـ/ 1948م).

سيد عبد العال، عبد العزيز:

193 ـ معجم شمال المغرب وتطوان وما حولها، (القاهرة ـ 1968).

الشبيبي، كامل مصطفى:

194 ـ الصلة بين التصوّف والتشيّع، جزآن، مطبعة الزهراء، (بغداد ـ 1382 ـ 1383هـ/ 1963 ـ 1964م).

عاشور، سعيد عبد الفتاح:

195 ـ أوروبا العصور الوسطى، جزآن، الطبعة الثانية، (القاهرة ـ 1963).

العريني، السيد الباز:

196 ـ الحضارة والنظم الأوروبية في العصور الوسطى، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، (القاهرة ـ 1968).

العشي، أبو الفرج:

197 ـ آثارنا في الإقليم السوري، الطبعة الأولى، (دمشق ـ 1960).

العلي، صالح أحمد:

198 ـ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، مطبعة المعارف، (بغداد ـ 1953).

العميد، طاهر مظفر:

199 ـ بغداد (مدينة المنصور المدورة)، مطبعة النعمان، (النجف ـ 1387هـ/ 1967م).

عياد، أحمد توفيق:

200 ـ التصوف الإسلامي (تاريخه ومدارسه وطبيعته وأثره)، (القاهرة ـ 1970).

غولد تسهير، أجناس:

201 ـ العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق، (القاهرة ـ 1959).

الأفغاني، سعيد:

202 ـ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر، (دمشق ـ 1379هـ/ 1960م).

فلوتن، فان:

203 ـ السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية، ترجمة: حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، (القاهرة ـ 1934).

الكتاني، عبد الحي:

204 ـ نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتيب الإدارية، جزآن، دار إحياء التراث العربي، (بيروت ـ لا ت).

كرستنسن، آرثر:

205 ـ إيران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، (القاهرة ـ 1957).

كولتون، ج. ج:

206 ـ عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة، ترجمة: جوزيف نسيم يوسف، الطبعة الأولى، دار المعارف، (القاهرة ـ 1964).

لسترانج، غي:

207 ـ بغداد عهد الخلافة العباسية، ترجمة: بشير يوسف فرنسيس، الطبعة الأولى، المطبعة العربية، (بغداد ـ 1355هـ/ 1936م).

لويس، برنارد:

208 ـ أصول الإسماعيلية، ترجمة: خليل أحمد جلو وجاسم محمد الرجب، دار الكتاب العربي، (القاهرة ـ لا ت).

209 ـ الدعوة الإسلامية الجديدة (الحشيشية)، ترجمة: سهيل ركاز، الطبعة الأولى، دار الفكر، (بيروت ـ 1391هـ/ 1971م).

210 ـ العرب في التاريخ، ترجمة: نبيه فارس ويوسف زيدان، (بيروت ـ 1954).

ماجد، عبد المنعم:

211 ـ تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مطبعة الرسالة، (القاهرة ـ 1963).

ماسنيون، لويس:

212 ـ خطط الكوفة، ترجمة: ت المصعبي، الطبعة الأولى، مطبعة العرفان، (صيدا ـ 1358هـ/ 1939م).

مبارك، زكي:

213 ـ التصوّف الإسلامي في الأدب والأخلاق، جزآن، الطبعة الأولى، (القاهرة ـ 1357هـ/ 1938م).

متز، آدم:

215 ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، جزآن الطبعة الثالثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ـ 1377هـ/ 1958م).

المنجد، صلاح الدين:

216 ـ المنتقى من دراسات المستشرقين، الجزء الأول، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ـ 1955).

مؤنس، حسين:

217 ـ فجر الأندلس، الطبعة الأولى، (القاهرة ـ 1959).

مولوي، حسيني:

218 ـ الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم أحمد العدوي، المطبعة النموذجية، (القاهرة ـ لا ت).

نيكلسون، رينولد:

219 ـ في التصوّف الإسلامي وتاريخه، ترجمة: أبو العلا عفيفي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة ـ 1375هـ/ 1956م).

كتاب والي المدينة:

220 ـ ترجمة الباز العريني، الملحق الرابع من كتاب الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، (بيروت ـ 1969).

اليوسف، عبد القادر أحمد:

221 ـ العصور الوسطى الأوروبية، (بيروت ـ 1967).

رابعاً: المقالات:

جواد، مصطفى:

222 ـ الفتوة منذ القرن الأول الهجري إلى القرن الثالث عشر منها، مقدمة كتاب ابن المعمار، الفتوّة، (بغداد ـ 1958).

223 ـ الفتوّة والفتيان قديماً، مجلة لغة العرب، مجلد 4، السنة الثامنة، (بغداد ـ 1930).

لافيدا، ليفي:

224 ـ سلمان الفارسي، دائرة المعارف الإسلامية، ح 12.

الدوري، عبد العزيز:

225 ـ نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 1، السنة 1959.

شيفاليه، دومنيك:

226 ـ التعرّف على العالم العربي والمنهج التاريخي، بحث الفي.

في المؤتمر الدولي الأول للتاريخ في بغداد ـ 1973.

عباس، أديب:

227 ـ إخوان الصفا والإسماعيلية، مجلة الرسالة، السنة الثانية، العدد 40، (القاهرة ـ 1954).

غنيمة، يوسف:

228 ـ الجهبذة والجهابذة، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد 4، السنة الخامسة، (بغداد ـ 1942).

لويس، برنارد:

229 ـ النقابات الإسلامية، ترجمة: عبد العزيز الدوري، مجلة الرسالة، الأعداد 355 ـ 357، (القاهرة ـ 1940).

ماسنيون، لويس:

230 ـ التصوّف، دائرة المعارف الإسلامية، ح 5، (القاهرة ـ 1352هـ/ 1933م).

231 ـ الشدّ، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: أبو ريدة، ح 13.

232 ـ صنف، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: أبو ريدة، ح 14.

خامساً: المراجع الأجنبية:

· Beak, A.E.R.

233- Late Roman and Byzantine, Encyclopedia of Social Sciences, Vol.7, (New York- 1954).

Bolssonnade:

234- Life and work in Medieval Europe Fifth to Fifteenth Centuries, Translated by Eiteen power, (London- 1949).

Boy C. Cave and Herbert H. Coulson:

235- A Source Boob for Medieval Economic History hgtj, (New York- 1965).

Chain, Claude:

236- Mouvements populaires Et Autonomisme Urbein Dans lAsie Musulmane Du Moyen Age, Arabica, Revue D'etudes Arabes, Par: E. Levi-provencal, hgtj, Leiden- 1958).

Cook, M.A.:

237- Studies Economic History of the Middle East from the rise of Islam to thc present day, (nLondon- 1970).

Fischel, Walter:

238- The origin of Bankin in mediaeval Islam Jews of Baghdad in the Tenthe century, The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, July-1933, London.

Goldziher, Ignaz:

239- Muslim studies, Edited by: stern, S.A., (London-1967).

Goitien, S.D.:

240- Studies in Islamic History and Institutions, (Leiden-1968).

Holt, P.M., and others:

241- The Cambridge History of Islam, (London-1970).

Hourani, A.H. and ster, S.M.

242- The Islamic City, (Oxford- 1967).

Lambard, Mourice:

243- L'Islam Dans Sa premiere Grandeur, (Paris).

Lewis, Bernard:

244- The Islamic Guilds, Economic History Review, Vol.VII, No.1937.

Karmatians, Encyclopedia of Islam, Vol.11.

245- Massignon, Louis.

246- Islamic Guilds, Encyclopedia of Social Sciences, Vol.VIII, (New York. 1954).

247- Opera Minora, Par: Y. Moubarac, Dar-Al -Maavef -Liban, (Beirut- 1962).

Muhamed Abdul Jabbar:

248- Agricultural and Irrigation Labourers in Social and Economic life of Iraq During the Umayyad and Abbasid Caliphaths, Islamic Culture, Vol. XLVII, no.1, January- 1973, Hyderabad- India.

Mustafa Al-Shihabi:

249- Filahá, Encyclopedia of Islam, Vol.II.

Palis. Alexander:

250- In the day of the Janissaries, (London -1951).

Thompson, J.W.:

251- Economic and Social History of Europe in the later Middle Ages, (New York -1961).

Unwin, George:

252- Industrial organization in the Sixteenth and Seventeenth Centuries, (England- 1963).

Summary

The study of Islamic craft-guilds is of great significance. Despite several articles dealing with the craft-guilds, the latter is still lacking a comprehensive study. Such a study is connected with the Social and economic organization which greatly influenced public life of medival Islamic society.

However, the roots and connections of this topic make it difficult to limit it to a definite time and place. Hence, I frquently found myself abliged to refer to later periods in order to give a completed picture of this topic. Consequently, I have made it to cover the whole Abbasias period, stoping at the period when the craft-guilds adoption, however, marks a decisive development in the guilds organization.

My thesis consists of four chapters, the first of which is dealing with the emergence of the craft-guilds. The economic development (agricultural, commercial and industrial) which medieval Islamic society had witnessed and its influence on the rise of the craft-guilds is dealt with here.

The planning of Islamic cites reflects great interest in crafts and occupations. To each craft was allotted a special place. This helped towards the gathering of craft-men and the rise of a strong ties among

them. Them markets were also regulated, according to the specialzation towards the rise at craft-guilds.

Islam praised labour and respected hand crafts. Moreover, in a later period, the intellectual movement had its role in improving public outlook towards labour and crafts. This we can see how directly were the Islamic craft-guilds connected with the violent social movement such as Isma'ili-carmathian movement, which gained a large number of supporters both among the workers and the peasants, who hoped to accomplish social justice. It appears that the craft-guilds organization was a reaction against social discrimination as well as an attempt to improve their standard of living.

The interest shown by Ikhwan al-Safa towards the worker, their respect to labour and their attempt to circulate culture and knowledge among common people are all dealt with in this chapter. Mereover, the Sufi Ideas in the craft-guilds and the similarity between Sufi and craft-guild organization all reflect a mutual influence in this aspect.

In the second chapter I have discussed the different names gived to the «Sinf», such as Hirfa, Car, and Naqaba. The Byzantine and sassanid Legacy in the Islamic craft organization are discussed here too. The latter, however, which from its very beginning formed a new social feature proves wrong the point of veiw of many orientalists, who trace them back to the sassanid and Byzantine influences. It is also important to note here that this chapter dealt also with artisans social conditions, wages, food, dress and morals.

The third chapter is dedicated to the duties of the craft-guilds, and the heredity among the ranks of the sinf: To this must be added the traditions and ceremonies among crafts-men and the porticipation of the latter in the public accosious.

The fourth chapter is concerned with the relation between the state and the craft-guilds, and how the «Hisba» was the most prominent

official institution that have a direct connection with the organization of craft-guilds.

The takes imposed an craft-men by the state, the latter manopoly of some important industries and the economic, Political, social and cultural activities of the sinf are also discussed in this chapter.

A comparison is drown between the Islamic and European craft-guilds. Finally, this chapter delt with the adoption of Islamic craft-guilds of the morals, cermonies, Fityan societies, issued by the caliph al-Nair. The craft-guilds, however, continued to exist until their decline at the end of the ninth century and lost their positive role in organizing the workers and administering their affairs.

فهرس الأعلام

ح

خ

د

ذ

ي

فهرس الأماكن والبقاع

فهرس الجماعات والقبائل